الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير
الميدان: علوم اقتصادية ، تسيير و علوم تجارية
الفرع : علوم التسيير
التخصص: مالية المؤسسة

عنوان المذكرة

آلية وكيفية تمويل المؤسسات الاقتصادية بالقروض المصرفية

دراسة حالة – البنك الوطني الجزائري وكالة 744 سكيكدة –

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبة:
بورزام هدى

الأستاذ المشرف: د. ذغيب مليكة

الأستاذ المشرف المساعد: أ. ساحلي لزهر

أعضاء لجنة المناقشة

اسم و لقب الخبير	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د.شرقرق سمير	رئيسا	أستاذ محاضر	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. زغيب مليكة	مشرفا رئيسا	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 2
أ. ساحلي لزهر	مشرفا مساعدا	أستاذ مساعد	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ.جقريف علي	مقررا	أستاذ مساعد	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية : 2014/2013

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

شكـر وتـقـديـر

أرفع شكري بداية وختاما لله عز وجل على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل

فالحمد لله حمدا كثيرا مباركا

وبعد الشكر لله أتقدم بالامتنان والتقدير إلى أستاذي ساحلي لزهر

وأشكره على قبوله الإشراف على هذا العمل

كما أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر الأساتذة

فروم محمد الصالح، شرقرق سمير، رماش كمال ، بوجعادة إلياس

على ما قدموه لي من نصائح قيمة

وأتقدم بالشكر إلى زملائي في العمل على مساعدتهم لي

كما أشكر كل من السيد لطرش الطاهر، العياشي على مساعدتهما لي في ميدان تربصي

وأشكر كل من قدم لي النصيحة وأعانني ولو بكلمة من قريب أو من بعيد

فالشكر الجزيل لكم جميعا.

الإهـــــــــــــــــــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي وتعب أيامي إلى أعز ما أملك في الكون

أبي وأمي حفظهما الله وأطال في عمرهما

خطيبي كمال وأشكره على مساعدته الكبيرة لي

جدي وجدتي أطال الله في عمرهما

عمي وزوجته والعصفورين أنس، طه أمين

صديقاتي: خديجة، نور، سمية، سعاد، نسرين، آسيا، وفاء، سارة، فطيمة

إلى كل زميلاتي في الدراسة

وإلى كل من يحبني ويتمنى لي الخير دائما

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر

الإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال.

قائمة الجداول

مقدمة.....أ- و

الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول البنوك والتمويل في المؤسسات الاقتصادية 2-47

تمهيد الفصل الأول 2

المبحث الأول : ماهية البنك 3-16

المطلب الأول: مفهوم البنك.....3

المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية وخصائصها.....9

المطب الثالث: أنواع البنوك التجارية.....12

المطلب الرابع: وظائف وأهداف البنوك التجارية.....14

المبحث الثاني : الإطار النظري للمؤسسة الاقتصادية.....16-28

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الاقتصادية وخصائصها..... 16

المطلب الثاني : أنواع المؤسسات الاقتصادية.....18

المطلب الثالث :وظائف وأهداف المؤسسة الاقتصادية.....23

المبحث الثالث : وظيفة التمويل في المؤسسة الاقتصادية.....28-42

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الأول : مفهوم التمويل..... 28

المطلب الثاني : أنواع وطرق التمويل..... 29

المطلب الثالث : مصادر التمويل..... 31

المطلب الرابع : اختيار التمويل المناسب للمؤسسة.....,.....42

خلاصة الفصل الأول.....47

الفصل الثاني : عموميات حول القروض المصرفية 49-102

تمهيد الفصل الثاني.....49

المبحث الأول : مفهوم القروض المصرفية.....50-76

المطلب الأول : تعريف القروض المصرفية والاعتبارات المراعاة عند منحها.....50

المطلب الثاني : أنواع القروض المصرفية.....53

المطلب الثالث : القروض المصرفية بين الخصائص والأهمية.....74

المطلب الرابع: مزايا وعيوب القروض المصرفية.....75

المبحث الثاني : السياسة الإقراضية في البنوك التجارية.....77-85

المطلب الأول : مفاهيم حول السياسة البنكية..... 77

المطلب الثاني : ماهية السياسة الإقراضية.....79

المطلب الثالث : مكونات السياسة الإقراضية.....80

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية..... 83

المبحث الثالث : مخاطر القروض المصرفية وضماناتها.....86-93

المطلب الأول : مفهوم الخطر المصرفي..... 86

المطلب الثاني : أنواع الأخطار المصرفية..... 86

المطلب الثالث : إجراءات ووسائل الحد من الأخطار المصرفية.....90

المبحث الرابع: مبادئ وإجراءات منح القروض المصرفية.....93-102

المطلب الأول: مبادئ عملية منح القروض المصرفية.....93

المطلب الثاني: مضمون عقد القرض.....94

المطلب الثالث: معايير منح القروض.....95

المطلب الرابع: إجراءات منح القروض.....97

خلاصة الفصل الثاني.....102

الفصل الثالث : اعتماد التحليل المالي لتقرير منح قرض استثماري لدى البنك الوطني الجزائري 104-136.

تمهيد الفصل الثالث.....104

المبحث الأول : بطاقة فنية لتقديم البنك الوطني الجزائري.....105-108

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن البنك الوطني الجزائري 105

المطلب الثاني : تعريف البنك الوطني الجزائري ومهامه.....106

المبحث الثاني : تقديم وكالة البنك الوطني الجزائري.....109-117

المطلب الأول : تعريف وكالة البنك الوطني الجزائري ومهامه 109

المطلب الثاني : القروض الممنوحة من طرف الوكالة.....112

المطلب الثالث : شروط عملية الإقراض في وكالة البنك الوطني الجزائري..... 115

المطلب الرابع : خطوات منح القروض في وكالة البنك الوطني الجزائري 116

المبحث الثالث : دراسة حالة منح قرض استثمار من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري744

المطلب الأول: الدراسة الأولية لطلب قرض 117

المطلب الثاني : الدراسة المالية لطلب القرض.....121

المطلب الثالث: اتخاذ القرار.....136

خلاصة الفصل الثالث.....138

خاتمة.....139

قائمة المراجع.

الملاحق.

الملخص.

قائمة
الجداول و الأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	الاختلافات بين قرض الإيجار التمويلي والتشغيلي	69
(2)	مزايا التمويل بالإستئجار	71
(3)	عيوب القرض الإيجاري ومشاكله	73
(4)	ملحق نسب النشاط لفترة (2012-2010)	122
(5)	تطور رأس مال العامل للمؤسسة	123
(6)	تطور إحتياجات رأس مال العامل للمؤسسة	124
(7)	تطور الخزينة الصافية للمؤسسة	125
(8)	حساب بعض النسب المالية	126
(9)	تطورالخزينة، ق ت ذ، النتيجة الصافية	127
(10)	الإهتلاكات	128
(11)	ملحق القدرة التمويلية للفترة (2017-2013)	129
(12)	ملخص حساب ق ت ذ	130
(13)	تغير احتياجات رأس مال العامل	130
(14)	جدول الموارد والاستخدامات	131
(15)	حساب القيمة الحالية الصافية	132
(16)	ملحق الأموال الخاصة، رقم الأعمال	133
(17)	ملحق نسب المردودية	134
(18)	صفقات قيد الإنجاز	135
(19)	تسديد القرض	137

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

قائمة الأشكال :

الشكل	العنوان	الصفحة
(1)	دورة تدفق الأموال	6
(3)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	107
(4)	الهيكل التنظيمي لوكالة ب و ج 744 سكيكدة	110

مقدمة

مقدمة:

تحتل مسألة تمويل المؤسسات الاقتصادية مكانة بارزة في أغلب الأدبيات المهتمة بالتمويل خاصة مع تزايد أهمية ودور المؤسسات الاقتصادية في دعم وتنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية للدول سواء كانت متقدمة أو نامية.

إن تزايد حدة المنافسة العالمية بفعل عولمة الحياة الاقتصادية على نطاق واسع، أصبح الاهتمام بتطوير ودعم المؤسسات الاقتصادية أحد أكبر البدائل الممكنة لدى الدول النامية من أجل تحقيق معدلات نمو معتبرة وتجاوز المعوقات الاقتصادية والتشوهات الهيكلية التي تشوب اقتصادياته ا بحيث أصبح من غير المتوقع حدوث وثبة اقتصادية نوعية دون الاهتمام بالمؤسسات الاقتصادية وبمشاكل تمويلها المختلفة والمتعددة.

لقد أصبحت المؤسسات الاقتصادية في مختلف دول العالم بمثابة الداعم الحقيقي للاقتصاديات الوطنية ومصدر الحماية ضد جميع أنواع الأزمات سواء كانت مالية أو اقتصادية، لأن هذا النوع من المؤسسات وببساطة يشكل القطاع الحقيقي المنتج القادر لوحده على خلق فائق في القيمة نتاج العمل وبالتالي اكتساب القدرة الهائلة على خلق الثروة وتنميتها، وبهذا اكتسبت المؤسسات الاقتصادية صفة البديل الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات للتغلب على العديد من المشاكل والصعوبات الاقتصادية مثل خلق مناصب الشغل الجديدة نتيجة التوسع والنمو، زيادة الصادرات السلعية نحو الخارج بما يحقق معدلات نمو اقتصادي محفزة ومشجعة، والمساهمة في بناء قاعدة اقتصادية صلبة تشكل صمام الأمان للاقتصاديات الوطنية من أي صدمات وأزمات قد تحدث في قطاعات أخرى والحد من انتشار عدواها، كل ذلك يعود للخصائص الهيكلية التي تميز المؤسسات الاقتصادية عن باقي الأنواع الأخرى من المؤسسات من مرونة وديناميكية والقدرة على خلق الثروة وتنميتها . . . إلخ.

انطلاقا من جميع الاعتبارات السابقة فإن نمو وتطور المؤسسات الاقتصادية وزيادة أعدادها وحتى أحجامها، يبقى وإلى حد بعيد جدا مرتبطا بمدى تجاوز هذه المؤسسات لمختلف المشكلات ذات الطابع التمويلي، فالتمويل عند أغلب الباحثين في هذا المجال هو المحدد الرئيسي لقرارات المؤسسات المتعلقة بجانب الاستثمار وحتى بصحتها المالية وقدراتها على المنافسة سواء محليا أو دوليا خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم اليوم وما يفرضه من تغييرات هيكلية وعميقة تماشيا ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إن المشكلة المتعلقة بجانب التمويل في الاقتصاد الجزائري أضحت اليوم تشكل الميزة الأهم والأبرز للمؤسسات الاقتصادية وذلك بسبب محدودية قدرتها في كثير من الأحيان على تعبئة الأموال الخاصة، بحيث تكون دائما في حاجة ماسة ومستمرة إلى مختلف أشكال التمويل الخارجي وخاصة الاقتراض من المؤسسات المصرفية، غير أن لجوء المؤسسات الاقتصادية إلى القروض المصرفية لا يعد مشكلا في حد ذاته، وإنما يصبح كذلك عندما تفقد هذه المؤسسات القدرة والمتانة الكافيتين لتحقيق معدلات أعلى للنمو نتيجة ضعف حجم أموالها الخاصة. وهنا تحديدا ترتفع مستويات المخاطر المرتبطة بالتمويل الخارجي وتحديدا عبر القروض المصرفية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يضع هذه المؤسسات في مأزق تجد نفسها فيه مضطرة إلى الاعتماد أكثر على نفسها من خلال الاهتمام أكثر بشكل التمويل الذاتي و الاعتماد على الأموال الخاصة بها كمصدر رئيسي لتمويل استثماراتها ونشاطاتها الاستغلالية وبالتالي التقليل من اللجوء إلى البنوك والمؤسسات المالية كملاذ تمويلي حتى وان كانت وضعيتها المالية بمؤشرات مقبولة ومطمئنة وتستجيب إلى متطلبات مؤسسات الإقراض، وهنا يصبح تمويل المؤسسات الاقتصادية لا يخضع أبدا لمبدأ الاحتياج.

فتمويل المؤسسات الاقتصادية يمثل دوما الانشغال الأهم سواء بالنسبة لأرباب العمل، أصحاب المؤسسات من جهة أو للسلطات العمومية وواضعي السياسات من جهة أخرى، لذلك فقد أصبحت هذه المشكلة تمثل أحد أهم المحاور الأساسية لصانعي السياسات الاقتصادية للدول المتقدمة كما هو الشأن بالنسبة للدول النامية.

فبالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، تحتل مسألة التمويل مكانة أكبر باعتبار أنها تمثل أهم العوائق أمام تطورها ونموها وحتى ضمان بقائها ووجودها، وبالرغم من عدم تكيف الأطر المالية التقليدية لاحتياجات التمويل المتميزة، فإنه لم يحدث الكثير في مجال تنوع و تعدد أشكال ومصادر التمويل المطروحة أمام المؤسسات لتمويل نشاطاتها.

ففي الجزائر و بالرغم من حداثة عملية التحول الاقتصادي نحو الانفتاح، فقد بدأ الشعور ينتاب واضعي السياسات بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الاقتصادية في عملية الإقلاع الاقتصادي لما لها من خصائص وميزات لا توجد في باقي المؤسسات الأخرى تمكنها من حماية النسيج الاقتصادي الوطني وبناء دعائمه بشكل متين وقوي.

ودون التشعب أكثر في الحديث عما يمكن أن تضيفه المؤسسات الاقتصادية في الجزائر إلى ترسيخ عملية التحول الاقتصادي وضمان خلق الظروف الاقتصادية الملائمة للإقلاع الاقتصادي، فإن

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

التعثر الذي يمكن أن تسجله عمليات التمويل هو غياب الانسجام و التوافق بين تطور النظام المالي من جهة وديناميكية تطور المؤسسات الاقتصادية من جهة ثانية، على اعتبار أن هذه المؤسسات تعمل ضمن محيط متسم بعدم الاستقرا ر المتولد عن عملية التحول الاقتصادي وهو ما يتطلب أنماط تمويل أكثر مرونة حتى تتمكن من مواجهة محيط متميز بعدم التأكد.

وحتى نتمكن من معالجة مسألة تمويل المؤسسات الاقتصادية بجميع جوانبها وتعقيداتها، يبدو من الضروري جدا فهم الخصائص العامة التي تميز سياسة التمويل التي تعتمدها هذه المؤسسات، بمعنى آخر ضرورة الإدراك الصحيح والدقيق لمميزات السلوك التمويلي للمؤسسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بسلوكها الاقتراضي على اعتبار أن هذه الدراسة سوف تركز بصورة رئيسية على شكل معين من أشكال التمويل المختلفة والمتاحة أمام المؤسسات الاقتصادية، هذا الشكل هو التمويل عن طريق القروض المصرفية.

وفي محاولة للاقتراب أكثر من مناقشة مشكلة التمويل عن طريق القروض المصرفية بشكل دقيق وموسع، وتبعا لما سبق فإنه تبرز جليا معالم المشكلة التي نود العمل على معالجتها والتي يمكن طرحها كما يلي:

الإشكالية:

ما هي الخصائص العامة المحددة لسياسة التمويل داخل المؤسسات الاقتصادية، وما هي طبيعة ومميزات السلوك التمويلي الاقتراضي لهذه المؤسسات؟ .

ولتوضيح هذا التساؤل أكثر نقوم بطرح عدد من الأسئلة الفرعية الأخرى وهي:

- ما هي المحددات الرئيسية التي تميز هياكل التمويل الاقتصادية؟
- ما مدى أهمية القروض المصرفية و مساهمتها في تنمية المؤسسة الاقتصادية ؟
- ما هي أنواع القروض؟
- ما هي المخاطر التي تحاصر البنك عند منحه لهذه القروض؟
- ما هي مبادئ وإجراءات منح القروض المصرفية؟
- ما هي الضمانات التي تستند عليها البنوك عند منحها لهذه القروض؟

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فرضيات الدراسة:

و للإجابة على هذه التساؤلات طرحنا الفرضيات التالية:

- القروض المصرفية تقسم على أساس الغرض منها إذ نجد تلك المرتبطة بمجال الاستثمار وتلك المرتبطة بمجال الاستغلال.
- إن حجم المخاطر مرتبط إلى حد بعيد بنوع وحجم النشاط محل التمويل.
- إن وزن المخاطر المصاحبة لعملية التمويل بالقروض المصرفية متعلق بطبيعة الضمانات المطلوبة من قبل البنك والمقدمة من طرف المؤسسة.

أسباب إختيار الموضوع:

- ميولي العلمي للمواضيع المرتبطة بالبنوك.
- تعميق معارفي في ميدان القروض.
- التعرف على أنواع القروض الممنوحة للمؤسسات والإجراءات التي يتبعها البنك عند منحه قرض.

أهداف الدراسة:

- إن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز مختلف أوجه تمويل المؤسسات الاقتصادية عن طريق القروض المصرفية.
- كما أردنا الوصول إلى تحديد مجال تخصص و مهمة البنك عند القيام بالتزاماته الاقراضية تجاه المؤسسات الاقتصادية في إطار ما يسمح له القانون.
- و من خلال هذ ه الدراسة يتضح لنا مدى فعالية ال عملية التمويلية التي يوفرها البنك للمؤسسات الاقتصادية.
- كما أردنا كذلك المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بمرجع يساعد الطلبة في إعداد بحوثهم العلمية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على مختلف مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية والتي من بينها التمويل البنكي، ودور القروض المصرفية في عملية تمويل نشاطات المؤسسة سواء كانت استغلالية أو استثمارية، وما مدى مساهمتها في الإقتصاد الوطني، وكذلك مختلف الإجراءات المتبعة من طرف البنك في إطار منح القروض.

منهجية الدراسة

إن طبيعة موضوعنا استوجبت علينا إتباع المنهجين الوصفي والتحليلي في القسم النظري ، ومنهج دراسة حالة في القسم التطبيقي.

حدود الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع والمتعلق بآليات وكيفية تمويل المؤسسات الإقتصادية عن طريق القروض

المصرفية تمت دراستنا في البنك الوطني الجزائري وكالة 744 سكيكدة وذلك خلال الفترة (2012/2010)

و(2017/2013).

الدراسات السابقة:

دراسة قامت زواوي فضيلة تحث عنوان تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم اقتصادية، ع التسيير ع تجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس2009، حيث توصلت هذه الدراسة أن صيغ التمويل والمتمثلة في التمويل الذاتي والتمويل من السوق المالي واللجوء إلى القروض المصرفية تعتبر من أهم الطرق التقليدية التي تلجأ إليها المؤسسات لتوفير الموارد المالية لتغطية احتياجاتها التمويلية، أما التقنيات المستحدثة فتتمثل في التمويل التأجيري عقد تحويل الفاتورة، تقنية رأس المال المخاطر.

دراسة قام بها سمير آيت عكاش، والموسومة بعنوان تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية، مذكرة ماجستير، كلية ع اقتصادية، ع التسيير، ع تجارية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن إتباع سياسة إقراضية فعالة وخاصة منها متابعة سير القرض يجنب

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

البنوك التجارية من عدة مخاطر، ومحاولة التنبؤ بالخطر قبل وقوعه، وفي حالة حدوثه يجب على البنك التصرف بعقلانية وإتباع مختلف الإجراءات بدءا بالمعاملة الودية مع الزبون وآخر إجراء هو اللجوء إلى القضاء.

خطة الدراسة:

ويكون إجمالي الخط العام لهذه الدراسة مشكلا من ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

تطرقنا في البداية إلى مقدمة شاملة حول موضوع الدراسة لننتقل بعدها إلى الفصول والتي كانت على النحو التالي:

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك والتمويل في المؤسسات الاقتصادية

تناولنا في هذا الفصل لمحة عامة عن البنوك من خلال تعريفها، أنواعها حيث تم التركيز على البنوك التجارية، وبعدها تطرقنا الى المؤسسات الاقتصادية، من خلال إعطاء لمحة تاريخية عنها، وبعدها تناولنا أهم وظيفة في المؤسسة الاقتصادية وهي وظيفة التمويل وذلك إعطاء مفهوم للتمويل أشكاله ومصادره، والعوامل المحددة لاختيار مصادر التمويل.

الفصل الثاني: عموميات حول القروض المصرفية

تناولنا في هذا الفصل لمحة عامة عن القروض المصرفية، تعريفها والاعتبارات المراعاة عند منحها وكذلك أنواع القروض الممنوحة للمؤسسات الإقتصادية، تم انتقلنا إلى السياسة الإقراضية للبنك وذلك بتعريفها، أنواعها، مكوناتها، والعوامل المؤثرة فيها وبعدها تطرقنا إلى مخاطر القروض المصرفية، ضماناتها، وإجراءات البنك المتخذة في إطار منح القروض.

الفصل الثالث: اعتماد التّحليل المالي لتقرير منح قرض استثماري لدى البنك الوطني الجزائري

أما هذا الفصل فهو يمثل الجانب التطبيقي، حيث تم إسقاط الدراسة النظرية على البنك الوطني الجزائري وكالة 744 سكيكدة ، وتضمن التعريف بالبنك الوطني الجزائري – بنك من خلال تبيان نشأته و مهامه و كذا ماهية وكالة سكيكدة ، القروض المقدمة من طرف الوكالة من حيث الأنواع و شروط تمويل قرض ختمناه بدراسة قرض استثماري قدم من طرف الوكالة ومختلف الإجراءات التي يتبعها عند منحه للقرض.

و في النهاية ختمنا دراستنا بخاتمة جاء فيها جملة من النتائج و الاقتراحات المتوصل إليها

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول البنوك و التمويل في المؤسسات الإقتصادية

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

مقدمة الفصل الأول:

تلعب البنوك التجارية دور الوساطة المالية بين طرفين، طرف يمتلك فائض نقدي وهو في حاجة إلى توظيفه أو على الأقل ضمان الأمان له وهم المودعون، و طرف يعاني من العجز في تمويل احتياجاته وهم المقترضون، ولعل من بينهم نجد المؤسسات الاقتصادية والتي تعتبر النواة الأساسية المحركة لعجلة التنمية وذلك من خلال العمليات التي تقوم بها من إنتاج، توزيع منتجات جاهزة، تقديم خدمات، توفير مناصب شغل...الخ، حيث يتوقف نجاح هذا الكيان الإقتصادي على الآداء الجيد لمختلف المهام والوظائف، وعلى قدرتها على تحقيق التوازن المالي الأمثل، الذي يتوقف بدوره على إمكانية الحصول على مختلف الاحتياجات التمويلية المناسبة في الوقت المناسب وبأقل التكاليف.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: ماهية البنك

نظرا للدور الهام الذي تلعبه البنوك في عالمنا المعاصر وما تؤديه من خدمات في مختلف المجالات وما توفره من مقومات للمجتمعات بسبب مساسها بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها ارتأينا إبراز أهميتها ودورها الفعال في عملية تمويل المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم البنك

أولا: نشأة البنك

أصل كلمة مصرف في اللغة العربية مأخوذة من الصرف بمعني "بيع النقد بالنقد"، ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف ويقابلها كلمة " بنك " ذات الأصل الأوروبي والمشتقة من الكلمة الإيطالية **Banco** التي تعني المنضدة أو الطاولة. أما سبب ارتباط هذه الكلمة بالأعمال المصرفية فلأن الصرافين كانوا يستعملون مناضد خشبية لممارسة أعمالهم في أسواق بيع وشراء العملات المختلفة وذلك في أواخر القرون الوسطى.

كما أن كلمة **Bankrupt** وتعني " مفلس" جاءت من أصل إيطالي حيث تعني كسر المنضدة أي منضدة الصراف كإعلان عن إفلاسه وعدم السماح له بالاستمرار في مزاولة الصرافة ولقد أجمع الباحثون أن تاريخ نشأة المصارف الحديثة يبدأ من منتصف القرن الثاني عشر للميلاد حيث تأسس أول بنك وذلك في مدينة البندقية عام **1157** تلاه بنك برشلونة عام **1401** ثم بنك RIALTO عام **1587** بمدينة البندقية ثم بنك أمستردام عام **1609** ويعتبر هذا الأخير النموذج الذي أخذت به معظم البنوك الأوروبية بعد ذلك تلاه بنك هامبورغ بألمانيا عام **1619** وبنك انجلترا عام **1694** ثم بنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام **1800** ثم انتشرت البنوك بعد ذلك في أمريكا وغيرها من بلدان العالم[1]

ومجمل القول أن الظهور الحقيقي بالمفهوم الحديث للبنوك كان على يد الصياغة والصيارفة الذين كانوا يقبلون إيداع النقود مقابل إيصالات إيداع أخذت تلقى قبولا في التداول وفاء للالتزامات المطلوبة من حاملها والتي تطورت فيما بعد إلى ما يسمى بالشيكات، ثم أخذ هؤلاء الصياغة والصيارفة يتقاضون عمولة من المودعين لقاء الحفظ الأمين كما أخذوا يتصرفون بجزء من الودائع لديهم بالإقراض مقابل فائدة

[1] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006، ص 20

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يتقاضونها بعد أن لاحظوا أنه لا يتم سحب الودائع كليا، وترتب على ذلك أن بدأت الصورة المبدئية لأعمال البنوك تتبلور وتتحدد معالمها إلى أن أصبحت على ما هي عليه الآن.

ثانيا: تعريف البنك

هناك تعاريف عديدة للبنك باعتباره مؤسسة مالية ووسيطا في الأموال بين الممولين والمتمولين من المستثمرين وأصحاب المشاريع حيث يتوسط البنك بين المقرضين والمقترضين.

" البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض نقدي وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجوعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما".[1]

كما يمكن تعريفه أيضا " مؤسسة مالية تقوم بقبول الودائع من الجمهور واستخدامها بصورة كلية أو جزئية لمنح الائتمان وأي أعمال أخرى يقرر البنك المركزي اعتبارها أعمالا مصرفية بموجب أوامر يصدرها لهذه الغاية ".[2]

ويعرف البنك أيضا بأنه " مؤسسة مالية تدار بأسلوب علمي وتتعامل في كافة وسائل الدفع (النقدية والمالية) حيث تقبل الودائع وتمنح القروض وتوظف الاستثمارات وتؤدي مجموعة من الخدمات المرتبطة بها وفقا لقواعد وأعراف مصرفية متداولة في السوق المصرفي وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمحددة مسبقا ".[3]

ومما سبق نستخلص أن البنك هو مؤسسة مالية تقوم بقبول الودائع من الأفراد والمشروعات وإعادة استثمارها عن طريق منحها لقروض وتقديم مجموعة من الخدمات المرتبطة بهما".

ثالثا: أهمية البنك

تظهر أهمية البنك فيما يلي:

– بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين؛

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 13 .

[2] محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والمصرفية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 30.

[3] الدسوقي حامد أبو زيد، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 1994، ص 25 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها؛

– تشجيع الأهداف الأولية التي تستمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة؛[1]

– تقبل جميع أنواع الودائع الادخارية وبالتالي فهي تتيح للمدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم فهناك الودائع لأجل والجارية والتوفير وشهادات الإيداع.

– تعتبر البنوك أحد ركائز النشاط الاقتصادي ومصادر التمويل حيث يتوسط بين أصحاب الموارد المالية الفائضة وبين أصحاب العجز في هذه الموارد.

رابعا: دور البنوك

تلعب البنوك دورا أساسيا بالنسبة للأعوان الاقتصاديين، إذ تمثل الوسيط بين العارضين والطالبين للأموال باعتبارها مصدرا رئيسيا لتمويل المشاريع الاقتصادية والإنتاجية للمؤسسات فهي تؤثر تأثيرا قويا في جميع المجالات وهذا من خلال الأدوار الرئيسية التي تقدمها، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1– دور الرقابة:

يعتبر البنك المركزي الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية والتي تتحكم في الكتلة النقدية وهذا عن طريق الرقابة، وذلك من خلال السياسة التوسعية والانكماشية التي يقوم بها.

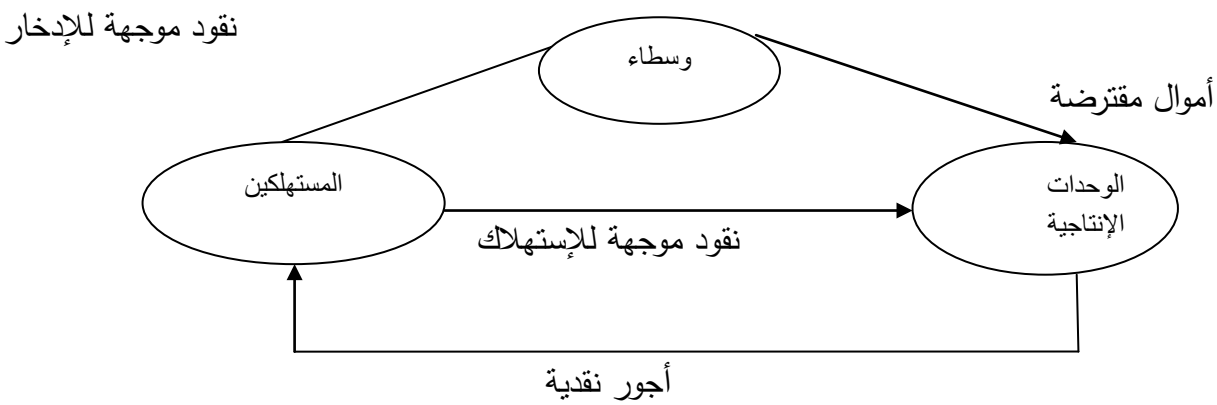
2– دور الوساطة:

لتوضيح دور الوساطة التي يقوم بها البنك سنعرض الشكل التالي الذي يوضح دورة تدفق الأموال بين الوحدات الإنتاجية وبين المستهلكين الذي يمثل في نفس الوقت العاملين في تلك الوحدات، ويشير الشكل أن النقود تتدفق من الوحدات الإنتاجية إلى المستهلكين في صورة أجور نقدية، حيث يقوم المستهلكين باستخدام تلك الأجور في شراء السلع والخدمات التي تنتجها تلك الوحدات.

[1] يوسف كمال محمد ، **فقه الاقتصاد النقدي**، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة،مصر،1993 ،ص ص،146–147 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (1): دورة تدفق الأموال



المصدر: منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر 2002، ص 5.

3- الدور الاستثماري

تعتبر البنوك الاستثمارية من أهم البنوك التي تقدم لزبائنها خدماتها المصرفية دون تمييز وهي تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم .

خامسا: أنواع البنوك

يتكون الجهاز المصرفي في أي دولة من الدول من عدد من البنوك تختلف في أنواعها تبعا لتخصصها والدور الذي تؤديه وتتمثل أنواع البنوك في:

1- البنك المركزي:

هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول، وهو الذي يترأس النظام النقدي لذلك يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في البنوك العاملة في الاقتصاد، ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة، حيث يرجعون إليه في حالة نقص السيولة، فيقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة، لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للاقتراض كما يمكن للبنك المركزي أن يلعب دورا مهما فيما يخص تحديد أسعار الفائدة، سعر العملة، من خلال تدخله في سعر الصرف ودعم العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية عند الضرورة، ووضع السياسات الاقتصادية سواء للتشجيع على الادخار أو الاستهلاك للمحافظة على معدل النمو الاقتصادي وكذا معدل التضخم.....الخ.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- البنوك التجارية:

هي بنوك رخص لها القانون ممارسة الأعمال المصرفية من بينها قبول الودائع، خصم الأوراق التجارية، تمويل الاقتصاد الوطني بالسيولة الكافية واستعمالها في الاستثمار، والاقتراض بأي طريقة يسمح بها القانون، وبعبارة أخرى هي مؤسسات تقوم بالإقراض للغير بمعدلات فائدة أكبر من معدلات الفائدة على الودائع.

3- البنوك الإسلامية:

تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال حيث أن البنوك التجارية تعتبر الفائدة أساس التعامل، في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على المضاربة الإسلامية (المشاركة) في توظيف أموالها ويعتبر هذا البنك من البنوك التجارية بالنظر إلى الطبيعة الغالبة للنشاط الذي يزاوله.

4- بنوك الاستثمار:

أو ما يعرف ببنوك الائتمان المتوسط والطويل الآجل، وتكون في الغالب عملياتها موجبة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت عقار، مصنع.....)، لذا فهي تحتاج إلى الأموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع، أي أنها تعتمد في إقراضها للغير على رأسمالها بالدرجة الأولى (الذي يفترض فيه أن يكون كبيرا نسبيا) وعلى الودائع لأجل (أي ودائع مرتبطة بتاريخ، أي غير مستحقة الأداء عند مجرد الطلب) وعلى الاقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ (أي السندات) وهي تشبه تماما الودائع لأجل من حيث النتيجة إلا أن الفرق هو أن البنك هنا هو الذي يسعى للاقتراض وجلب الوديعة تحت إغراء منح فائدة، في حين أن الوديعة لأجل يأتي بها المودع من تلقاء نفسه طمعا في الفائدة والرغبة منه في توظيف ماله، ومنه فإن تلك البنوك تعتمد أيضا عل المنح الحكومية. وكل تلك الموارد التي تقدم ذكرها يجمعها جامع يتمثل في كونها غير مستحقة الطلب إلا بعد تواريخ معروفة مقدما.[1]

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992، ص 31

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5- البنوك المتخصصة:[1]

تعتمد هذه البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها، حيث تعتمد في تمويل أنشطتها التي تتخصص فيها على مواردها الذاتية ولا تمثل الودائع بالنسبة لها دورا ملحوظا كما أن تجميع الودائع لا يمثل واحدا من أغراضها بل يجب ملاحظة ما يلي بالنسبة للبنوك المتخصصة:

- يتمثل النشاط الرئيسي للبنوك المتخصصة في القيام بعمليات الائتمان طويلة الأجل لخدمة نوع محدد من النشاط الاقتصادي؛

- لا تعتمد البنوك المتخصصة على قبول الودائع تحت الطلب، وكأحد الأنشطة الرئيسية لها؛

- تعتمد البنوك المتخصصة في تمويل أنشطتها على مواردها الذاتية ومصادرها الداخلية التي تتمثل في رأس المال والاحتياطات والقروض طويلة الأجل المتمثلة في السندات التي تصدرها، وتمكن تقسيم البنوك المتخصصة من حيث عمليات التمويل التي تقوم بها إلى الأنواع التالية:

5-1- البنوك الصناعية:

تقوم بتقديم السلف والقروض ومساعدة الصناع للقيام بأعمالهم على أنهم وجه ورفع مستوى الصناعة والمساهمة في إنشاء شركات صناعية ومثل ذلك البنك الصناعي.

5-2- البنوك الزراعية:

تقوم هذه البنوك بمنح سلف للمزارعين لمدة قصيرة بضمان المحاصيل للقيام بأعمال الزراعة، وقد قامت هذه البنوك بحماية صغار المزارعين من استغلال المرابين ومثل ذلك بنك التسليف الزراعي والتعاوني.

5-3- البنوك العقارية:

هي البنوك التي تختص في تقديم قروض عقارية للهيئات أو للأفراد لإنشاء مساكن وشركات عقارية، وتهدف هذه البنوك إلى تمويل وإقامة المشاريع الإسكانية للزبائن أو استصلاح الأراضي وذلك مقابل رهن عقاري بضمان أراضي زراعية، وهذا إلى جانب خدمات مرتبطة بها مثل حسابات التوفير الإسكانية، ودراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية المقدمة من الزبون والقيام بأعمال تسويق العقارات لصالح الزبائن.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 31

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

6- بنوك الادخار

هذه البنوك وظيفتها جمع الودائع من المدخرين والتي غالبا ما تكون لآجال محددة وتأخذ شكل دفتر الادخار، لتعيد هذه البنوك بدورها إقراض هذه الودائع لآجال مختلفة وهذا كله طبعا مقابل معدلات فائدة محددة مسبقا.

المطلب الثاني : تعريف البنوك التجارية وخصائصها

تعتبر البنوك التجارية نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنوك التجارية بهذا المفهوم تعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال ساعية بذلك لتحقيق الأرباح والنمو.

أولا: تعريف البنوك التجارية

إن كلمة بنك اشتقت من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية وأمستردام فمن حيث الأصل اللغوي للكلمة هو الكلمة الإيطالية "بانكو" والتي تعني مصطبة ويقصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات وبعدها أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

والبنوك التجارية كنوع من أنواع البنوك خصصت لها عدة تعاريف نذكر منها:

" البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مالية وسيطة، تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز "[1]

" البنوك التجارية عبارة عن مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج كما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي " [2].

[1] محمود حسين الوادي، وآخرون، **النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010، ص 105.
[2] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007، ص ص 7-8.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تعمل كوسيط مالي حيث تقوم بقبول ودائع الزبائن أو الأعوان الاقتصادية غير المالية ذات الفوائض النقدية (تدفع عند الطلب) ومنحها على شكل قروض لفائدة الأعوان الاقتصادية ذات العجز المالي.

ثانيا : خصائص البنوك التجارية

إن البنوك التجارية تتميز بثلاث سمات رئيسية تميزها عن غيرها من البنوك، وتتمثل هذه السمات في الربحية، السيولة، والأمان، حيث تؤثر هذه السمات على تشكيل السياسات الرئيسية التي تضعها البنوك وهي قبول الودائع، تقديم القروض، الاستثمار في الأوراق المالية، ويمكن إيجاز هذه السمات كما يلي:

1- الربحية :[1]

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثرا بالتغير في إيراداتها وذلك بالمقارنة بين منشآت الأعمال الأخرى. لذا تعد البنوك التجارية من أكثر منشآت الأعمال تعرضا لآثار الرفع المالي، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها.

2- السيولة:[2]

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ومن تم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، وتعد هذه السمة من أهم السمات التي يتميز بها البنك التجاري عن البنوك الأخرى ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن مجرد إشاعة من عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس .

[1] جلدة سامر، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان ، الأردن، 2009، ص19.
[2] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- الأمان

يتسم رأسمال البنك التجاري بالصغر إذا لا تزيد نسبته عن **8 %** من إجمالي الأصول وهذا يعني ضعف الأمان عند المودعين الذي يقوم البنك التجاري باستثمار أموالهم، فالبنك لا يمكنه تحمل خسائر تزيد عن قيمة رأسماله فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد يضيع جزء من أموال المودعين والنتيجة هي إفلاس البنك.

فالبنك التجاري يعمل على تحقيق أقصى ربحية ويجنب نفسه الوقوع في نقص السيولة وكذلك يسعى لتحقيق أكبر قدر من الأمان المودعين.

وبالإضافة إلى السمات الثلاث هناك مميزات أخرى تخص البنوك التجارية منها:

- هي أكثر المؤسسات المصرفية انتشارا وتقبل الودائع الجارية من جميع الفئات؛

- انتشار قبول الشيكات بسبب قبول الودائع الجارية مما قلل من استخدام النقود وبالتالي قللت من مخاطر السرقة؛

- إن منحها للقروض يساعد في تخفيض البطالة فقيامها بتمويل المشاريع يساعد على توفير مناصب شغل .

كما توجد خصائص أخرى تتميز بها البنوك التجارية عن البنك المركزي تتمثل فيما يلي:[1]

الخاصية الأولى: تتأثر البنوك برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه

يقوم البنك المركزي بمراقبة البنوك التجارية من خلال لجنة الرقابة على المصارف حيث تقوم بتعيين مراقب مكلف بممارسة رقابة مباشرة دورية مفاجئة وذلك للتحقق من مدى تقيد كل مصرف بالقواعد المالية والقوانين والأنظمة التي تصدرها السلطات النقدية. غير أن البنوك التجارية لا يمكنها ممارسة أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

الخاصية الثانية: تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد

تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق النقدي غير أن هذا التعدد لا يلغي إمكانية التركز للبنوك التجارية في النظام الرأسمالي إذ يخلق هذا التركز وحدات مصرفية ضخمة قادرة على احتكار أسواق النقد والمال ورغم هذا التركز لم يصل التصور بعد إلى وجود بنك تجاري واحد في بلد ما.

[1] ناصر دادي عدون وآخرون، **مراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية (حالة البنوك)**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004، ص 5.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الخاصية الثالثة: اختلاف النقود المصرفية عن النقود القانونية

تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي فالأولى إبرائية وغير نهائية أما الثانية إبرائية ونهائية بقوة التشريع كما تتماثل النقود القانونية في قيمتها المطلقة بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان كما أن النقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.

الخاصية الرابعة: تحقيق الربح

غالبا ما تكون البنوك التجارية مملوكة من طرف الأفراد أو الشركات إذ أنها تعتبر مؤسسات رأسمالية هدفها تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح وبأقل تكلفة ممكنة، هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والذي يتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية.

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:[1]

أولا: من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية

1- البنوك التجارية العامة:

يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى تباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، حيث تقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الآجل كما تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

2- البنوك التجارية المحلية:

هي البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل محافظة معينة أو ولاية أو إقليم محدد ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة. وتتميز هذه البنوك بصغر

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص ص،32-33.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الحجم، وكذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

ثانيا : من حيث حجم النشاط:

1- بنوك الجملة:

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

2- بنوك التجزئة:

هي البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء و المنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم. فهي تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ثالثا: من حيث عدد الفروع:

1- البنوك ذات الفروع:

هي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة كشكلا قانونيا لها فروع متعددة وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك في حين المركز الرئيسي هو الذي يقوم بوضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع، وتميل هذه البنوك إلى التعامل في القروض قصيرة الأجل وذلك لتمويل رأس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض وإن كانت تتعامل أيضا في القروض متوسطة الأجل وكذلك طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة.

2- بنوك السلاسل:

هي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها، وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

3- بنوك المجموعات:[1]

[1] جبر هشام، **إدارة المصارف**، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2010، ص 53 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تأخذ شكل الشركات القابضة التي تقوم بامتلاك عدة بنوك وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها لها طابع احتكاري، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

4- البنوك الفردية:

هي مؤسسة فردية تكون محدودة رأس المال، لذلك فهي تتعامل في المجالات قصيرة الأجل وتوظف أموالها في الأصول عالية السيولة التي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر.

5- البنوك المحلية:

هي بنوك تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية معينة وتخضع عادة لقوانين تلك المنطقة في حالة اختلافها عن قوانين البلاد.

المطلب الرابع: وظائف وأهداف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية ومنها غير النقدية، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى تقليدية كلاسيكية وأخرى حديثة، كما أنها تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف.

أولا: وظائف البنوك التجارية

1- الوظائف التقليدية:

- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب وادخار، لأجل وخاضعة لإشعار)؛

- تشغيل موارد البنك مع مرعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان والأمن ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

  - منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة؛

  - تحصيل الأوراق التجارية وخصمها؛

  - التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمصلحتها أو لمصلحة عملائها؛

  - تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية؛

  - التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء والشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها؛

– المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة؛

– تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

2– الوظائف الحديثة:[1]

– إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم؛

– تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، كما أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه؛

– المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا.

ثانيا: أهداف البنوك التجارية

يسعى البنك التجاري إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لتعزيز مكانته في السوق، و قد قسّم البعض هذه الأهداف إلى :[2]

1– أهداف عامة:

هي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة العامة للبنك، مثل تحقيق نمو في حجم ربحية البنك بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق المصرفية.

2– أهداف وظيفية:

هي الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية، مثل الأهداف التي تتعلق بعلاقات البنك مع العملاء و اختيار العمالة وغيرها .

في حين قسّم البعض الآخر أهداف البنك التجاري إلى :

1– أهداف عامة: تتمحور حول تعظيم القيمة السوقية و الربحية في الأجل الطويل .

2– أهداف فرعية: تشمل الأهداف الفرعية ما يلي:

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 13.
[2] محمد سمير أحمد، **الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة عمان ، الأردن ، 2009 ، ص120

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- تحقيق الأمان:

من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون، و لما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات، فإن البنوك التجارية لابد و أن توازن بين الربحية و درجة المخاطرة التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل .[1]

- الخدمة و النمو:

الخدمة هي تنمية الخدمات التي يقوم البنك بتقديمها في حدود السعر و الربحية في الأجل الطويل مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف المنافسة . في حين النمو يرتكز على نمو أرباح البنك في الأجل الطويل مما يؤدي زيادة سعر السهم و زيادة الحصة السوقية .

المبحث الثاني: الإطار النظري للمؤسسة الاقتصادية

المؤسسة هي النقطة الإرتكازية لأي دولة، وأهم الأعوان الاقتصادية فيها، فهي المنتجة للمواد والمنتجات المادية وهي المقدمة للخدمات وهي الخالقة لمناصب الشغل والموزعة للدخل ونظرا للأهمية الكبرى التي تحتلها المؤسسة الاقتصادية في جميع المجالات خصصنا لها هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية وخصائصها

المؤسسة قي كيان يضم مجموعة من العناصر تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق مجموعة من الأهداف كما أن للمؤسسة مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها.

أولا: تعريف المؤسسة الاقتصادية

من الصعب اعطاء مفهوم شامل للمؤسسة الاقتصادية، نظرا للتطور السريع للمفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية مع تشعب واتساع نشاطها وكذا اختلاف الاتجاهات الاقتصادية والإيديولوجية، ولهذه الأسباب فاختلاف الافكار وكذا آراء المفكرين الاقتصاديين جعل كل واحد منهم يعرف المؤسسة على حسب منظوره كما يلي:

[1] الصيرفي محمد عبد الفتاح ، مرجع سبق ذكره، ص 24 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

" المؤسسة عبارة عن تنظيم اقتصادي مستقل يتكون من وسائل بشرية ومادية ومالية تمزج فيما بينها من أجل إنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع . "[1]

" المؤسسة هي جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا هدفها توفير الانتاج لغرض التسويق، وهي مجهزة ومنظمة بكيفية توزع فيها المهام والمسؤوليات".[2]

" المؤسسة هي كل تنظيم إقتصادي مستقل ماليا في اطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الانتاج من أجل الإنتاج تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي توجد فيه وتبعا لحجم ونوع النشاط".[3]

إذن يمكن تعريف المؤسسة الاقتصادية بأنها تنظيم اقتصادي مستقل ماليا تتفاعل فيه مجموعة من العناصر المادية والبشرية والمالية بغرض تحقيق هدف معين.

ثانيا: خصائص المؤسسة الاقتصادية

تتصف المؤسسة الاقتصادية بعدة خصائص من بينها :

– للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها؛

– القدرة على الانتاج أو آداء الوظيفة التي وجدت من أجلها؛

– القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة للمحيط من أجل البقاء؛

– التحديد الواضح للأهداف والسياسات، البرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع الأهداف سواء كانت نوعية أو كمية على غرار رقم الأعمال والحصص السوقية؛

– خاصية الهيكلة المالية، وهذه الخاصية تعبرعن الكيفية التي يتم فيها تنظيم المسؤوليات واتخاذ القرارات وتفاعلها، والعلاقة بين الوظائف والأقسام الملائمة والفعالة، مما يساعد على تحقيق الاهداف والآداء الجيد والحسن للمؤسسة.[4]

---

[1] الياس بن ساسي يوسف قريشي، **التسيير المالي**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص 28

[2] إسماعيل عرباجي، **إقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 11.

[3] ناصر دادي عدون، **إقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 25.

[4] فضيلة زواوي، **تمويل المؤسسات الإقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر**،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، ع التسيير، ع تجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 29.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الإقتصادية

تصنف المؤسسات الاقتصادية حسب عدة معايير نذكر منها:

أولا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب المعيار القانوني:

أي أن المؤسسة لها صفة اعتبارية مستقلة وتحمل اسما مستقلا ونظامها الخاص بها ولها حسابها المصرفي، وتتمثل في مؤسسات فردية وشركات.

1- المؤسسات الفردية:

وهي المؤسسات التي يملكها شخص واحد أو عائلته، حيث يقوم رب العمل بتقديم رأس المال المكون للمؤسسة كما أن هذا النوع من المؤسسات يتصف بالسهولة في التنظيم ومن ميزاتها :

- صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة وهذا يكون دافعا له على العمل بكفاءة وجد ونشاط لتحقيق أكبر ربح ممكن؛

- صاحب المؤسسة هو الذي يقوم بإدارتها وتنظيمها وتسييرها وهذا يسهل العمل واتخاذ القرارات كما يبعد الكثير من المشاكل التي تنجم عن وجود الشركاء، ورغم هذه الميزات إلا أنها تتمتع بعيوب أهمها:

- قلة رأس المال وهذا مادام صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإمداد المؤسسة بعنصر المال؛

- صعوبة الحصول على قروض من المؤسسات المالية؛

- مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة فهو المسؤول عن كافة ديون المؤسسة.

2- الشركات:

تعرف الشركة بأنها "عبارة عن مؤسسة تعود ملكيتها الى شخصين أو أكثر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما قد ينتج عن هذه الشركة من أرباح أو خسائر ويكفي معرفة نوع الشركة حتى يستطيع كل من يتعامل معها أن يعرف الأحكام السارية عليها ومدى مسؤولية الشركاء فيها دون الحاجة للإطلاع على عقد تأسيسها "[1] كما يجب توفر بعض الشروط عند إنشائها طبقا للقانون التجاري مثل توفر الرضا بين الشركاء، الأهلية، المحل والسبب، حيث تقسم الشركات بشكل عام وحسب القانون التجاري الجزائري إلى شركات أشخاص وشركات أموال وشركات ذات الطبيعة المختلطة.

[1] مصطفى كمال طه، **الشركات التجارية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 70

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-1- شركات الاشخاص:

يمكن اعتبار هذه الشركات بأنها إعادة إنتاج لعدد من المؤسسات الفردية، حيث تسمح بتجميع رؤوس أموال أكبر وبالتالي احتلال أكبر مجال للنشاط الاقتصادي، وتنقسم هذه الشركات حسب القانون التجاري الجزائري الى:

أ- شركات التضامن:

وهي من أهم شركات الأشخاص إذ يقدم فيها الشركاء حصة نقدية أو عينية أو حصة عمل قد تتساوى قيمتها وقد تختلف من شريك إلى آخر وللشركاء بالتضامن صفة التاجر كما أن التزامهم بديون الشركة نحو المتعاملين معها تفوق ما يقدمونه من حصص ليشمل ممتلكاتهم الخاصة غير الحصص المقدمة، ويتألف عنوان الشركة من اسم أحد الشركاء بالإضافة إلى وجود شركاء له أو قد يحمل اسما تجاريا معينا ويمكن أن يكون نشاطها في القطاعات الاقتصادية المختلفة دون أن يكون مخالفا للقانون أو للآداب والنظام العام وغالبا ما تكون ذات أحجام صغيرة أو متوسطة ويتقاضى أرباحا بنسبة ما قدموه من حصص في رأسمالها، وبنفس النسب يتحملون الخسائر إن حدثت.

ب- شركات التوصية البسيطة:

وتشمل فئتين من الشركاء، شركاء متضامنين يمكنهم إدارة الشركة وهم مسؤولون عن ديون الشركة مسؤولية شخصية تضامنية مطلقة كما هو عليه الحال في شركة التضامن، وكذلك شركاء موصين يسأل كل واحد منهم عن ديون الشركة بقدر حصته في رأس مال الشركة إذ لا يمكنهم أن يقوموا بإدارة الشركة ولا يظهر اسمهم في اسم الشركة.

ج- شركات المحاصة:

وهي نوع خاص من الشركات إذ رغم توفر الشروط الأساسية للشركة فهي لا تتمتع بشخصية اعتبارية، ولا رأس مال ولا عنوان فهي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع إقتصادي بتقديم حصة من مال أو عمل، بهدف اقتسام ما ينتجه المشروع من أرباح أو خسائر.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-2- شركات الاموال: [1]

هي الشركات التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي كشركات الأشخاص بل تقوم على الاعتبار المالي بحيث يستطيع كل شخص المساهمة في رأس مالها، بمعنى أن اهتمام الشركة يوجه الى جمع رأس المال اللازم لها دون البحث في شخصية الشريك وهي شركة تتكون من مجموعة من الأشخاص يقدمون حصصا في رأسمالها على شكل أسهم وتكون قيمة هذه الاخيرة متساوية وقابلة للتداول ويكتسبها المساهم عند التأسيس أو بواسطة الاكتتاب العام والمساهم أو الشريك لا يتحمل الخسارة إلا بمقدار قيمة الاسهم التي يشارك بها ويتقاضون مقابل أسهمهم أرباحا موزعة، وقد ظهر هذا النوع من الشركات بسبب عدم استطاعة شركات الاشخاص تأمين المبالغ الضخمة خاصة تلك التي تنفق على الاستثمارات الكبرى.

أ- شركات المساهمة أو ذات اسهم:

تتكون من مجموعة من الأشخاص يقدمون حصصا من رأس المال في شكل أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول يقوم المساهمون بشرائها عند التأسيس أو بواسطة الاكتتاب العام ويتم تداولها في السوق الثانوية ويكون كل شريك مسؤول عن ديون الشركة بمقدار ما يملكه من الأسهم وحسب القانون الجزائري يجب أن يفوق رأسمالها خمس ملايين دينار جزائري.

ب- شركات التوصية بالأسهم:

وتضم نوعين من الشركاء، شركاء متضامنين وهم في نفس المركز القانوني للشركاء في شركة التضامن، والشركاء المتضامنين في شركة التوصية البسيطة، ويوجد إلى جانب الشركاء المتضامنين شركاء موصين يسألون عن ديون الشركة بقدر حصتهم في رأس مالها إلا أن هؤلاء من حمالة الاسهم أي أنهم موجودون في نفس المركز القانوني للشركاء المساهمين في شركة المساهمة (أي أنها شركة تضامن بالنسبة للشركاء المتضامنين وشركة مساهمة بالنسبة للشركاء حمالة الأسهم).

2-3- الشركة ذات الطبيعة المختلطة:

وتتمثل في الشركة ذات المسؤولية المحدودة ومؤسسة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة فهي مزيج بين خصائص شركات الأشخاص وخصائص شركات الأموال بحيث تشبه شركات الأشخاص من خلال وضع المشرع حدا أدنى لعدد الشركاء وهو 20 شريك كما أنه لا يجوز تأسيسها عن طريق

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 57

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الاكتتاب العام ولا يجوز لها إصدار سندات قابلة للتداول. وهي تشبه شركات الأموال خاصة فيما يتعلق بمبدأ المسؤولية المحدودة لكافة الشركاء بمقدار ما قدموه في رأسمال الشركة وقابلية الحصص للتداول.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب معيار الملكية:

1- المؤسسات الخاصة:

وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص سواء كان شخصا أو مجموعة من الأشخاص وقد تكون شركات أشخاص أو شركات أموال.

2- المؤسسات العمومية:

وهي المؤسسات التي يكون رأس مالها تابع للدولة بكامله ولا يحق للمسؤولين بيعها أو التصرف فيها إلا بموافقة الدولة، حيث أن رأس مالها 100 % ملك للدولة أو الجماعات المحلية وعليه تقسم هذه المؤسسات إلى مؤسسات عمومية تابعة للوزارة ومؤسسات عمومية تابعة للجماعات المحلية.

3- المؤسسات المختلطة:

تنشأ بين طرفين هما الدولة والقطاع الخاص ويتم إنشاؤها بطريقتين الأولى تتمثل في الانشاء من العدم إما بالاتفاق بين الطرفين على القيام بمشروع اقتصادي معين يساهم الطرفين في تكوين رأس ماله وغالبا ما تكون نسبة مساهمة الدولة هي الأكبر 51 % كحد أدنى وهذا حتى تكون لها الأغلبية دوما والأحقية في اتخاذ القرارات المتعلقة بنشاط المؤسسة وذلك حفاظا وضمانا للصالح الاقتصادي والاجتماعي. أما الثانية فتتمثل في طريقة التأميم وبموجب هذه العملية تستطيع الدولة حيازة جزء من رأسمال مؤسسة خاصة ويتم غالبا تعويضه للجانب الخاص.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب المعيار الاقتصادي :[1]

يمكن تصنيف المؤسسات تبعا لمعايير اقتصادية معينة أي تبعا لطبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه وعليه نميز بين هذه الانواع:

1- المؤسسات الصناعية: وتنقسم هذه المؤسسات بدورها تبعا للتقسيم السائد في القطاع الصناعي الى :

1-1- مؤسسات الصناعات الثقيلة أو الاستخراجية كمؤسسات الحديد والصلب.

1-2- مؤسسات الصناعة التحويلية أو الخفيفة كمؤسسات الغزل والنسيج.

[1] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 30

2- المؤسسات الفلاحية:

وهي المؤسسات التي تهتم بزيادة انتاجية الارض او استصلاحها وتقوم هذه المؤسسات بتقديم ثلاثة أنواع من الانتاج وهو الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي.

3- المؤسسات التجارية:

وهي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسسات الجملة ومؤسسات المفرق مثل مؤسسات الأروقة الجزائرية، مؤسسات أسواق الفلاح.

4- المؤسسات المالية:

وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي....الخ

رابعا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب معيار الحجم: [1]

توجد عدة مؤشرات تستخدم لتصنيف المؤسسات حسب معيار الحجم من بينها حجم الارض المحل، رأس المال، مؤشر عدد العمال في المؤسسة والذي يعد المؤشر الأكثر اعتمادا عليه في تصنيف المؤسسات حسب معيار الحجم، فهو الذي يصنف على أساسه المؤسسة الاقتصادية الى مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومؤسسات كبيرة كما يلي:

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لهذا النوع من المؤسسات ميزة أساسية تكمن في بساطة بنيتها الهيكلية، كما أن طرق تسييرها غير معقدة إضافة الى قلة العاملين فيها حيث لا يوجد مقياس متفق عليه لتعريف هذه المؤسسات فالأمر يختلف من بلد الى آخر.

1-1- حسب البنك الدولي للاستثمار : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون فيها عدد العمال أقل من 500 عامل وتكون المساهمة في راس مالها من طرف اعوان خارج صاحب المؤسسة لا تتجاوز 30%.

1-2- بالنسبة للجزائر وحسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج للسلع والخدمات:

[1] فضيلة زواوي، مرجع سبق ذكره، ص 29

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- تشغل من 1 الى 250 شخص ؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دج.

2- المؤسسات الكبيرة:

هي ذات استعمال ليد عاملة أكثر من 500 شخص وهي ذات دور معتبر في الاقتصاد الرأسمالي من خلال ما تقدمه سواء على المستوى الوطني أو على مستوى السوق الدولية في شكل فروع لها.

المطلب الثالث: وظائف وأهداف المؤسسة الاقتصادية

تقوم المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من الوظائف المرتبطة مع بعضها البعض لتحقيق مجموعة من الاهداف

أولا: وظائف المؤسسة الإقتصادية

للمؤسسة الاقتصادية مجموعة من الوظائف التي تكتسي أهمية بالغة للقيام بنشاطها حيث تتلقى مدخلات من المحيط في شكل مواد أولية، معلومات....الخ ثم تقوم بتحويلها الى مخرجات في شكل منتجات مادية وخدمات موجهة للسوق، وفيما يلي سيتم التطرق الى أهم الوظائف داخل المؤسسة.

1- الوظيفة الادارية:

تسعى الادارة العليا للمؤسسة للوصول الأهداف المسطرة ولبلوغ هذه الأهداف يتوجب عليها القيام بمهامها على أكمل وجه على مستوى التخطيط، التوجيه، الرقابة والعمل على التنسيق الأمثل بين هذه المستويات وهذا ما يؤدي حتما الى تحقيق النجاح لها.

2- وظيفة الانتاج:

هي الوظيفة المكلفة بتصنيع المنتجات المطلوبة في السوق بما يتطابق مع المواصفات والشروط التي حددتها ادارة الإنتاج ويتمثل هذا النشاط في عنصرين أساسيين هما:

2-1- الصنع :هو تحويل المواد الأولية بغرض الحصول على منتجات جاهزة للاستهلاك أو الاستعمال.

2-2- التركيب :هو ضم القطع النصف مصنعة والتأليف بينها للحصول على منتجات أخرى للاستهلاك أو الإستعمال.

ومن الجهة الاقتصادية يمكن اعتبار الإنتاج على أنه عملية تحويل المدخلات المادية إلى مخرجات صناعية بهدف الاستهلاك .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- الوظيفة التسويقية:

تتمثل في أوجه نشاط الاعمال التي توجه انسياب السلع والخدمات نحو المستهلك بما في ذلك عمليات تصميم المنتوج، تسعيره، توزيعه وكل العمليات التي من شأنها ترويج السلعة والمتمثلة في الإشهار، قوة البيع، العلاقات العامة، ترقية المبيعات.

4- وظيفة الموارد البشرية:

أصبحت حاليا هذه الوظيفة من الوظائف الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية على اعتبار أن كل الموظفين في المؤسسة موارد يجب تجنيدها، تطويرها والاستثمار فيها لا كمصدر للتكلفة. تضم وظيفة الموارد البشرية كل أوجه النشاط الكفيلة بتقدير الاحتياجات من الموظفين، التوظيف، التقييم، الترقية بهدف ضمان السير العادي والفعال لأعمال المؤسسة[1] وبالتالي فوظيفة الموارد البشرية هي العمل على الحصول وفي الوقت المناسب على الكفاءات والمهارات المناسبة من أجل تحقيق أهداف المؤسسة سواء العملية منها أو الكلاسيكية.

5- الوظيفة المالية:

هي مجموعة المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها. كما تتجلى الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المسيرون الماليون من وضع خطط للتمويل والحصول على موارد مالية ومن ثم استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة، ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي تطبيق قواعد التحليل المالي الذي يعتبر قاعدة لاتخاذ القرارات والإجراءات من طرف المسيرين وقاعدة لمراقبة مختلف العمليات المالية وتوجيهها نحو المسار المخطط له. [2]

ثانيا: أهداف المؤسسات الإقتصادية

يسعى منشؤو المؤسسات الاقتصادية الى تحقيق عدة أهداف تختلف وتتعدد حسب اختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها ولهذا تتداخل وتتشابك أهداف المؤسسة. ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- **الأهداف الاقتصادية:** يمكن حصر الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

[1] Jean Marie, Ressources humaines, 7éme ed Vuibert, paris, 2002, p 16.

[2] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي(الادارة المالية)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص 33

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-1- تحقيق الربح:

إن استمرار المؤسسة في الوجود لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق الربح الذي يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى في نفس الفرع، القطاع الاقتصادي خاصة إذا كانت في طور النمو أو للحفاظ على مستوى معين من نشاطها نظرا لأن وسائل الانتاج تتزايد أسعارها باستمرار للتطور التكنولوجي، وقبل هذا استعمال الربح المحقق لتسديد الديون وتوزيع أرباح على الشركاء أو على الأقل تكوين مؤونات لتغطية خسائر أو أعباء غير محتملة، لذا فإن الربح يعتبر من بين المعايير الأساسية لصحة المؤسسة اقتصاديا. وبقدر التفهم الذي يتحقق بين مالكي المؤسسة والعاملين بها على أن الربح ضرورة لتحقيق استمرارها واستمرارهم في العمل بقدر ما يتحقق ذلك.

1-2- تحقيق متطلبات واحتياجات المجتمع :

عندما تقوم المؤسسة بعملية تصريف وبيع انتاجها السلعي والخدماتي لتغطية التكاليف المترتبة عن عملية الانتاج والتوزيع، فإنها تكون قد قامت بتغطية وتحقيق احتياجات المستهلكين المتواجدين في المجتمع، إذن يمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية تحقق هدفين في نفس الوقت هما تحقيق متطلبات المجتمع وتحقيق الأرباح .[1]

1-3- عقلنة الانتاج :

يتم ذلك بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج. وبذلك فان المؤسسة تسعى لتجنب الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية لأصحابها من جهة وللمجتمع من جهة أخرى، إذ في حالة وقوع المؤسسة في الافلاس الناتج عن سوء استعمال وسائل الإنتاج أو عن سوء تخطيطها فهي تكلف المجتمع عدم تلبية رغباته وحتى عند إعادة تمويلها من طرف الدولة اذا كانت مؤسسة عمومية فان المجتمع يتحمل هذه التكلفة. وبالتالي فعلى المؤسسة أن تحقق أرباحا بواسطة الاستعمال الجيد والرشيد لممتلكاتها وبالإشراف على عمالها بشكل يسمح في نفس الوقت بتلبية رغبات المجتمع المختلفة.

2- الأهداف الاجتماعية :من بين الأهداف العامة للمؤسسة الاقتصادية، الأهداف الاجتماعية والتي تتمثل فيما يلي:

[1] فضيلة زاووي، مرجع سبق ذكره، ص 23

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-1- ضمان مستوى مقبول من الاجور:

يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الاوائل من نشاطها حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا وشرعا وعرفا، إذ يعبر العمال عن العنصر الحيوي في المؤسسة. إلا أن مستوى وحجم هذه الاجور تتراوح بين الانخفاض والارتفاع حسب طبيعة المؤسسات وطبيعة النظام الاقتصادي ومستوى المعيشة في المجتمع وحركة سوق العمل وغيرها من العوامل المعقدة وغالبا ما تحدد قوانين من طرف الدولة تضمن للعامل مستوى من الاجر يسمح له بتلبية حاجاته والحفاظ على بقائه وهذا ما يسمى بالأجر الأدنى المضمون.

2-2- تحسين مستوى معيشة العمال:

إن التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي، يجعل العمال أكثر حاجة الى تلبية رغبات تتزايد باستمرار وبظهور منتجات جديدة، بالاضافة إلى التطور الحضاري لهم ولتغير اذواقهم وتحسنها هذا ما يدعو الى تحسين وعقلنة الاستهلاك الذي يكون بتنويع وتحسين الانتاج وتوفير امكانيات مالية ومادية أكثر فأكثر للعامل من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى.

2-3- اقامة أنماط استهلاكية معينة:

تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع وذلك بتقديم منتجات جديدة أو بواسطة التأثير في أذواقهم عن طريق الاشهار والدعاية وهذا ما يجعل المجتمع يكتسب عادات استهلاكية قد تكون في غير صالحه أحيانا، إلا أنه غالبا ما تكون في صالح المؤسسات. وتقوم وسائل الاشهار العامة بالمجتمع في حالات التوجه نحو التقشف بغرض التخفيف من أزمة اقتصادية مثلا بدعوة المواطنين الى استهلاك أنواع معينة من المنتجات قد تكون أكثر فائدة للمجتمع أو استبدال منتج بآخر في حالة عدم توفر الأول أو عند كونه لا ينتج داخليا.....الخ

2-4-الدعوة الى تنظيم وتماسك العمال:

تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية واجتماعية بين أشخاص قد تختلف مستوياتهم العلمية وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية إلا أن دعوتهم الى التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها، ونجد عادة في المؤسسة وسائل وأجهزة مختصة تقوم بذلك مثل مجلس

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

العمال بالإضافة الى العلاقات غير الرسمية بين هؤلاء. وهذا الجانب له دور فعال في خلق وتطوير العلاقات وقيم التماسك والتعاون بين أفراد المجتمع باعتبار الأفراد في المؤسسة منها ويؤثرون فيها بعدة طرق ووسائل.

2-5- توفير تأمينات ومرافق للعمال:

تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد، كما أنها تخصص مساكن سواء كانت وظيفية أو عادية لعمالها بالإضافة الى المرافق العامة مثل تعاونيات الاستهلاك والمطاعم....الخ.

3- الأهداف الثقافية والرياضية :في اطار ما تقدمه المؤسسة للعمال نجد الجانب التكويني والترفيهي أيضا:

3-1- توفير وسائل ترفيهية وثقافية:

تعمل المؤسسات خاصة على اعتياد عمالها على الاستفادة من وسائل الترفيه والثقافة التي توفرها لهم ولأولادهم من مسرح، ومكتبات ورحلات، نظرا لما لهذا الجانب من تأثير على المستوى الفكري للعامل والرضا بتحسين مستواه لما يحسه من نتائج ذلك في معاملاته مع الأفراد وفي اطار آداء دوره في الحياة بشكل عام، وكذا لأن ذلك يرتبط، بشكل مباشر أو غير مباشر بمدى تفهمه لعمله، خاصة مع التطور الحاصل في الوسائل المستعملة وفي الاتصال وبالتالي بنوعية عمله ودرجة آدائه داخل المؤسسة ونتائج هذه الاخيرة.

3-2- تدريب العاملين المبتدئين ورسكلة القدامى:

مع التطور السريع الذي تشهده وسائل النتاج وزيادة تعقيدها، فإن المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد تدريبا كفيلا بإعطائهم إمكانية استعمال هذه الوسائل بشكل يسمح باستغلالها استغلالا عقلانيا، كذلك إعادة تدريب عمالها القدامى على الطرق الحديثة في الانتاج والتوزيع وهو ما يدعى بالرسكلة.

3-3 تخصيص أوقات للرياضة:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تعمل المؤسسات خاصة الحديثة منها على اتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد خلال يوم العمل، هذا بالإضافة الى إقامة مهرجانات للرياضة العمالية مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة ويؤدي دوره كاملا في الانتاج.

4- الأهداف التكنولوجية :بالإضافة الى ما سبق تؤدي المؤسسة الاقتصادية دورا هاما في الميدان التكنولوجي:

4-1- البحث والتنمية :[1]

تماشيا مع التطور والتقدم التكنولوجي تلجأ بعض المؤسسات الى إنشاء وتوفير مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الانتاجية علميا وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح وهذا حسب حجم المؤسسة، ولقد أعطي لهذا النوع من البحث اهتماما كبيرا من طرف المؤسسات في السنوات الأخيرة إذ أصبحت تتنافس فيما بينها للوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة، مما يؤدي إلى التأثير على الانتاج ورفع المردودية الانتاجية فيها.

4-2- المساهمة في السياسة الوطنية في مجال البحث والتطوير التكنولوجي :

وهذا من خلال التنسيق بين العديد من الجهات من هيئات ومؤسسات البحث العلمي، الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، وكذا هيئات التخطيط الاخرى .

المبحث الثالث : وظيفة التمويل في المؤسسة الاقتصادية

يعد التمويل حجر الأساس في الإدارة المالية لأي مؤسسة اقتصادية لما له من أهمية، فهو يحرك عجلة الإنتاج سواء للمنتجات أو الخدمات، حيث يسمح بشراء مستلزمات الإنتاج من الأصول الثابتة، كما يساعد وظائف التسويق والبيع في تمويل المبيعات الآجلة عن طريق الائتمان الذي يقدم للعملاء. وبشكل عام فالتمويل يشكل الدورة الدموية في المؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم التمويل

اختلفت وجهات نظر الباحثين حول أهمية الوظيفة المالية وآثرها على مهام المؤسسة وتطورها وتفاوت درجة فعالية طرق التمويل وأساليبه، لكن معظم هؤلاء الباحثون يجمعون على أن المقصود بالتمويل بالدرجة الأولى هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع أو تطوير مشروع خاص أو عام.

[1] فضيلة زواوي، مرجع سبق ذكره ص 24

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ولا يمثل هذا المفهوم سوى النظرة التقليدية لوظيفة التمويل وهي المتمثلة في عملية الحصول على الأموال واستخدامها في تشغيل أو تطوير المؤسسة.

ويعرف التمويل على أساس النظرة الحديثة لوظيفته والتي تأخذ بعين الاعتبار جميع القرارات التي تتخذها الوظيفة المالية لجعل استخدام الأموال اقتصاديا على أنه: " مجموعة من الأسس والحقائق التي تتعامل في تدبير الأموال وكيفية استخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو المنشآت والأجهزة الحكومية ". [1]

المطلب الثاني : أنواع وطرق التمويل

يشكل التمويل أحد الأنشطة الرئيسية في الاقتصاديات المعاصرة لتطوير القوى المنتجة، فهو يحدد مسار رأس المال و استخداماته خاصة منها تلك المتعلقة بتحويل رأس المال النقدي إلى رأس مال منتج ففي غياب الأموال لا يمكن الحصول على رأس مال منتج، ومن هذا تبرز أهمية التعرف على أنواع التمويل.

وتختلف أنواع التمويل باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إليه، وعموما يقسم التمويل من خلال ثلاث معايير أساسية هي: [2]

- المدة التي يستغرقها.
- مصدر الحصول عليه.
- الغرض الذي يستخدم فيه.

أولا : معيار المدة التي يستغرقها التمويل

إذا ما نظرنا للتمويل من زاوية المدة التي يستغرقها ، فإنه يقسم إلى ثلاثة أنواع مختلفة تتمثل في:

1- التمويل قصير الآجل:

[1] ليندة صديق، **التمويل المصرفي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، ع التسيير، ع تجارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص 31

[2] ليندة صديق، نفس المرجع السابق، ص32.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وتندرج ضمنه الأموال التي لا تزيد مدة استخدامها عن السنة الواحدة ومن أمثلتها تلك المبالغ النقدية المستعملة في تسديد الأجور وشراء المواد والمدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية .

2- التمويل متوسط الأجل:

وتتراوح مدة هذا النوع من التمويل ما بين سنتين إلى خمس سنوات وقد تتعداها إلى سبع سنوات ويستخدم لتمويل المشتريات من المعدات والتجهيزات، وعادة ما تحصل عليه المؤسسات من بنوك متخصصة وأحيانا تجارية أو عن طريق إصدارها لقروض سندية.

3- التمويل طويل الأجل:

وهو ذلك النوع من التمويل الذي تفوق مدته السبع سنوات، وتحصل عليه المؤسسات سواء من بنوك متخصصة أو بنوك استثمار لقاء ضمانات أو عن طريق إصدارها لأسهم وسندات.

ثانيا : معيار مصدر الحصول على التمويل

يقسم التمويل بحسب معيار مصدر الحصول عليه إلى:

1- التمويل الذاتي أو الداخلي:

يحتل التمويل الذاتي مكانة مرموقة من ضمن مختلف مصادر تمويل النشاط الاستغلالي للمؤسسة وزيادة نمو موجوداتها الاقتصادية، ويدمج التمويل الذاتي ضمن المصادر الداخلية للتمويل والتي تمكن المؤسسة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لتسديد الديون وتنفيذ الاستثمارات ولزيادة رأس المال العامل.

2- التمويل الخارجي:

يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، وعلى رأسها تلك المتحصل عليها من المؤسسات المالية والبنكية، إضافة إلى تلك المتأتية من الأسواق المالية أو البورصات سواء كانت محلية أو دولية.

ثالثا : معيار الغرض من استخدام التمويل

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تستخدم المؤسسات الاقتصادية مصادرها التمويلية في مجالين رئيسيين هما: الاستغلال والاستثمار، وبذلك يقسم التمويل إلى:

1- تمويل الاستغلال:

ينصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي تخصص لمواجهة المعاملات والاحتياجات القصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط دورة الاستغلال للمؤسسة.

2- تمويل الاستثمار:

والمقصود به تلك الأموال الموجهة لمقابلة نفقات خلق طاقات أو خطوط إنتاجية جديدة أو نفقات توسيع الطاقة الحالية للمؤسسة كشراء آلات وتجهيزات جديدة، ويحظى تمويل الاستثمار بعناية خاصة لما يترتب عنه من آثار على مردودية ونمو المؤسسة وكذا نظرا لدرجة المخاطر التي تتعرض لها هذه الأخيرة.

المطلب الثالث : مصادر التمويل:

بعد أن تعرفنا على مختلف أنواع وتقسيمات التمويل، نتطرق الآن إلى أهم المصادر التمويلية التي تلجأ إليها المؤسسات الاقتصادية بحثا عن تغطية احتياجاتها من الأموال، حيث تختلف طرق التمويل التي تتبعها المؤسسات في تمويل أنشطتها بحسب اختلاف حجمها وشكلها القانوني وحقل نشاطها وكذا بحسب اختلاف الظروف والأوضاع التي تمر بها هذه الأخيرة.

وعموما وكما تمت الإشارة سابقا، يوجد أمام المؤسسات نوعين أساسيين من المصادر التمويلية هما التمويل الداخلي والتمويل الخارجي.

أولا: التمويل الداخلي:

نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي أن مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال، وتتكون مصادر التمويل الداخلي من الفائض النقدي والذي يتمثل في مجموع الأرباح غير الموزعة ومخصصات الإهتلاكات والمؤونات ذات الطابع الاحتياطي، بالإضافة إلى قيمة التنازل عن الأصول غير المستخدمة، ولذلك تم تقسيم مصادر التمويل الداخلي إلى تمويل ذاتي والتنازل عن الاستثمارات.

1- التمويل الذاتي:

يعتبر التمويل الذاتي المورد الأساسي للتمويل الداخلي وهو مؤشر جيد لتقييم أداء المسير المالي في المؤسسة، فهو يعكس الإمكانيات الذاتية للمؤسسة ومدى قدرتها على الاعتماد على مواردها الذاتية في تمويل نشاطها واحتياجاتها دون اللجوء إلى الغير.

1-1- مفهوم التمويل الذاتي:

قبل التعرض لمفهوم التمويل الذاتي لا بد من التطرق لمفهوم قدرة التمويل الذاتي .

قدرة التمويل الذاتي:

تعرف قدرة التمويل الذاتي بالفائض النقدي قبل توزيع الأرباح أو الفائض النقدي الإجمالي، وهي تقيس التدفق المتبقي من الخزينة الناتج عن مجموع عمليات التسيير في المؤسسة والموارد الذاتية لتمويل احتياجات المؤسسة، فقدرة التمويل الذاتي تبحث عن تقييم الفائض الناتج عن نشاط المؤسسة.

أما التمويل الذاتي فهو تلك الموارد الجديدة المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للمؤسسة والمحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية أي تلك النتائج الإجمالية التي يعاد استثمارها في المستقبل بعد توزيع مكافأة رأس المال لينتج عنها فائض نقدي محقق بواسطة النشاط والمخصص لتمويل النمو المستقبلي . [1]

من خلال تعريفنا لكل من قدرة التمويل الذاتي والتمويل الذاتي نستخلص العلاقة التالية :

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة.

1-2- محددات التمويل الذاتي:

إن تحديد مفهوم دقيق للتمويل الذاتي، يتوقف على دراسة المكونات الأساسية لهذا التدفق المالي وذلك حسب منظورين:

منظور مباشر: التمويل الذاتي هو ذلك الرصيد المتبقي بين التدفقات المحصلة والتدفقات المسددة أي استبعاد التدفقات الوهمية المتمثلة في مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.

منظور غير مباشر: حيث يظهر التمويل الذاتي في شكل تدفق نقدي " Cash flow" محقق من طرف المؤسسة.

1-3- مكونات التمويل الذاتي:

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 240

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

كما ذكرنا سابقا، فالتمويل الذاتي هو تمويل المؤسسة عن طريق مواردها الذاتية المتاحة والمتمثلة في الاهتلاكات والمؤونات ذات الطابع الاحتياطي والأرباح المحتجزة، ومنه فالتمويل الذاتي يتكون من العناصر الأساسية التالية:

أ- الاهتلاكات:

الاهتلاك عبارة عن مقياس للنقص الذي يحدث لقيمة الأصل الثابت عبر الزمن ويعوض نقص القيمة الناشئ عن الاستعمال، لحجزه جزء من الأرباح يعادل هذا النقص، بحيث يبقى رأس المال ثابتا بقيمته الأصلية لعدم توزيع أرباح وهمية وكذلك يخصص الاهتلاك لمواجهة خسائر واقعية ويسجل قبل الوصول إلى نتيجة الدورة، فالاهتلاك يلعب دورين في المؤسسة أحدهما اقتصادي والآخر مالي، فالدور الاقتصادي يتمثل في الاهتلاك المتتالي للاستثمارات، أما الدور المالي فيكمن في إعادة تكوين الأموال المستمرة في الأصول الثابتة، وذلك بهدف إعادة تجديدها في نهاية حياتها الإنتاجية حيث يتم حجز المبالغ السنوية ولذلك تبقى تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي إلى يوم صرفها.[1] توجد عدة طرق للاهتلاك تتمثل في:

- طريقة الاهتلاك الخطي الثابت.
- طريقة الاهتلاك المتناقص.
- طريقة الاهتلاك المتصاعد.

ب- المؤونات ذات الطابع الاحتياطي:

تعرف المؤونة بأنها انخفاض من نتيجة الدورة المالية، وهي مخصصة لمواجهة الأعباء والخسائر المحتملة الوقوع، ومن بين الحالات التي تقوم المؤسسة فيها بتكوين المؤونات والمخصصات هي حالة احتمال أو ترقب حدوث أخطار محدقة بالمؤسسة، مما يترتب عنها تكاليف باهضة عند وقوعها [2] أو عندما يقع بعض عملاء المؤسسة في وضعية مالية صعبة في نهاية الدورة إذ يحتمل أن يتعذر عليهم

[1] نظيرة قلادي، **علاقة السياسة الجبائية بالهيكل المالي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، ع التسير، ع تجارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2011، ص 9

[2] نظيرة قلادي، نفس المرجع السابق ، ص11.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

دفع جزء أو كل ما عليهم من ديون، كما أنه قد يحدث أن تكون أسعار بعض عناصر المخزون في نهاية الدورة أقل من تكلفة شرائها، أو وقوع المؤسسة في مخالفات أو نزاعات قانونية، وفي جميع هذه الحالات ولمواجهة كل هذه الاحتمالات ينبغي على المؤسسة تكوين مؤونات.[1]

ويمكن التميز بين ثلاثة مجموعات من المؤونات:

– مؤونات تدهور قيم الاستثمارات غير القابلة للاهتلاك مثل: المصاريف الإعدادية والقيم المعنوية، وتشمل أيضا عناصر المخزونات.

– مؤونات قيم الحقوق من زبائن، أوراق مالية وتجارية....الخ.

– مؤونات الأعباء والخسائر من أخطار وضمانات.

إن المؤونات لا تدخل ضمن مكونات التمويل الذاتي إلا إذا كانت ذات طابع احتياطي فالاحتياطات تحد من احتمال تعرض المؤسسة لصعوبات مالية، فهذه المؤونات متعلقة بالأعباء والخسائر المحتملة الحدوث خلال الدورة المالية كما في حالة عدم حدوثها فتبقى هذه المؤونات تحت تصرف المؤسسة وتفرض عليها الضرائب في نهاية السنة المالية وتحول الجزء الباقي إلى احتياطات تشكل أحد مكونات التمويل الذاتي للمؤسسة.

ج– الأرباح المحتجزة:

تمثل الأرباح المحتجزة أرباحا حققتها المؤسسة غير أنها لم تقم بتوزيعها على حملة الأسهم بل قررت احتجازها كمصدر لتمويل استثماراتها المستقبلية. وهناك عدة عوامل تؤثر على الأرباح المحتجزة لدى المؤسسة، أي هل تقوم المؤسسة بتوزيعها الأرباح أو احتجازها، وتتمثل هذه العوامل في:[2]

– فرص الاستثمار المتاحة، حيث تقوم المؤسسة بتحديد نسبة الأرباح المخصصة لتمويل استثماراتها ثم تقوم بتوزيع الباقي من الأرباح على المساهمين؛

– استقرار الأرباح، فالمؤسسات التي تعاني من تذبذب في نسبة الأرباح الموزعة تكون أكثر عرضة لحالات الوفاء بالتزاماتها المالية، فنتيجة لذلك فإن هذه المؤسسات توزع نسبة صغيرة من الأرباح والباقي تحتفظ به كأرباح محتجزة لتمويل احتياجاتها الاستثمارية، وبالتالي تنقص من اللجوء إلى الاقتراض؛

[1] ليندة صديق، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2] نظيرة قلادي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– معدلات النمو، فالزيادة في معدل نمو المؤسسة يؤدي إلى زيادة احتياجاتها من الموارد المالية، وبالتالي تزيد من نسبة الأرباح المحتجزة على حساب الأرباح الموزعة؛

– الاعتبارات الضريبية، فعندما يزداد حجم الضرائب على الأرباح الموزعة تلجأ المؤسسة إلى توزيع ضئيل للأرباح على عكس عندما يقل حجم الضرائب على الأرباح الموزعة.

1-4- مزايا وعيوب التمويل الذاتي

إن عملية التمويل الذاتي توفر للمؤسسة عدة مزايا، كما أنها لا تخلو من العيوب.

أ- مزايا التمويل الذاتي: تتمثل فيما يلي:[1]

– يجنب التمويل الذاتي المؤسسة من الوقوع في أزمات السيولة الطارئة؛

– يمنح لإدارة المؤسسة حرية كبيرة في اتخاذ قراراتها دون تدخل المؤسسات المالية، إضافة إلى عدم تحملها لأعباء كسداد أقساط الديون كما هو الحال في وضعية الاقتراض؛

– توفر المؤسسة على تمويل ذاتي يؤدي إلى زيادة ثقة المتعاملين معها وكذلك زيادة قدرتها التفاوضية أثناء التعاقد على القروض؛

– يعود التمويل الذاتي بالفائدة على كل من المساهمين والدائنين والمسيرين فإعادة استثمار المبالغ المتأتية من نشاط المؤسسة يساهم في زيادة ثروة الملاك، وبالنسبة للمؤسسية المسعرة في البورصة فإن قيمة أسهمها تزداد وتسمح إذن بخلق فائض للقيمة لحاملي هذه الأسهم كما أن التمويل الذاتي بالنسبة للمسيرين يقلل بشكل كبير من إمكانية فقدان الرقابة وبالتالي يدعم الاستقلالية المالية للمؤسسة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى الدائنون أن تدعيم الأموال الخاصة بواسطة التمويل الذاتي يعد ضمانا أساسيا لاسترجاع أموالهم .

ب- عيوب التمويل الذاتي:

إن تميز التمويل الذاتي بجملة من المزايا العديدة لا يعني أنه لا يخلو من السلبيات، بل بالعكس فهو يحوي في طياته العديد من العيوب ربما يمكن حصر أهمها فيما يلي:

– حجم التمويل الذاتي عادة لا يكفي لتغطية كل حاجيات التمويل،

[1] مليكة زغيب، **إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف،2006، ص 19

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– التمويل الذاتي لا يعتبر حافزا للعمال لزيادة إنتاجيتهم، حيث أنهم قد يحرمون من موارد مالية كانت قد توجه للتوزيع وبالتالي يضعف من القدرة الشرائية لهم وذلك خاصة عند ارتفاع الأسعار فينعكس سلبا على المؤسسة حيث تنخفض إنتاجيتها،

– اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي لا يكفي عادة لاحتياجات تطور نشاط المؤسسة وقد يؤدي إلى النمو البطيء وحرمان المؤسسة من الاستفادة من الفرص الاستثمارية المربحة، لذا فهي مضطرة للجوء إلى مصادر التمويل الخارجية بزيادة رأس المال عن طريق الأسهم أو الاقتراض؛

2- التنازل عن الاستثمارات:

إن التنازل عن الاستثمار يمكنه أن ينتج نتيجة التجديد العادي للاستثمارات وذلك في كل مرة تسمح ظروف المؤسسة بذلك نتيجة بيع الاستثمارات التي يتم تجديدها. كما أن المؤسسة قد تتخلى عن بعض الاستثمارات التي ترى أنها لم تعد ضرورية في نشاطها.[1]

ثانيا : التمويل الخارجي:

يتمثل التمويل الخارجي في كافة المصادر التمويلية الخارجة عن نطاق نشاط المؤسسة وعادة ما تلجأ المؤسسات إلى هذا النوع من التمويل نظرا لعدم كفاية التمويل الداخلي في تغطية كافة احتياجاتها التمويلية. ويتم التمويل بموجب المصادر الخارجية وفقا لشروط وإجراءات تختلف باختلاف المصادر التي تلجا إليها المؤسسة، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع تتمثل في:

– التمويل عن طريق البنوك والمؤسسات المالية.

– التمويل عن طريق اللجوء الى الاسواق المالية .

– التمويل عن طريق الموردين أو ما يعرف بالائتمان التجاري.

1- التمويل عن طريق البنوك:

يتمثل التمويل البنكي في القروض الممنوحة للمؤسسات طالبة الائتمان حيث يتعلق مقدار هذه القروض بالدرجة الأولى بملاءتها المالية إضافة الى أرصدتها لدى البنك الذي تتعامل معه والعلاقات السابقة لها مع هذا الأخير، وكذلك شروط الإقراض كحجم القرض ودرجة المخاطر المرتبطة به.

[1] مليكة زغيب، نعيمة غلاب، **تحليل أساليب تمويل المؤسسات الإقتصادية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، 21-22 نوفمبر، 2006، ص 03

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وتختلف القروض البنكية باختلاف الاحتياجات المطلوب تمويلها، حيث نميز بين الأنواع التالية :

- قروض الاستغلال (قروض بنكية قصيرة الأجل).

- قروض الاستثمار(قروض متوسطة وطويلة الأجل).

وبما أن موضوع دراستنا يتمحور حول التمويل البنكي عن طريق القروض المصرفية فإننا سوف نتعرض إلى أنواع القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية بأكثر تفصيل في الفصل الثاني.

2- التمويل عن طريق الاسواق المالية:

يعد التمويل عن طريق الاسواق المالية أو البورصة ثاني الاختيارات التمويلية طويلة الأجل المتاحة للمؤسسات الاقتصادية بعد القروض التي تمنحها البنوك، وعادة ما تلجأ إليها المؤسسات في تمويل استثماراتها. وعموما تستعمل المؤسسات الاقتصادية تقنيتين للتمويل عن طريق الاسواق المالية تتمثل في:

2-1- التمويل بإصدار أسهم:

تعتبر الأسهم أوراقا مالية يتم تداولها في بورصة القيم المتداولة. وهذه الأخيرة هي المكان الذي يلتقي فيه دوريا أعوان مختصون معتمدون، حيث يقومون بإبرام صفقات بالبيع والشراء للأوراق المالية وتكون كل العمليات في البورصة تحت مراقبة السلطات العمومية وذلك ضمانا لحرية التعامل العلانية والالتزام بالمثل الأخلاقية.[1] وتنقسم الأسهم بدورها الى قسمين هما:

أ- الأسهم العادية:

تمثل الأسهم العادية حقا من حقوق الملكية أو حصة المساهمين، وهي تمثل المصدر الأول للأموال في الشركات المساهمة وبالخصوص عند إنشائها، [2] لأن هذا النوع من التمويل لا يحمل المؤسسة أي كلفة إلا في حالة تحقيق الربح واتخاذ قرار التوزيع على المساهمين ولحامليها حقوق وعليهم واجبات، ومن بين الحقوق التي يتمتع بها حاملي الأسهم العادي ما يلي:[3]

- إمكانية نقل الملكية إلى شخص آخر؛

[1] نظيرة قلادي، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 308.

[3] Xavier Bradey, Christian Descamps, **Monnaie, Banque, Financement**, Hypercoyrs Dallos, paris, 2005 , p 13

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- الحصول على الأرباح المقرر توزيعها من طرف المؤسسة؛

- حق التصويت في الجمعية العامة حسب نسبة الأسهم المملوكة؛

إن إصدار الأسهم العادية له مزايا عديدة كما له عيوب أيضا، ومن بين هذه المزايا نذكرما يلي:

- الأسهم العادية ليست لها تاريخ استحقاق معين فتوزيع الأرباح على حملة الأسهم يكون بعد تحقيق المؤسسة للأرباح واتخاذ القرار بتوزيعها؛

- إصدار المزيد من الأسهم العادية يؤدي إلى انخفاض نسبة القروض إلى حقوق الملكية، وهو أمر يترتب عليه زيادة القدرة الاقتراضية المستقبلية للمؤسسة؛

إذا كان ما سبق يمثل بعض مزايا الأسهم العادية، فمن عيوبها ذكر ما يلي:

- التمويل بإصدار الأسهم العادية يؤدي إلى توسيع قاعدة الملكية، وهذا ينعكس على إدارة المؤسسة، فقد تتغير كما يتلاءم مع توجهات الأعضاء الجدد وذلك في حالة ارتفاع نسبة مساهمتهم في رأس المال.

- عند ارتفاع نسبة مساهمة حق الملكية في هيكل رأس المال، يؤدي ذلك إلى ارتفاع كلفة رأس المال المستثمر، وبالتالي انخفاض العائد على رأس المال.

ب- الأسهم الممتازة:

تعتبر الاسهم الممتازة إحدى مصادر التمويل طويلة الأجل، فهي تتشابه مع الأسهم العادية في أن كلاهما يمثل أموال الملكية في الشركة المساهمة[1]، غير أن حملة الاسهم الممتازة لا يتمتعون بحق التصويت في الجمعيات العامة، وأيضا نسبة الأرباح التي يحصلون عليها تحدد وفق نسبة مئوية من القيمة الاسمية للسهم ينص عليها عقد الاصدار، فهذا النوع من الاستثمارات يلائم رغبات المستثمر، وذلك لأنها تعطي له عائد ثابت كما أن حملة هذه الأسهم يتمتعون بحق الاولوية على حملة الأسهم العادية فيما يتعلق بالحصول على الأرباح الموزعة، وتلجأ المؤسسة إلى إصدار الأسهم الممتازة كمصدر تمويل في حالات معينة نذكر منها ما يلي :

- عجز المؤسسة في الحصول على القروض من المؤسسات المالية بسبب ارتفاع مديونيتها؛

- إذا كانت تكلفة التمويل في إصدار الأسهم الممتازة أقل من تكلفة إصدار الأسهم العادية؛

[1] محمد صالح الحناوي، ابراهيم اسماعيل سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 18

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

[1]وهناك مزايا وعيوب لاستخدام الأسهم الممتازة كمصدر للتمويل، ومن بين المزايا ما يلي :

- توسيع قاعدة الاقتراض وتحسين الصور الائتمانية للمؤسسة المصدرة؛

- المؤسسة غير ملزمة بدفع فوائد ثابتة للأسهم الممتازة على عكس السندات؛

- حملة الأسهم لا يحق لهم التصويت، وبالتالي التدخل في الإدارة.

[2]ومن عيوب التمويل بالأسهم الممتازة:

- تعتبر تكلفتها مرتفعة نسبيا مقارنة بالديون، والسبب في ذلك راجع الى أن الارباح المستحقة على هذا النوع من الاوراق المالية لا يخفض من الربح الخاضع للضريبة وبالتالي فهي لا تحقق وفورات ضريبية هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان الاخطار المرتبطة بالاستثمار في الاسهم الممتازة اكبر من مخاطر القروض، مما يجعل حامليها يطالبون بمعدلات عائد كبيرة لتغطية تلك المخاطر.

2-2- التمويل بإصدار سندات

السندات عبارة عن اوراق مالية تمثل دينا طويل الاجل على الشركة المصدرة، حيث تستعملها للحصول على رؤوس أموال، كما أنها تمثل أوراق مالية تثبت دائنية حاملها للمؤسسة التي اصدرتها[3] وتعتبر كوسيلة تستعملها الشركات للحصول على رؤوس اموال في شكل ديون طويلة الأجل وبذلك فإن حملة السندات ما هم في الحقيقة إلا دائنين بالنسبة للشركة على عكس حملة الأسهم الذين يمثلون ملاك هذه الأخيرة.[4] وتتكون السندات من العناصر التالية:

- اسم المؤسسة المصدرة للسند؛

- قيمة السند؛

- تاريخ الاصدار؛

- تاريخ الاستحقاق.

[1] نظيرة قلادي، مرجع سبق ذكره، ص 18
[2] مليكة زغيب، مرجع سبق ذكره، ص 29
[3] نظيرة قلادي، مرجع سبق ذكره، ص 19
[4] ليندة صديق، مرجع سبق ذكره، ص 43

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أ- **خصائص السندات:** تتميز السندات بالخصائص التالية:

- يمثل السند حصة دين على المؤسسة التي أصدرتها وليس جزءا من رأس المال ويترتب على ذلك أنه ليس لحامل السند الحق في المشاركة في إدارة المؤسسة؛

- تعتبر السندات أداة استثمارية تابثة الدخل أي تصدر بنسبة فائدة محددة، ويتوجب على الجهة المصدرة تسديد قيمتها في نهاية المدة.[1]

- قابلية السندات للتداول.

ب- **إيجابيات وسلبيات التمويل عن طريق السندات** :التمويل بالسندات له إيجابيات وسلبيات، فمن إيجابياته ما يلي:

- تكون تكلفة السند محددة من قبل، فحاملوه لا يشاركون المؤسسة في الأرباح العالية التي قد تحققها؛

- لا يمنح للمقترضين حق التصويت في الجمعية العامة وبالتالي يتيح للمؤسسة فرصا للمحافظة على إستقلالية التسيير؛

- نسبة الفوائد لا تتغير تبعا لمستوى الأرباح فيمكن تحديد مقدار الفوائد الواجب دفعها مباشرة عند الإصدار وكذا تحديد المدة اللازمة لتسديد الدين؛

أما سلبيات التمويل بالسندات فيمكن إيجازها في:

- التمويل بالسندات يمنح للمقرض الحق في فرض بعض القيود على المؤسسة منها: حق عدم بيع وشراء الأصول الثابتة؛

- تكون تكلفته مرتفعة نتيجة لتسديد الفوائد، حيث أن الفشل في تسديد هذه الفوائد أو أصل الدين قد يعرض المؤسسة للإفلاس.

وفي ختام هذا العنصر يمكن إجراء مقارنة بين الأسهم والسندات كوسيلتين للتمويل طويل الأجل، وذلك بتوضيح أهم أوجه الإختلاف بينهما:

[1] دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة**، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2007، ص 212

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– يمثل السهم ملكية للمؤسسة بينما يعتبر حاملي السندات مجرد دائنين لها؛

– عوائد السندات ثابتة وإلزامية الدفع على المؤسسة المصدرة، بينما لا يوجد أي تشريع يلزم المؤسسة بإجراء توزيعات من الأرباح لحملة الاسهم وهذا على الرغم من أن لهم الحق في الأرباح إن تحققت وقررت الجمعية العامة توزيعها وبالتالي يمكن القول أن عوائد الأسهم لا تتصف بالثبات؛

– حملة الاسهم هم آخر من يستوفي حقوقهم، إذ أن المؤسسة لا تدفع لهم شيئا إلا بعد دفع حقوق حملة السندات والأسهم الممتازة على اعتبار هؤلاء (حملة الاسهم العادية) شركاء في المؤسسة وملاك لها.

– للقروض السندية تواريخ إستحقاق منصوص عليها في شروط الإصدار تسدد عندها بينما لا أجل للسهم؛

– لحملة الأسهم وخاصة العادية منها حق إدارة المؤسسة والمشاركة في الجمعيات العامة وانتخاب هيئات التسيير أو عزلها، بينما لا يحق لحاملي السندات التدخل في شؤون المؤسسة باعتبارهم مجرد دائنين لها .

3– الائتمان التجاري:

هو تمويل قصير الأجل تحصل عليه المؤسسة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تستخدمها في العملية الصناعية أو التجارية.[1] ومن بين أسباب استخدام الائتمان التجاري كمصدر من مصادر التمويل نجد ما يلي :[2]

1– الكلفة:

إذا حصل المشتري على جميع الخصومات النقدية التي يمنحها له البائع فانه يكون قد حصل على ائتمان بدون تكاليف، والخصومات النقدية عبارة عن تخفيض في سعر المبيعات إذا تم الدفع خلال فترة زمنية معينة، إذ يزيد الخصم النقدي كلما قلت فترة الدفع.

2– عدم امكانية الحصول على ائتمان مصرفي:

إن المؤسسات الصغيرة والحديثة قد لا يمكنها الحصول على ائتمان مصرفي، كذلك المؤسسات التي لا تستطيع تقديم ضمانات، لذا فإنها تلجأ إلى الائتمان التجاري من الموردين الذين هدفهم الرئيسي هو اكتساب العملاء وتسويق بضائعهم.

[1] ميلود بوشنقير، مليكة زغيب، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 198
[2] طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص ص 36-37

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- اليسر والسهولة:

إن الحصول على الائتمان التجاري أسهل بكثير من الحصول على الائتمان المصرفي، إذ لا يستلزم الائتمان التجاري إجراءات تقديم الطلبات ودراسة المركز المالي للعميل وتقديم الضمانات التي تقوم بها البنوك التجارية في حالة اللجوء إليها للحصول على قروض مصرفية.

4- المرونة :

يمكن الحصول على الائتمان التجاري وقت الحاجة إليه وهذه ميزة يستفيد منها المشتري.

وللائتمان التجاري عدة أشكال من بينها :

1- حسابات الدائنين:

عبارة عن مجموع التزامات على المؤسسة وذلك نتيجة حصولها على سلع أو خدمات من الغير بالأجل؛

2- أوراق الدفع:

مثل الكمبيالات والتي بموجبها تتعهد المؤسسة بسداد مبلغ معين في تاريخ معين ؛

3- التأمينات المقدمة من العملاء:

عبارة عن المبالغ النقدية التي يقوم المؤسسة بتحصيلها.

المطلب الرابع: اختيار التمويل المناسب للمؤسسة

أولا: العوامل المحددة للاختيار

هناك عدة عوامل تؤثر في اختيار التمويل المناسب مع احتياجات المؤسسة ويكون التمويل مسبوقا بتقديم شامل لهذه العوامل، ومما لا شك فيه أن هذه العوامل لا تتميز بالثبات بل تتقلب وتتغير تبعا للحالة الإقتصادية العامة وحالة المؤسسة نفسها، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- الملاءمة بين المصدر وطبيعة الاستخدام:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

القاعدة المعمول بها هي أن مصادر التمويل طويلة الأجل تستخدم لتمويل الموجودات الثابتة ومصادر التمويل قصيرة الأجل تكون ملائمة للاستخدامات قصيرة الأجل (الأصول المتداولة)، تسمح بتحويلها بعد فترة قصيرة إلى سيولة نقدية تستطيع منها تسديد المصادر التمويلية قصيرة الاجل.

2- الدخل:

يمكن للمؤسسة الاستعانة بأموال الاقتراض لمساعدة اموال الملكية في عملية التمويل، فقد تؤدي عملية التمويل الى رفع معدل العائد على أموال الملكية، وذلك عندما يكون العائد الناتج من استثمار أموال الاقتراض أكبر من الفوائد المدفوعة عليها.

3- الخطر او المخاطرة:

ينظر للخطر في مجال العوامل المحددة للتمويل من منظورين هما:

3-1- خطر التشغيل:

يرتبط بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة وعندما يكون هذا النشاط ذو مخاطر عالية تنصح المؤسسات بعدم اللجوء الى الاقتراض وإنما الاعتماد على أموالها الذاتية لأن المؤسسة لن تستطيع الوفاء بالتزاماتها إذا تعرضت إلى عدم انتظام نشاطها التشغيلي.

3-2- خطر التمويل:

يرتبط بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة وينتج عن زيادة الاعتماد على الاقتراض في تحويل عمليات المؤسسة مما يؤدي الى زيادة أعباء الدين وقد يعرض المؤسسة للفشل في حالة عجزها عن خدمة الدين.

4- الادارة والسيطرة:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إن عملية السيطرة تلعب دورا بارزا في عملية التمويل لأن المالكين يفضلون الاقتراض وطرح أسهم ممتازة لأن مثل هذا النوع لا يتخل في الادارة ولا يسطر عليها، بينما الأسهم العادية تؤدي الى التدخل في إدارة المؤسسة لذا على المؤسسة أن توازن بين مصادر التمويل حسب مبدأ الادارة والسيطرة.

5- المرونة:

وتعني المرونة قدرة المؤسسة على زيادة او تخفيض الاموال المقترضة تبعا للتغيرات الرئيسية في الحاجة الى الأموال.

6- التوقيت:

إن عملية التوقيت في الحصول على الأموال تعتبر نقطة في غاية الأهمية لأن التوقيت الجيد في الحصول على الأموال تقلل من تكلفة الحصول عليها.

7- الظروف الاقتصادية:

في حالة توسع المشروعات تلجأ الى الاقتراض لتمويل عملياتها.

8- حجم المؤسسة:

عادة المؤسسات ذات الحجم الكبير تلجأ إلى تمويل كبير لتمويل احتياجاتها التمويلية.

ثانيا: معايير الاختيار

أمام متخذ القرار التمويلي مجموعة من المعايير المستخدمة في تحديد الهيكل التمويلي للمؤسسة وقد تناولت العديد من الدراسات هذه المعايير وسيتم التطرق إلى بعض هذه المعايير والمتمثلة في مردودية المؤسسة، حجم المؤسسة، هيكل الأصول، معدل نمو المؤسسة، الشريحة الضريبية.

1- مردودية المؤسسة:

يستمد عامل المردودية جذوره ومفهومه من نظرية الرفع المالي فأساس هذه النظرية أنه في حالة كون معدل العائد على مجموع الأصول أكبر من تكلفة الأموال المقترضة، ففي هذه الحالة الاقتراض يكون في صالح المؤسسة. أما إذا كان معدل العائد على مجموع الأصول أقل من تكلفة الأموال

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المقترضة ففي هذه الحالة الاقتراض لا يكون في صالح المؤسسة ويمكن أن نميز بين ثلاث حالات للرفع المالي:[1]

الحالة الأولى: يلعب أثر الرفع المالي دورا إيجابيا عندما يكون معدل العائد على الاستثمار أكبر من معدل فوائد الديون وهذا يؤدي لارتفاع المردودية المالية.

الحالة الثانية: وفيها يكون للرفع المالي أثر حيادي ويحدث ذلك عندما يكون معدل العائد على الاستثمار يساوي معدل فوائد الديون ولكنها حالة نادرة ويحدث فيها ثبات المردودية المالية للمؤسسة.

الحالة الثالثة: وفي هذه الحالة يكون للرفع المالي أثر سلبي ويحدث ذلك عندما يكون معدل العائد على الاستثمار أقل من معدل فوائد الديون وفي هذه الحالة نجد إنخفاض في المردودية المالية للمؤسسة.

وبخصوص العلاقة بين مردودية المؤسسة ونسبة الاقتراض فقد أوضحت العديد من الدراسات أن هناك علاقة عكسية بين المردودية ونسبة الاقتراض.

2- حجم المؤسسة:

إن لحجم المؤسسة تأثير على نسبة الاقتراض داخل الهيكل التمويلي وقد أشارت العديد من الدراسات لوجود علاقة عكسية بين حجم المؤسسة ومخاطر الافلاس. فنجد المؤسسات الكبيرة التي يتصف نشاطها بقدر من التنويع تتعرض لتلك المخاطر بدرجة أقل وبالتالي يكون لديها الدافع لزيادة نسبة الأموال المقترضة في هيكل رأسمالها. بينما في المؤسسات الصغيرة فالوضع مختلف حيث أن تكلفة اصدار الأسهم والسندات لتلك المؤسسات عادة ما تكون مرتفعة ففي هذه الحالة قد تفضل المؤسسات الصغيرة الاعتماد بدرجة أكبر على القروض في عملية التمويل.

3- هيكل الاصول:

إن هيكل الأصول يؤثر على مصادر التمويل بصور عديدة فقد أثبتت العديد من الدراسات عن وجود علاقة عكسية بين نسبة الأصول الثابتة إلى هيكل الأصول ونسبة الاقتراض فكلما زادت نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول زاد اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة وقل اعتمادها على الأموال المقترضة. بينما نجد أن نتائج دراسات أخرى تشير إلى أن المؤسسة التي يحتوي هيكل أصولها على نسبة مرتفعة من الأصول الثابتة تميل لاستخدام كبير للقروض طويلة الأجل في هيكلها التمويلي

[1] نظيرة قلادي، مرجع سبق ذكره، ص 44

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وهذا وفقا لقاعدة التوازن المالي الأدنى (وهذه القاعدة تشير أو تنص على أن الاستخدامات المستقرة تمول بواسطة الموارد الدائمة فمثلا الاستثمارات تمول بديون متوسطة أو طويلة الأجل أو عن طريق التمويل الذاتي، أو الاموال الخاصة وبالنسبة لاستخدامات الاستغلال تمول عن طريق موارد الاستغلال وهذا يعني أنه يجب أن تغطي حقوق الزبائن والمخزون وما يماثلها عن طريق ديون المورد والإخلال بهذه القاعدة لدى اتخاذ القرار التمويلي يؤدي إلى عدة مشاكل من أهمها عجز مفاجئ في الخزينة وانخفاض في رأس مال العامل.

4- معدل نمو المؤسسة:

تشير العديد من الدراسات أن معدل نمو المؤسسة يؤثر على نسبة الاقتراض بالهيكل المالي على اعتبار أن ارتفاع معدل النمو من شأنه أن يزيد من قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية وتفسير ذلك أن معدل نمو المؤسسة عادة ما يقاس بحجم المبيعات بحيث أن زيادة المبيعات يساهم بشكل كبير في زيادة قدرة المؤسسة على خدمة الديون وبالتالي زيادة فرص الحصول على المزيد من القروض كما يمكن أن يقاس معدل نمو المؤسسة بمعدل نمو الأرباح. هذا الأخير يمثل المحدد الرئيسي للأموال الداخلية بالمؤسسة، حيث سيتيح ذلك الفرصة للمؤسسة للحصول على أموال داخلية أكثر، فكلما زادت نسبة الأرباح المحتجزة، كلما قل اللجوء إلى الاقتراض.[1]

5- نوعية الصناعة:

تجد نوعية الصناعة تبريرها في أن المؤسسات التي تقوم بنفس النشاط تواجه نفس المحيط الاقتصادي (المنافسة)، والتكنولوجي (تكاليف تقادم العتاد...). وعليه يمكننا القول بأن المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع لها مستويات استدانة متقاربة، في حين تختلف هذه المعدلات ما بين القطاعات. وقد قام العديد من الدارسين باختبار تأثير نوعية الصناعة على نسبة الاقتراض وحاولوا معرفة ما إذا كانت نسبة الاستدانة تختلف حسب القطاعات. وقد أكدت بعض الدراسات أن طبيعة الصناعة تعد محددا أساسيا لهيكل الأصول وبالتالي الهيكل المالي وكشفت نتائج هذه الدراسات على أن نسبة الأموال الخاصة في الصناعات الثقيلة كانت أكبر من مثيلتها في الصناعات الخفيفة وذلك لأن المؤسسات التابعة لنفس

[1] مليكة زغيب، مرجع سبق ذكره، ص 157

الصناعة ستواجه نفس مخاطر الأعمال بسبب إنتاجها منتجات متشابهة وتتحمل نفس التكاليف تقريبا بالنسبة للمواد الخام والعمالة الماهرة، وكذلك تعتمد على نفس التكنولوجيا. وبعد الاختبار تم التوصل الى أن لنوعية الصناعة أثرا على نسبة القروض بالمؤسسة ولكن ليس بطريقة مباشرة حيث تؤثر نوعية الصناعة على تشكيلة أصول المؤسسة وبالتالي على الهيكل المالي للمؤسسة.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر التمويل الداخلي المصدر المتاح أمام المؤسسات الاقتصادية نظرا لانخفاض تكلفته، حيث تعتمد عليه في عملية التمويل لكن في حالة عدم كفاية هذا المصدر وزادت احتياجات المؤسسة مثلا توسيع نشاطها واقتناء عتاد تلجأ إلى مصادر تمويلية أخرى كالبنوك وذلك عن طريق حصولها على قروض مصرفية، وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الموالي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثاني
عموميات حول القروض المصرفية

تمهيد الفصل:

يعتبر التمويل البنكي من بين مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية في تمويل نشاطاتها الاستغلالية كدفع أجور العمال ونشاطاتها الاستثمارية كشراء عتاد ومستلزمات الإنتاج وذلك من خلال عمليات الإقراض من البنوك والمؤسسات المالية، حيث تمثل القروض الجانب الأكبر من إيرادات البنك الذي يعتمد عليها لتحقيق الربح ولكن بانتهاج سياسة إقراضية فعالة تجنبه من الوقوع في العديد من الأخطار.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية

تعتبر القروض المصرفية المصدر الأساسي الذي يرتكز عليه البنك للحصول على إيراداته فهي تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، لكن المبالغة في منحها دون مراعاة السقوف الائتمانية يعرض البنك لمجموعة من المخاطر قد ينجر عنها الإفلاس.

المطلب الأول : تعريف القروض المصرفية والاعتبارات المراعاة عند منحها

القروض هي منح البنك المال للعملاء لأغراض أهمها الاستهلاك أو الاستثمار ويكون ذلك وفق اعتبارات يتوجب مراعاتها.

أولا: تعريف القروض المصرفية

هناك تعاريف عديدة للقروض نذكر منها:

تعرف القروض المصرفية على أنها: " تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها." [1]

كما تعرف بأنها: " تسهيلات ائتمانية تمنح إلى عملاء البنك وذلك بموجب اتفاق بين البنك والمقترض والذي يتم بموجبه قيام البنك بإقراض العميل مبلغا معينا من المال ولمدة معينة لغرض تمويل احتياجاتهم في المدى القصير والمتوسط والبعيد ويتم الاتفاق مع العميل على طريقة سداد مبلغ القرض بالإضافة إلى الفوائد وعادة ما يتم سداد أصل القرض وفوائده إما على أقساط شهرية أو ربع سنوية نصف سنوية أو سنوية، وقد يتم تسديد كامل قيمة القرض دفعة واحدة وذلك في تاريخ الاستحقاق. [2]

وتعرف أيضا على أنها : " تخصيص للعمليات المالية التي تجمع مباشرة بين هيئة مالية سواء كان بنك أو مؤسسة مالية و المقترض إن القروض هي أساس النشاط البنكي فهي تجارية و موضوع عمله. قد يوزع البنك قروض يحتمل تمويلها غيره فهو فعل ثقة يضم تبادل خدمتين متباعدتين في الوقت فهو تقديم أموال مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينة تغطي عملين أساسيين: الفارق الزمني و الخطر"[3].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وادارتها**، الدار الجامعية، الإبراهيمية، مصر، 2008، ص130

[2] خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطراد، مرجع سبق ذكره، ص 186

[3] بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 108-109

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ومنه فالقروض المصرفية عبارة عن تسهيلات ائتمانية يمنحها البنك لعملائه لفترة معينة ووفقا لشروط متفق عليها كطريقة السداد ونوع الضمان ومعدل الفائدة وضرورة استخدام القرض للغرض المخصص له.

ثانيا: الاعتبارات المراعاة عند منحها

عندما يفحص المختصون في البنك طلبات القروض يدخل في اعتبارهم عناصر متعددة وعلى أساس أن هذه الاعتبارات يمكن النظر إليها كمبادئ أساسية للإقراض يصدر بعد أخدها في الحسبان قرار بالموافقة أو بالرفض للطلبات المقدمة، ويمكن تناول أهم تلك الاعتبارات على النحو التالي:[1]

1- سلامة القروض:

على البنك أن يمنح القروض بعد ثقته بسلامة ومقدرة العميل على السداد طبقا للشروط المتفق عليها، على الرغم من أن عنصر المخاطرة يبقى موجود في كل قرض، فقد تنشأ بعض الظروف تقلل من قدرة العميل على الوفاء بالدين لذلك يجب على البنك أن يحتاط لذلك.

2- سيولة القروض:

ويقصد بالسيولة توافر قدر كاف من الأموال السائلة لدى البنك التجاري، أي النقدية والاستثمارات التي يمكن تحويلها إلى نقدا بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من البنك المركزي لمقابلة طلبات السحب. أما سيولة القروض فهي تعني سرعة دوران القروض و هو ينتج عن قصر آجال استحقاق القروض وصغر الفترة من تاريخ عقد القرض و تاريخ استحقاقه ومن تم سرعة دورانه وسيولة القروض تنشأ في ثلاث حالات:

- القروض القصيرة الأجل ذات السيولة الذاتية؛
- القروض مقابل أوراق تجارية؛
- القروض المضمونة بأوراق مالية.

فالقروض التي يتم سدادها من عملية إنتاج أو بيع مولت بأموال مقترضة تعتبر ذات سيولة ذاتية حيث أن القرض يتم الوفاء به بمجرد انتهاء فترة الإنتاج وبيع السلع المنتجة، أما القروض مقابل أوراق تجارية مثل الكمبيالات فتتمتع بالسيولة لأن البنك يمكنه إعادة خصم هذه الأوراق لدى البنك المركزي، أما

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 132

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فيما يخص القروض المضمونة بالأوراق المالية فيمكن بيعها إذا تعسر المقترض عن السداد، وبذلك يضمن البنك حصوله على قيمة قرضه.

3- التنويع:

حيث يتم تنويع القروض عندما يوزع البنك قروضه على أكبر عدد ممكن من العملاء، كما يتضمن التنويع عدم الاقتصار على نوع معين من المقترضين في نشاط اقتصادي مماثل، بل تنويع القروض على الصناعات والأنشطة التجارية المختلفة، والتنويع أيضا هو عدم تركيز الاقتراض على مناطق معينة فيفضل توزيعها على نطاق جغرافي واسع وهو ما يساعد البنك على التقليل من المخاطر.

4- طبيعة الودائع:

على البنك أن يراعي العلاقة بين الودائع والقروض والموافقة بينهما، وللبنوك أنواع مختلفة من الودائع فيتوجب عليه بث الثقة في نفوس المودعين، فذلك يؤثر على طريقة توظيف الأموال، وبالتالي تحديد طبيعة الودائع الموجودة لدى البنك يساعده على تحديد نوع القرض.

5- القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي:

كثيرا ما توضع قيود قانونية تحدد من نشاط البنوك في منح القروض قد تشمل هذه القروض الحدود القصوى للقروض الممكن منحها للعميل الواحد وبدون ضمان وتحدد على أساس نسبة مئوية من رأس مال البنك واحتياطاته، ويمكن للبنك المركزي فرض سلطته بتحديد بعض أنواع القروض.

6- سياسة مجلس الإدارة:

يقوم مجلس إدارة البنك التجاري بتحديد السياسة العامة للإقراض حيث يوضع فيها أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك، آجال استحقاقها، الضمان الممكن قبوله، سلطة المديرين في منح القروض ويقوم المجلس بمراقبة هذه السياسة الموضوعة كما يشترط عرض القروض التي تزيد قيمتها عن مبلغ معين.

7- الدورات التجارية:

تشير الدورة التجارية إلى انتقال النشاط الاقتصادي من فترة انتعاش إلى فترة كساد، وبالتالي تغير البنوك سياستها الائتمانية خلال الدورة التجارية، ففي فترة الانتعاش نجدها تتوسع في منح الائتمان لوجود الحاجة إليه من جهة المقترضين وتفاؤلهم بتحقيق أكبر قدر من الأرباح، لكن نجد أنه كلما ازداد النشاط

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ازدادت تبعا له الحاجة للائتمان المصرفي لتمويل النشاط المتزايد مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهو ما ينتج عنه عدم تمكن المقترضين من سداد ديونهم كاملة. وتتلقى البنوك من هذا درسا تحاول إتباعه في فترة الكساد التي تقل فيها الحاجة إلى القروض بشكل واضح لذا نجد لدى البنوك موارد مالية كبيرة غير مستخدمة ولا تحقق منها أي ربح خلال هذه الفترة، ثم يزداد الطلب على الائتمان تدريجيا فتتهاون البنوك في إتباع السياسة المصرفية السليمة وتتناسى خبرتها السالفة حتى تصل فترة التوسع إلى نهايتها المفاجئة وتتكرر الدورة من جديد.

8- مصادر الوفاء بالقروض:

يولي البنك اهتماما كبيرا بمصادر الأموال التي من خلالها يفي المقترض بالدين في تاريخ الاستحقاق، و في حالة كان القرض مضمون لا يعني أن الضمان مخصص للوفاء و إنما هو الملجأ عندما يقع المقترض في عجز عن السداد.

المطلب الثاني: أنواع القروض المصرفية

أولا: تصنيفات القروض المصرفية

هناك عدّة أنواع للقروض تختلف باختلاف المعيار المعتمد في التقسيم، هذه المعايير هي:

1- معيار الغرض من القرض: تقسم القروض المصرفية طبقا لهذا المعيار الى الأنواع التالية:[1]

1-1- القروض الاستهلاكية:

تستخدم هذا النوع من القروض عادة في الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي (النهائي) دفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي المتوفر للمقترض من يواجهها، يتم سداد قيمة تلك القروض من الدخل النقدي للمقترض مستقبلا وفي الآجال المحددة والمتفق عليها مسبقا، وإن لم يستطع المقترض السداد بدخله قد يلجأ البنك إلى عملية التصفية لبعض ممتلكاته .

1-2- القروض الإنتاجية:

تمنح بهدف تكوين الأصول الثابتة للمشروع كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء مستلزمات المصنع والمواد الخام اللازمة للإنتاج، ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع، وتتوافر في هذه القروض السيولة الذاتية حيث أن دخل المقترض يرتفع نتيجة بيع منتجاته الناتجة عن زيادة أصوله الثابتة واستخدامها في ذلك.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 114-115 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-3- القروض التجارية:

هي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة الى المزارعين والمنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية وطابعهما موسمي، حيث نجد أن البنوك التجارية تفضل هذا النوع من القروض دون غيره لملاءمته لطبيعتها (أي تمثيل الودائع وخصوصا الودائع تحت الطلب لنسبة كبيرة من مواردها المالية) لذا تمثيل القروض التجارية نسبة كبيرة من استثماراتها لان معظم هذه القروض ينطبق عليها قاعدة السيولة الذاتية في الأجل القصير.

1-4- القروض العقارية:

هي القروض المقدمة إلى الأفراد و المشروعات، لتمويل شراء الأراضي والمباني وإقامة المنشآت. و هذه القروض زادت نسبتها في البلاد الصناعية المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية و تتميز بارتفاع أسعار الفائدة . [1]

2- معيار الأجل: تقسم القروض المصرفية طبقا لهذا المعيار الى: [2]

2-1- قروض قصيرة الأجل:

مدتها عادة لا تزيد عن سنة وتستخدم اساسا لتمويل النشاط الجاري للمنشآت.

2-2- قروض متوسطة الأجل:

يمتد أجلها الى سبع سنوات، تمنح لغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات، مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة، أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج.

2-3- قروض طويلة الأجل:

هي قروض تزيد مدتها عن سبع سنوات، تمنح لغرض تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الاراضي وبناء المصانع.

[1] شيحة مصطفى رشدي، **النقود والمصارف والائتمان**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 114
[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 113

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- معيار الضمانات المقدمة: تقسم القروض المصرفية حسب الضمانات المقدمة إلى:

3-1- القروض المكفولة بضمان:

في بعض الحالات يقوم البنك بطلب ضمانات معينة يلتزم المشروع بتقديمها قبل حصوله على القرض، و يحرص البنك على طلب ضمان للقروض في حالة المنشآت ذات المركز المالي الضعيف، في حالة المنشآت التي تكون نسب الاقتراض لديها مرتفعة، بحيث لا يحصل على قرض مساوي تماما لقيمة الضمان المقدم و إنما يحتفظ البنك بجزء من قيمة الضمان و ذلك لمواجهة احتمالات انخفاض قيمة الأصول المقدمة كضمان للقرض.[1]

3-2- القروض غير المكفولة بضمان:

حسب هذا النوع من القروض يتم الاتفاق بين البنك و المنشأة على فتح اعتماد لها بحيث يصبح لها الحق أن تقترض كلما احتاجت إلى أموال و لمدة زمنية محددة بشرط ألا تزيد الكمية المقترضة عن مبلغ معين.و هذا النوع من القروض يتطلب تحليل القوائم المالية و التحقق من المركز الائتماني للمقترض

4- معيار درجة الخطر المرتبطة بالقروض[2]: تقسم القروض المصرفية حسب هذا المعيار إلى:

4-1- القروض الرديئة:

هي القروض التي يتأخر سدادها عن مواعيدها أو لم يسدد فيها جزء، و تزداد نسبة التضخم خلال تلك الفترة عن النسبة المحسوبة عند منح الائتمان، و هناك نوعين من الخطر المرتبط بالتضخم:

- الخطر المحسوب و الذي تعده الإدارة و تحدد احتمال حدوثه و تتحدد سعر فائدة القرض وفقا له وعادة ما يؤخذ في الاعتبار عوامل عدة منها تطور ارتفاع معدل التضخم وفقا للتنبؤ بالظروف الاقتصادية خلال فترة سريان القرض وهذا الخطر تعد له الإدارة وتدرسه باستمرار؛

- الخطر الغير محسوب و الذي ينتج من حدوث تغييرات لم تستطع الإدارة التنبؤ بها مقدما نتيجة لتغيير في العوامل البيئية تغييرا مفاجئا ويكون نتيجة ارتفاع في معدل التضخم.

[1] جمعة أحمد حلمي، **المحاسبة الإدارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 233.
[2] الدسوقي حامد أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 103 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4-2- القروض الجيدة:

هي القروض التي تسدد بالكامل من حيث قيمتها و فوائدها في مواعيدها وفقا لدرجة الخطر المحسوبة وبالتالي لا تتعرض لأية درجة من درجات الخطر غير المحسوب.

مجمل القول أنه يمكن تصنيف القروض التي يمكن للبنك منحها وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة، فيمكن تصنيفها وفق مدتها (قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل) أو حسب الضمان (مكفولة بضمان، وغير مكفولة بضمان)....الخ، ولكن السلوك الاقراضي للبنك يتغير حسب نوع القرض الذي يقدم على منحه وفي هذا المجال نجد أن طبيعة القرارات الاقراضية للبنك تختلف حسب مدة القرض أي فيما اذا كان الأمر يتعلق بقروض قصيرة الأجل (التي هدفها هو تمويل نشاطات الاستغلال) أو قروض متوسطة أو طويلة الأجل (التي هدفها هو تمويل نشاطات الاستثمار)، ويعود مثل هذا التصنيف بصفة خاصة إلى طبيعة العملية ذاتها وحجم المبلغ المقدم وطبيعة الأخطار وفيما يلي سيتم التطرق إلى أنوع القروض الموجهة لتمويل نشاطات المؤسسة.

ثانيا: تمويل القروض المصرفية لنشاطات المؤسسة الاقتصادية

يمكن تقسيمها إلى قروض استغلال وقروض استثمار

1- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال

قبل الخوض في الحديث على القروض الاستغلالية نشير إلى أن نشاطات الاستغلال هي جميع العمليات التي تؤديها المؤسسات الاقتصادية بصفة دورية خلال دورة الاستغلال، ونظرا لما تتميز به هذه الأنشطة من خصائص ومميزات تتعلق بطابعها التكراري وقصر مداها الزمني الذي عادة ما لا يتجاوز الاثني عشر شهرا، فإنه بحاجة إلى نوع معين من التمويل يتلاءم ويتماشى وطبيعتها. وهو العامل الذي جعل البنوك تتبع طرقا خاصة لتمويل هذه الأنشطة تختلف وتتنوع باختلاف طبيعة النشاط في حد ذاته وباختلاف الوضعيات المالية للمؤسسات طالبة القرض وكذا باختلاف الغاية من القرض. ويمكن تصنيفها إلى:

- القروض العامة.
- القروض الخاصة.
- القروض بالالتزام.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-1- القروض العامة:

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليس موجهة لتمويل أصل بعينه. وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة، وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هده القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة. ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

أ- تسهيلات الصندوق:

هو ذلك النوع من القروض المصرفية الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية بهدف تخفيف صعوبات السيولة المؤقتة التي تواجهها، من أجل تغطية ما يعرف اقتصاديا بعدم التوافق في الخزينة. [1]المقصود به تأخر إيرادات المؤسسة بالنسبة لنفقاتها أو مدفوعاتها، ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات محددة من الدورة الاستغلالية وخاصة منها فترات نهاية الشهر أين تكثر النفقات (تسديد الأجور والفواتير التي حان أجلها مثل تلك المتعلقة بالكهرباء والغاز والماء...) حيث لا يكفي ما عندها بالخزينة من سيولة لتغطية كل هذه النفقات. فيقوم حينها البنك بتقديم هذا النوع من القروض ويتجسد ذلك في السماح للمؤسسة بأن يكون حسابها مدينا وذلك في حدود مبلغ معين ومدة زمنية لا تتجاوز بضعة أيام من الشهر. ويقوم البنك بحساب أجر هذا التسهيل على أساس الاستعمال الفعلي له، وكذلك على أساس المدة الزمنية الفعلية، أي تلك المدة التي يبقى فيها الحساب مدينا. وينبغي على البنك أن يتابع عن قرب استعمال هذا القرض (التسهيل) من طرف المؤسسة لأن الاستعمال المتكرر الذي يتجاوز الفترة العادية لمثل هذا التسهيل يمكن أن يحوله الى مكشوف ويزيد ذلك من احتمالات ظهور الأخطار المرتبطة بتجميد أموال البنك[2] وتتعلق قيمة القرض، أو مبلغ التسهيل الذي يمنحه البنك للمؤسسة العميلة بقيمة رقم الأعمال الشهري لهذه الأخيرة إذ انه عادة ما يمثل من 60% إلى 70% من قيمة هذا الأخير[3]

ب- السحب على المكشوف:

هي عبارة عن قروض بنكية تمنح لفائدة الزبون الذي يسجل عجزا في السيولة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب المؤسسة لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل الى سنة كاملة. وعلى الرغم من التشابه الموجود بين تسهل الصندوق والمكشوف في كون كل منهما يتجسد في ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا، فان هناك

[1] ليندة صديق، مرجع سبق ذكره، ص 79.
[2] الطاهر لطرش، ، **تقنيات البنوك**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 58
2Farouk Bouyacoub, l'entereprise et le financement bancaire, casbah édition, Alger, 2001, p 234

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

اختلافات جوهرية بينهما تتمثل خاصة في مدة القرض وطبيعة التمويل. فإذا كانت مدة القرض في تسهيل الصندوق لا تتجاوز عدة أيام من الشهر فان المكشوف قد يمتد من 15 يوما الى سنة كاملة وذلك حسب طبيعة عملية التمويل. وعلى خلاف تسهيل الصندوق، فإن المكشوف يستعمل لتمويل نشاط المؤسسة وذلك للاستفادة من الظروف التي يتيحها السوق مثل انخفاض سعر سلعة معينة، أو لتجنب بعض الصعوبات الناجمة عن عدم الانتظام في توريد سلعة معينة مثلا وذلك بشراء كميات كبيرة منها ما دامت متوفرة حاليا. وإذا كان تسهيل الصندوق هو مجرد قرض بنكي يمنح للمؤسسة لعدة أيام من أجل مواجهة عدم التوافق في الخزينة، فان المكشوف هو عبارة عن تمويل حقيقي لنشاطات تقوم بها المؤسسة. ونظرا لمبلغ القرض ومدته وكذلك النشاطات التي يقدم من أجلها فان المكشوف يحمل في طياته خطر حقيقي يمكن أن يتعرض له البنك ويتمثل هذا الخطر في تجميد أمواله على القيام لفترة معينة، وهو ما يؤثر على سيولته وعلى قدرته على القيام بعمليات قرض أخرى . وبما أن العمليات التي تمول بهذا النوع من القروض تتوقف عائداتها وربحيتها على قدرة المؤسسة على القيام بتصريفها، فانه يمكن القول أيضا أن هناك مخاطر عدم التسديد في الوقت المحدد. وما دامت هذه المخاطر قائمة بهذا الشكل، فمن الممكن أن يطلب البنك ضمانات من المؤسسة، ويجتهد من اجل ضمان عدم التعرض لخطر التجميد في البحث عن وسائل تدعم موقفه، مثل البحث عن إمكانية تعبئة هذا القرض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وأمام كل هذه الصعوبات يجد البنك نفسه مضطرا للقيام بدراسة جيدة عندما يقدم على منح القرض، ومن بين أهم العوامل التي تدعم قراره في منح القرض هي العائد المرتفع المنتظر من العملية التي تقوم بها المؤسسة وكذلك السرعة العالية لدوران هذه العملية. وهو بالتالي يضمن الى حد كبير استرداد القرض في الوقت المناسب والتقليل من مخاطر التجميد .

ج- قروض الموسم:

هي نوع خاص من القروض البنكية تنشا عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية، فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثناءها الإنتاج وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة . ومن بين أمثلة هذه العمليات نشاطات إنتاج وبيع اللوازم المدرسية وكذلك إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية. حيث تمتد فترة الإنتاج وتحصل المبيعات في فترة معينة كفترة الدخول المدرسي بالنسبة للوازم المدرسية وفترة ما بعد جني المحصول بالنسبة للمحاصيل الزراعية. والقروض التي يمنحها البنك للزبون لتمويل تكاليف المواد الأولية والمصاريف الأخرى المرتبطة بعملية الإنتاج تسمى

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

القروض الموسمية. وهذا القرض يستعمل إذن لمواجهة حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي للزبون. ومما تجدر الإشارة إليه أن البنك لا يقوم بتمويل كل التكاليف الناجمة عن هذا النوع من النشاط وإنما يقوم فقط بتمويل جزء من هذه التكاليف. وبما أن النشاط الموسمي لا يمكن أن يتجاوز دورة استغلال واحدة فان هذا النوع من القروض يمكن إذن أن يمنح لمدة تمتد عادة إلى غاية تسعة أشهر. ولكن قبل الإقدام على منح هذا النوع من القروض فان الزبون مطالب بأن يقدم إلى البنك مخطط للتمويل يبين زمنيا نفقات النشاط وعائداته وعلى أساس هذا المخطط يقوم البنك بتقديم القرض. ويقوم الزبون أثناء تصريف الإنتاج بتسديد هذا القرض وفقا لمخطط استهلاك موضوع مسبقا. [1]

د- قروض الربط:

هي ذلك النوع من القروض المصرفية التي تسمح للمؤسسات بالحصول على مبالغ مالية، توجه للاستفادة من فرص متاحة أمامها في مواعيد تسبق مدخلات مالية منتظرة أو تحقق عمليات مالية شبه مؤكدة، كتلك المتعلقة بإقرار المؤسسة رفع رأسمالها او توسيع طاقتها أو التنازل عن بعض الأصول التي لم تعد هي بحاجة إليها وفي انتظار دخول الأموال الناجمة عن تلك العمليات تلجا المؤسسة الى البنك لتطلب منه قرضا لتمويل هذا التوسع او الاستثمار ويتم تسديده بعد دخول الأموال الذي يعتبر مسالة وقت فقط. [2]

1-2- القروض الخاصة :

هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما موجهة لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول وتمثل فيم يلي:

أ- تسبيقات على البضائع: [3]

هي عبارة عن قرض يقدمه البنك الى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على البضائع كضمان للمقرض وينبغي على البنك اثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها الى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها. وينبغي على البنك عند الاقدام على منح هذا النوع من القروض أن يتوقع هامشا مابين مبلغ القرض المقدم وقيمة الضمان للتقليل اكثر ما يمكن من الاخطار.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 60-61
[2] ليندة صديق، مرجع سبق ذكره، ص 80
[3] سمير آيت عكاش، **تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية**، مذكرة ماجستتر، كلية ع اقتصادية،ع التسيير،ع تجارية، جامعة سعد دحلب، بليدة، 2005، ص 22.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ب- تسبيقات على الصفقات العمومية:

الصفقات العمومية عبارة عن اتفاقيات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية (الوزارات،.....) أو الجماعات المحلية او المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري من جهة وللمقاولين من جهة اخرى. وتنظم هذه الصفقات في الجزائر وتضبط طرق تنفيذها بواسطة قانون الصفقات العمومية، ونظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع التي تعتبر "ثقيلة" نسبيا، يجد المقاول المكلف بالانجاز نفسه في حاجة الى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى السلطات. ولذلك يضطر الى اللجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل إنجاز هذه الاشغال. وتسمى هذه القروض التي تمنحها البنوك للمقاولين من أجل إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية بالتسبيقات على الصفقات العمومية.

ج- الخصم التجاري:

هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون. وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بدفع قيمة الورقة التجارية او شرائها من حاملها قبل وصول تاريخ استحقاقها مقابل خصم عمولة تعرف بالآجيو (Agio). والورقة التجارية هي: " خطاب يتعهد بموجبه شخص او يأمر شخص آخر بتسديد مبلغ من النقود في زمان معين ومكان معين ويكون هذا الخطاب قابل للتداول "[1]. وفي هذه الحالة يحل البنك محل زبونه في الدائنية، وهذا الى غاية تاريخ الاستحقاق. وتجدر الاشارة الى أنه وعلى الرغم من أن الخصم التجاري يمكن المؤسسة من الحصول وبسهولة وسرعة على سيولة نظرا لكون عملية الخصم لا تستلزم اعداد ملف، إلا انه عادة ما لا يتناسب مقدار السيولة التي يمنحها والاحتياجات اليومية الفعلية للمؤسسة هذا اضافة الى محدودية هذا النوع من القروض نظرا لكون البنك يحدد سقف اقصى لإجمالي الخصومات التي يقوم بها لصالح المؤسسات العميلة لديه، والى كون البنك لا يخصم سوى الاوراق التجارية التي يكون بإمكانه اعادة خصمها لدى البنك المركزي.[2]

[1] عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، مطبوعات جامعة قسنطينة،الجزائر، 2000، ص 165
[2] ليندة صديق، مرجع سبق ذكره، ص 83

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-3- القروض بالالتزام:

تتمثل القروض بالالتزام في ذلك التعهد المكتوب الذي يلتزم من خلاله البنك بالدفع مكان عميله (المؤسسة) في حال عجز هذا الأخير، أو عدم قدرته على السداد عند تاريخ الاستحقاق.[1] كما أن القرض بالالتزام او بالتوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقودا ولكن يعطي ثقته فقط. ويكون مضطرا الى اعطاء النقود اذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته وفي مثل هذا النوع من القروض يمكن ان نميز بين ثلاثة أشكال رئيسية هي : الضمان الاحتياطي الكفالة، القبول.

أ- الضمان الاحتياطي:

هو عبارة عن التزام يمنحه البنك، يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها احد مديني الاوراق التجارية، وعليه فان الضمان الاحتياطي هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الاوراق التجارية. والاوراق التجارية التي يمكن ان يقع عليها خطاب الضمان ثلاثة انواع هي :

- **السند لأمر:**

هو عبارة عن خطاب يتعهد بموجبه شخص (المحرر) بأن يدفع لمستفيد مبلغ مالي معين في تاريخ محدد، ويشترط في هذا الخطاب توافر مجموعة من المعلومات أو البيانات هي:

- اسم الورقة التجارية (سند لامر) ؛
- الآمر بالدفع، اسم من يجب عليه الدفع (المحرر) ومكان الدفع ؛
- تاريخ الاستحقاق، تاريخ ومكان تحرير الورقة؛
- اسم المستفيد وتوقيع المحرر.

- **السفتجة أو الكمبيالة:**

هي ورقة تجارية مثلها في ذلك مثل السند لامر تعرف على أنها " سند تجاري يتعهد فيه المدين (الساحب)، بالوفاء بمبلغ من النقود الى المستفيد وذلك عن طريق المسحوب عليه، ومن ثم فهي تشكل وسيلة لسداد دين ترتب على شخص جراء معاملة تجارية "[2]، فهي بذلك تظهر ثلاثة اطراف في آن واحد

[1] Farouk Bouyacoub, op- cit, p 244

[2] عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 166

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

اولها الساحب وهو الآمر بالدفع وثانيها المسحوب عليه او المأمور بالدفع وثالثها المستفيد وهو الذي يؤمر له بالدفع، ويشترط في الكمبيالة توافر نفس البيانات المذكورة بشان السند لأمر.

- **الشيك:**

هو أكثر وسائل الدفع انتشارا الى جانب النقود الورقية، وهو سند يمكن بموجبه شخص يدعى الساحب اعطاء أمر لبنكه ويسمى المسحوب عليه بدفع مبلغ معين لشخص ثالث يسمى المستفيد .

وتجدر الاشارة الى انه غالبا ما يحدد في الضمان الاحتياطي اسم الشخص المستفيد منه فان لم يكن كذلك فالمعمول به عادة هو: [1]

– اذا تعلق الامر بكمبيالة أو شيك كان خطاب الضمان لصالح الساحب؛

– أما اذا تعلق الامر بالسند لأمر كان خطاب الضمان لصالح المستفيد من هذا السند.

هذا ونشير كذلك الى أن الضمان قد يكون شرطيا عندما يحدد مانح الضمان (البنك) شروطا معينة لتنفيذ الالتزام وقد يكون لا شرطيا اذا لم يحدد اي شروط لتنفيذ الالتزام.

ب– الكفالة:

عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين (الزبون) في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته. وتحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها، ويستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقته مع الجمارك وإدارة الضرائب وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية.

ج– القبول:

في هذا النوع من القروض، يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه، ويمكن التمييز بين عدة اشكال لهذا النوع من القروض أهمها: القبول الممنوح لضمان ملاءة الزبون بشكل يعفيه من تقديم الضمانات القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية، القبول الممنوح للزبون من أجل مساعدته على الحصول على اعانات للخزينة، القبول المقدم في التجارة الخارجية.

[1] ليندة صديق، مرجع سبق ذكره، ص 86

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار

الاستثمار عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد اكبر في المستقبل، أما نشاطات الاستثمار فهي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، تهدف من خلالها للحصول إما على وسائل الإنتاج وتجهيزاته وإما على عقارات مثل الأراضي والمباني وبدلك تختلف عملية الاستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعها وطبيعتها ومدتها لذلك فان هذه العمليات تتطلب أشكالا وطرقا أخرى للتمويل تتلاءم وهذه المميزات العامة. وتعني عملية تمويل الاستثمارات أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة زمنية طويلة تتراوح ما بين السنتين والعشرين سنة وهذا بحسب نوع الاستثمار فإذا ما تعلق الامر بتمويل للآلات والمعدات نكون بصدد تمويل متوسط الأجل تتراوح مدة القروض الممنوحة في إطاره ما بين السنتين والسبع سنوات أما إذا كان الأمر يخص تمويل العقارات فان مدة القروض الممنوحة قد تصل الى العشرين سنة وتعرف بالتمويل الطويل المدى.وسنحاول من خلال هذا العنصر إبراز أهم أنواع القروض الممنوحة لتمويل الانشطة الاستثمارية.

2-1- عمليات القرض الكلاسيكي لتمويل الاستثمارات:

يتم التمييز بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات: القروض الاستثمارية متوسطة الأجل والقروض الاستثمارية طويلة الأجل ويرتبط كل نوع من هذه القروض بطبيعة الاستثمار ذاته.

أ- القروض الاستثمارية المتوسطة الأجل:

يوجه هذا النوع من القروض لتمويل شراء وسائل الانتاج من عتاد وآلات ووسائل النقل بحيث مدة تسديده لا تتجاوز السبع سنوات وتساوي مدة اهتلاك العتاد موضوع القرض وفي هذا النوع نستطيع ان نميز بين نوعين من القروض الاستثمارية متوسطة الأجل وهي:

- **القروض الاستثمارية المتوسطة الاجل القابلة للتعبئة:**

هنا يمكن للبنك ان يعيد خصم القرض متوسط الاجل الذي تم اقراضه عن طريق سند لأمر الذي يحمل مبلغ الدين لدى مؤسسة مالية اخرى او لدى البنك المركزي،[1] ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة اليها دون انتظار أجل استحقاق القرض والذي يجنبه الى حد ما الوقوع في ازمة نقص السيولة.

[1] عبد القادر بحيح، **الشامل لتقنيات اعمال البنوك**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص 271.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **القروض الاستثمارية المتوسطة الاجل الغير قابلة للتعبئة:**

ومفادها ان البنك لا يستطيع اعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية اخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي فانه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض. [1]

ب- القروض الاستثمارية طويلة الأجل:

تلجا المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على فوائد، والقروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات، ويمكن أن تمتد احيانا الى غاية عشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي مباني.....الخ). ونظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم والمدة الطويلة) تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الاموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها. إن طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية الأمر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل الى البحث عن الوسائل الكفيلة بتخفيف درجة هذه المخاطر ومن بين الخيارات المتاحة لها في هذا المجال تشترك عدة مؤسسات في تمويل واحد او تقوم بطلب ضمانات حقيقة ذات قيم عالية قبل الشروع في عملية التمويل ورغم كل هذه المصاعب تبقى صيغ التمويل الكلاسيكي من بين الطرق المستعملة بشكل شائع في تمويل الاستثمارات ولكن ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطوير وسائل التمويل بشكل يسمح له بتجاوز عوائق ومصاعب هذه الانواع من القروض وتدخل طرق الائتمان الايجاري في هذا التطور العام لفكرة التمويل.

2-2- الائتمان(القرض) الايجاري:

عادة ما تشكل طرق التمويل الكلاسيكية عبئا على المؤسسات المستثمرة خاصة فيما يتعلق بالعبء المالي وطريقة تحمله ولذلك ظهرت الحاجة الى البحث عن طرق أخرى لتمويل الاستثمارات يكون من خصائصها تجنب عراقيل طرق التمويل الكلاسيكية، ويعتبر الائتمان الايجاري فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل وإن كانت هذه الطريقة لا تزال تحتفظ بفكرة القرض فإنها قد أدخلت تبدلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمؤسسة المقترضة ورغم حداثة هذه الطريقة فإنها تسجل توسعا سريعا في الاستعمال لإقدام المستثمرين عليها بالنظر الى المزايا العديدة التي تقدمها لهم.

[1] صديق ليندة، مرجع سبق ، ذكره، ص 88

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أ- تعريف قرض الايجار:

عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الايجار مع امكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ويتم التسديد على اقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الايجار. [1]

يبين هذا التعريف وجود طرفين في عقد التأجير وهم: المؤسسة المؤجرة والمؤسسة المستأجرة ويوحي بوجود طرف ثالث يورد الاصول محل العقد منقولات كانت او عقارات الى المؤسسة المؤجرة التي تتملكها وتضعها بدورها تحث خدمة المؤسسة المستأجرة مقابل اقساط متفق عليها ويضيف على ذلك امكانية تنازل المستأجر عن حقه في الانتفاع بالأصل المأجور خلال فترة العقد لكنه لا يبين كيف ستكون نهاية العقد وما الذي سيطرا على العلاقة بين المتعاقدين .

ب- خصائص قرض الايجار:

يمكن ابراز خصائص قرض الايجار في جملة من النقاط التالية هي:[2]

- إن المؤسسة المستفيدة من هذا النوع من التمويل والتي تسمى المؤسسة المستأجرة غير مطالبة بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة وإنما تقوم بالدفع على اقساط تسمى ثمن الإيجار وتتضمن هذه الاقساط جزء من ثمن شراء الاصل مضاف اليه الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة ومصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله؛

- إن ملكية الأصل أو الاستثمار اثناء فترة العقد تعود الى المؤسسة المؤجرة وليس للمؤسسة المستأجرة وتستفيد هذه الاخيرة من حق الاستعمال فقط وتبعا لذلك تكون مساهمة المؤسسة المؤجرة قانونية ومالية بينما تكون مساهمة المؤسسة المستأجرة ادارية واقتصادية ؛

- في نهاية فترة العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاثة خيارات، إما أن تطلب تجديد عقد الايجار وفق شروط يتفق بشأنها مجددا وتستفيد بالتالي لفترة اخرى من حق استعمال هذا الاصل دون أن تكتسب ملكيته، وإما أنها تشتري نهائيا هذا الاصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد وفي هذه الحالة تنتقل الملكية القانونية للأصل الى المؤسسة المستأجرة اضافة الى حق الاستعمال وإما وهذا هو الخيار الاخير أن تمتنع عن تجديد العقد وتمتنع أيضا عن شراء الأصل وتنتهي بذلك العلاقة القائمة بينهما وتقوم بإرجاع الاصل الى المؤسسة المؤجرة؛

---

[1] سوسن زيرق، **الإفصاح المحاسبي عن قرض الإيجار في النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير، كلية ع الإقتصادية، ع التسيير، ع تجارية جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2012، ص 9.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 77

– تقيم عملية القرض الايجاري علاقة بين ثلاثة أطراف هي المؤسسة المؤجرة والمؤسسة المستأجرة والمؤسسة الموردة لهذا الأصل في هذه العلاقة تقوم المؤسسة المستأجرة باختيار الاصل الذي ترغب فيه لدى المؤسسة الموردة وتقوم المؤسسة المؤجرة بإجراءات شراء هذا الاصل من المؤسسة الموردة ودفع ثمنه بالكامل ثم تقوم بتقديمه الى المؤسسة المستأجرة على سبيل الايجار؛

ج- أسباب لجوء المؤسسة الى التمويل بقرض الايجار: من بين الاسباب التي تدفع المؤسسة الى اللجوء الى قرض الايجار ما يلي : [1]

- **الاعتبارات التكنولوجية:** تتمثل في:

➢ **تخفيض مخاطر التقادم التكنولوجي للأصول:**

العديد من الاصول التكنولوجية كأجهزة الكمبيوتر تتعرض للتقادم وتفقد قيمتها سريعا نتيجة التطور التكنولوجي الكبير لذا يعد استئجارها افضل حل خاصة وإنها لا تتملكها وبالتالي فهي تحول المخاطر الى المؤجر؛

- **الاسباب المالية والمحاسبية:** تتمثل في:

➢ **توفير الاموال والمحافظة على السيولة:**

عندما تلجا المؤسسة الى قرض الايجار فإنها تحافظ على سيولتها وتتجنب تجميد اموالها لأنها تمتلك الاصول التي تحتاج اليها اقتصاديا فقط وبالتالي تنتفع بها دون الحاجة الى شرائها.

➢ **تحسين الميزانية وقائمة الدخل:**

استئجار الاصول لا ينجم عنه اي زيادة في الميزانية من جانب الاصول او الخصوم،وإنما ينظر اليه وكأنه اقتراض من خارج الميزانية، ولكن يترتب على دفع الايجارات تسجيلها كمصاريف وهو ما يؤثر تأثيرا حسنا على قائمة الدخل لان الاقساط الايجارية اقل من اقساط إهتلاك الاصول في حالة شرائها.

➢ **المزايا الضريبية :**[2]

يحقق كل من المؤجر والمستأجر مزايا ضريبية كنتيجة لعملية الاستئجار حيث أن أقساط الاستئجار تعتبر مثلها مثل الفائدة على الضريبة من المصروفات التي تخصم من الايراد قبل سداد الضريبة.

---

[1] سوسن زيرق، مرجع سبق ذكره، ص 27-28

[2] محمد صالح الحناوي نهال فريد مصطفى، **الادارة المالية(التحليل المالي لمشروعات الاعمال)**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر 2008، ص 245.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **الأسباب الاقتصادية** : تتمثل في

➢ **تحقيق المرونة في التشغيل:**

تلجأ المؤسسة الى قرض الايجار لمقابلة احتياجاتها المتغيرة كما يحدث في شركات الطيران التي تتبع هذا النشاط بشكل كبير اذ تقوم بإضافة وإسقاط الخطوط حسب درجة المنافسة ونظرا لملائمة أنواع معينة من الطائرات لهذه التغيرات يكون قرض الايجار الحل الأمثل لتشغيل هذه الخطوط . كما توجد حالات اخرى تستخدم فيها المؤسسة قرض الايجار وهي مقابلة الاحتياجات المؤقتة التي عادة ما تكون لفترات قصيرة ولأغراض محددة كوسائل النقل مثلا وذلك لتفادي تحمل أعباء غير ضرورية تنشا في حالة اللجوء الى الشراء .

➢ **الحصول على خدمات الصيانة:**

تستفيد المؤسسة المستأجرة من خدمات الصيانة بمقتضى العقد المبرم بينهما وبين المؤجر الذي يمتلك وسائل صيانة ذات كفاءة وفعالية، وبالتالي فان المؤسسات تحصل على خدمة مميزة مدفوعة التكاليف وذلك في حالة قرض الايجار التشغيلي .

➢ **شراء المؤسسة للأصل:**

في نهاية العمر الافتراضي للأصل الذي تستخدمه المؤسسة في نشاطها قد تواجه احتمالين ، اما التضخم في سعره حيث لا تكفي مخصصات الاهتلاك لتعويض قيمته او صعوبة التصرف في نفايته (الخردة) أما من خلال استئجار الاصل فان قيمة الاقساط تبقى ثابتة خلال مدة العقد وتصبح النفاية حسب الاتفاق من حق المؤجر اذا لم يرغب بها المستأجر الذي يتعامل معها حسب خبرته في هذا المجال.

➢ **تسيير سداد الاقساط الايجارية:**

تكون الاقساط شهرية او ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية حسب مدة العقد، وقد تكون هذه الاقساط متساوية أو متزايدة أو متناقصة أو موسمية وذلك حسب التدفقات النقدية الناتجة عن استخدام الأصل المؤجر .

د- أنواع قرض الإيجار: يمكن تصنيف التمويل بالاستئجار إلى عدة أصناف لكننا سنركز على النوعين التاليين:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **الاستئجار التشغيلي:**

يتسم هذا النوع من القروض بانتفاع المؤسسة المستأجرة من الاصل المؤجر وعلاوة على ذلك فهي تنتفع بخدمات الصيانة التي تؤخذ تكلفتها في الحساب عند تقدير الإيجار بينما تتحمل المؤسسة المستأجرة اقساط الايجار وتكلفة تشغيله. ومن مميزات هذا النوع من التأجير ان دفعات الايجار لا تكفي لتغطية التكلفة الكلية للأصل وسبب ذلك ان عقد الايجار لا يمتد لنهاية العمر الافتراضي للأصل ومن أمثلته تأجير السيارات والحاسبات الالكترونية ومعدات البناء وغيرها، لذلك تتم تغطية التكلفة الكلية للأصل عن طريق بيعه أو إعادة تأجيره. وإذا ما تقادم الأصل بسبب التطور التكنولوجي او لم تعد المؤسسة المستأجرة بحاجة إليه فيمكنها إلغاء هذا العقد استنادا إلى بنود الإلغاء الموجودة فيه، مما يجنبها خطر التقادم التكنولوجي أو الالتزام بشراء أصل لم تعد بحاجة إليه إطلاقا. [1]

- **الاستئجار المالي :**

في هذا النوع من عقود التأجير المؤجر لا يتولى خدمة او صيانة الأصل كما ان العقد غير قابل للإلغاء ويتم تغطية الأصل بالكامل خلال مدة استئجاره.

وبهذا فالاستئجار التمويلي يختلف تماما عن الاستئجار التشغيلي ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

[1] مايكة زغيب، **اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة دكتوراه، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف،2006، ص 41

جدول رقم (1): الاختلافات بين قرض الايجار التمويلي والتشغيلي

عناصر المقارنة	التأجير التمويلي	التأجير التشغيلي
مدة العقد	مدة العقد طويلة تصل الى ما يقارب العمر الافتراضي للأصل.	مدة العقد قصيرة لا تتجاوز الفترة التي يحتاج فيها المستأجر الاصل لآداء عمل معين وعادة ما تجدد سنويا.
مسؤولية تقادم الاصل	يتحمل المستأجر مسؤولية عدم صلاحية الاصل سواء بالاهتلاك أو التقادم.	يتحمل المؤجر مسؤولية عدم صلاحية الاصل سواء بالاهتلاك أو التقادم.
الصيانة والتأمين	المستأجر يتحمل تكاليف صيانة وإصلاح الاصل وكذا تكلفة التامين عليه خلال فترة التعاقد.	المؤجر يتحمل تكاليف الصيانة وإصلاح الاصل وتكاليف التامين عليه خلال فترة التعاقد مالم ينص عقد الاتفاق على غير ذلك.
العلاقة بين المؤجر والمستأجر	تكون العلاقة بينهما معقدة ومتشابكة ولذلك تحتاج لقانون ينظم هذه العلاقة ويحافظ على حقوق كل طرف فيها وهذا بسبب طول فترة التعاقد والأهمية النسبية للقيمة.	العلاقة بين المؤجر والمستأجر تتسم بالسهولة ولا تثير مشاكل قانونية وذلك لقصر فترة التأجير.
مآل الملكية	يكون المستأجر أمام ثلاث اختيارات ان يجدد العقد أوينهيه، أو يشتري الاصل.	لا يجوز للمستأجر ملكية او شراء الاصل في نهاية المدة، بل يرجع الاصل الى المؤجر مرة اخرى.
الغاء التعاقد	لا يجوز الغاءه خلال المدة المتفق عليها من قبل الطرفين.	يجوز الغاء العقد من قبل المستأجر خلال فترة التعاقد وفي هذه الحالة يلتزم بسداد الايجار عن فترة استغلال الاصل مع تطبيق ما اتفق عليه في هذه الحالات.

المصدر: سوسن زيرق، مرجع سبق ذكره، ص 18

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

هـ- الشروط القانونية لإعداد عقد قرض الإيجار في الجزائر: إن اعداد وتحرير عقد قرض الإيجار يجب أن يتم بطريقة وكيفية سليمة تسمح بـ :[1]

- انتفاع المستأجر بالأصل المالي محل الإيجار خلال فترة زمنية محددة وبسعر متفق علية مسبقا،

- لا يمكن إلغاء عقد الإيجار إلا باتفاق المؤجر والمستأجر معا، وبهذا فإن المؤجر يضمن قبض مبلغ معين من الإيجار لمدة تكون غير قابلة للإلغاء؛

- يسمح للمستأجر في حالة قرض الإيجار المالي وبعد انقضاء مدته و باكتساب الأصل المؤجر مقابل قيمة متبقية مع خيار إعادة الأصل للمؤجر أو إعادة تجديد عقد الإيجار؛

هذا ويحوي عقد قرض الإيجار بحسب القانون من جهة بنود ملزمة تتعلق بـ :

- مدة الإيجار الموافقة للفترة غير القابلة للإلغاء والتي عادة ما توافق المدة المتوقعة للعمر الاقتصادي للأصل المؤجر حيث أن أي فسخ للعقد خلال هذه الفترة من قبل أي طرف يمنح للطرف الآخر حق التعويض الذي قد يحدد ضمن العقد، أما في حالة إذا ما تسبب المستأجر في فسخ العقد فيلتزم بتعويض المؤجر؛[2]

- مبلغ الإيجار ويتضمن حصص متساوية من سعر شراء الأصل، بالإضافة إلى القيمة المتبقية وأعباء استغلال الأصل وهامش يطابق الأرباح المكافئة للمخاطر المرتبطة بالقرض

- القيمة المتبقية وتحدد بالتراضي بين طرفي العقد؛

- خيار الشراء وهي الخيارات الثلاثة المعروفة دوليا.

ويحوي أيضا عقد قرض الإيجار بنود اختيارية كتلك المتعلقة بالتزام المستأجر بمنح ضمانات عينية أو فردية وبإعفاء المؤجر من الالتزامات التي يتحملها كالصيانة و الإصلاحات مع بإمكانية المستأجر بمطالبة المؤجر بتبديل الأصل المؤجر لاعتبارات معينة.

[1] المادة رقم 10 من الأمر 96-09 المتعلق بالإعتماد الإيجاري في الجزائر
[2] المادة رقم 13، نفس المرجع السابق.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

و- التمويل بالاستئجار.....المزايا والعيوب

- **مزايا التمويل بالاستئجار** يمكن تناول هذه المزايا كما يلي:

جدول رقم (2): مزايا التمويل بالاستئجار

المزايا من وجهة نظر المؤجر(المؤسسة المؤجرة)	المزايا من وجهة نظر المستأجر
⊂ الفائدة الاساسية التي تحظى بها المؤسسات المؤجرة هي حق الملكية التي تعتبر ضمانا لها وتأمينا حقيقيا للاستثمار المؤجر وهذا ما يميزها عن مؤسسات القرض الاخرى بحيث تستطيع استيفاء حقوقها كاملة من قبل المستأجر أو قبل افلاسه. ⊂ المؤجر يستفيد من فرص تخفيض الضريبة على الارباح أو التخفيض من الاعباء الجبائية. ⊂ يحرص المؤجر على صيانة وتامين الاستثمار تكون على عاتق المستأجر وهذا خوفا من تعرضه الى مخاطر السوق، وبالتالي يستفيد المؤجر من صيانة تامين التجهيز لأنه بمثابة ضمان استرجاع الاستثمار بحالة جيدة.	⊂ التمويل الكلي للاستثمار ونقصد به ضمان تمويل هذا الاستثمار بنسبة 100 % دون مساهمة المستأجر بأمواله الخاصة وهذا ما لا يوجد عادة في اساليب التمويل الاخرى. ⊂ الحفاظ على الهيكل المالي للمؤسسة المستأجرة حيث بإمكانها حيازة الاصول اللازمة دون حاجة الى تجميد سيولتها مما ينتج عنها فرصة لاستخدامها في مجالات دون وقوع اي من حالات عدم التوازن في الهيكل المالي للمؤسسة. ⊂ إن استخدام التمويل بالاستئجار يمنح المستأجر قابلية الاقتراض باعتباره التزاما خارج الميزانية وهذا لا يغير القراءة الاولية لميزانيته وجداول الحسابات الاخرى التي تعتمد عليها المصارف لتقديم قروض مصرفية تقليدية، لكن هذا غير معمول به حاليا حيث اصبحت المؤسسات المالية والمصرفية تراقب التزامات التمويل الاستئجاري قبل منحها القرض لأية مؤسسة مما يلزمها بعرض ملحقات خارج الميزانية (قيمة الاقساط الايجارية غير المسددة مع ذكر تاريخ نهاية العقد).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

➲ عندما يقرر المستأجر شراء الاستثمار في نهاية مدة العقد يتحمل هذا الاخير انخفاض القيمة بفعل التقادم بالإضافة الى تحمله لمخاطر تكنولوجية وهذا على عكس المؤجر الذي يتجنب هذه المخاطر.	➲ يمنح المستأجر تسهيلات من بينها وفاء الالتزام لكن بالتقسيط، حيث يدفع هذا الاخير قيمة الاستثمار الذي هو تحت تصرفه على شكل دفعات (اقساط إيجارية) دون أن يدفع مبلغا كبيرا فور الحصول عليه. ➲ كما يستفيد المستأجر من مزايا اخرى تتمثل في خدمات ادارية مثل: السهولة والسرعة في الحصول على هذا التمويل بحيث يستغرق مدة لا تفوق (15) يوما للإجابة على الطلب وتحقيق العقد، الاعفاء من تسجيل بعض الخطوات المحاسبية كجدول الاستهلاك حيث يعفى المستأجر من اعداده او لا يكون ملزما بإعداده على مستوى المحاسبة العامة ولاسيما انها عبارة عن اعباء استغلال تخصم مباشرة من المبلغ الخاضع للضريبة

المصدر: قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 324، 325، بتصرف من الطالبة.

- **عيوب القرض الايجاري ومشاكله:**

بالرغم من أهمية التمويل بالاستئجار سواء بالنسبة للمؤجر أو المستأجر كما تم تناوله إلا أنه في حقيقة الامر لهذا النوع من مصادر التمويل عيوب ومشاكل يجب تشخيصها سواء ما يتعلق منها بالمؤجر أو المستأجر كما يلي :

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم (3): عيوب القرض الإيجاري ومشاكله

العيوب بالنسبة للمؤجر	العيوب بالنسبة للمستأجر
على الرغم من وجود ضمان قوي للمؤجر يضمن له حق استرجاع الاستثمار والمتمثل في الملكية القانونية لهذا الاخير إلا انه معرض لصعوبات ومخاطر تهدد سير عملياته وحياة مؤسسته، هذه المخاطر تعتبر عيوبا بالنسبة للمؤجر وهي كالآتي: - في حالة افلاس المستأجر اثناء الإيجار من حق المؤجر استرجاع استثماره وبيعه في السوق فرأس المال المتبقي وغير المستهلك من طرف الاقساط الايجارية يكون حتما اقل من القيمة السوقية للاستثمار، فهنا يواجه المؤجر خطر مقابل انخفاض قيمة راس المال المتبقي. - عند نهاية مدة العقد وإرجاع المستأجر الاصل للمؤجر يجب ان تكون القيمة المتبقية المالية تساوي القيمة السوقية، وهذا تفاديا لتحمل الخسارة من طرف المؤجر وإلا واجه خطر القيمة المتبقية.	عندما يلجا المستأجر الى عملية التمويل بالاستئجار فهو يخضع الى اعباء وتكاليف مالية كبيرة غير قابلة للإلغاء في المدى الطويل، لذا فهو يواجه صعوبات ومخاطر وخاصة المؤسسات ذات المردود المنخفض وابرز هذه العيوب ما يلي: - التكلفة المرتفعة التي تشكل عائقا كبيرا وعاملا اكثر سلبية بالنسبة للمستأجر، فمبلغ الاقساط الايجارية التي يدفعها هذا الاخير تتضمن كلا من تكلفة راس المال المستثمر، مكافاة الخدمة المقدمة المتمثلة في سرعة التمويل الكامل. - تحديد المسؤولية التي تعتبر من العيوب الخاصة عندما يحدث عدم توافق استثمار المؤجر مع المميزات التقنية المطلوبة فيصبح المستأجر مضطرا لدفع أقساط إيجارية حتى نهاية مدة العقد بحجة ان المؤجر غير مسؤول عن العيوب الخفية للاستثمار.

المصدر:قاسم نايف علوان، نفس المرجع السابق، ص 327-328، بتصرف من الطالبة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: القروض المصرفية بين الخصائص والأهمية

تتميز القروض المصرفية بخصائص عديدة، كما أن لها أهمية كبيرة سواء على المستوى الكلي، أو الجزئي.

أولا: خصائص القروض المصرفية: تتميز القروض المصرفية بالخصائص التالية:

1- المبلغ: يمثل قيمة القرض أو الأموال التي يمنحها البنك للعميل.

2- المدة: هي الفترة التي يضع فيها البنك المال في حوزة عميله، وبعد نهاية هذه الفترة يكون المستفيد من القرض ملزما بالتسديد وهي تصنف الى ثلاثة أقسام:

2-1- المدة القصيرة: لا تتجاوز 12 شهرا.

2-2- المدة المتوسطة: تتراوح بين سنتين الى سبع سنوات.

2-3- المدة الطويلة: تتراوح بين سبع سنوات الى 20 سنة.

3- سعر الفائدة: هو أجرة المال المقترض أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر وهو عائد الزمن عند اقراض البنك الاموال لعميله.

4- الضمانات: تتمثل في القيم المادية التي يقدمها العميل على شكل رهن وفي حالة عدم قدرته على سداد ديونه يحق للمؤسسة المقرضة التصرف في تلك المرهونات وبيعها واسترجاع اموالها.

ثانيا: أهمية القروض المصرفية

إن التطورات التكنولوجية والاقتصادية اعطت القروض اهمية كبيرة وواضحة من خلال قدرتها على توفير الاموال اللازمة وتعبئتها للقيام بممارسة الانشطة الإنتاجية والاستهلاكية وأنشطة التداول والتوزيع لدفع النشاط الاقتصادي نحو العمالة الكاملة ويمكن تلخيص هذه الاهمية فيما يلي:

1- زيادة الانتاج:

تحتاج المشروعات الاقتصادية الكبيرة والجديدة منها والقائمة الى موارد مالية مستمرة وضخمة تفوق الموارد الذاتية للمؤسسات لذلك تلجا تلك المؤسسات الى الاقتراض من البنوك او اصدار سندات وطرحها للجمهور.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- زيادة الاستهلاك:

يؤمن القرض للمستهلكين ذوي الدخول الضعيفة الحصول على بعض السلع الاستهلاكية ودفع قيمة القرض عند ارتفاع دخلهم في المستقبل كما يساعد القرض الاستهلاكي في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ممل يؤدي الى زيادة حصة السوق وزيادة حجم الانتاج ودعم الاقتصاد الوطني.

3- توزيع الموارد المالية:

يلعب القرض دورا هاما في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهاز المصرفي بين مختلف القطاعات الاقتصادية بما يضمن الاستخدام الكفء لهذه الموارد من خلال توزيعها على جميع المشاريع وفقا لاحتياجاتها بما يحقق نمو اقتصادي متوازن يخدم كل من السياسة الائتمانية والاقتصادية.

4- تشغيل الموارد العاطلة:

يمكن الاستفادة من الأموال العاطلة وتشغيلها بصفة مؤقتة من خلال التمويلات القصيرة وبهذا فالمقترض يدفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق له دخلا مربحا في المقابل فان المقرض يحصل لقاء استعماله لتلك الموارد على دخل

المطلب الرابع: مزايا وعيوب القروض المصرفية

أولا: مزايا القروض المصرفية:

تعتبر عملية منح القروض من الوظائف الهامة التي يؤديها البنك، حيث يحصل على أرباحه من خلال قيامه بهذه الوظيفة مما يجعلها تتمتع بمزايا ايجابية عديدة أهمها:

- تساعد القروض التي تمنحها البنوك على تمويل المشروعات الإنتاجية التي يرغب رجال الأعمال في إقامتها في حالة عدم توفر رؤوس الأموال الكافية لذلك، و تظهر أهميته أكثر في تمويل المشاريع الضخمة التي ينتج عنها تطور الأوضاع الاقتصادية،

- يستطيع البنك أن يمنح عملاءه قروضا بأحجام مختلفة، تتجاوز مقدار ما يودع لديه من ودائع، لما تتمتع به هذه البنوك التجارية من قدرة فائقة على خلق الائتمان؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– تشجع القروض الأفراد و المشروعات على التحلي بالسمعة المالية و التجارية الحسنة، فالبنوك تمنح القروض للأفراد و المشروعات الذي تثبت قدرتهم التجارية و الاجتماعية على الإنتاج و العطاء و تقديم الجديد، و من يتمتع بالسمعة الطيبة و من يثبت قدرته على الوفاء بالالتزامات في مواعيدها المحددة؛

– قد يتعرض الاقتصاد الوطني إلى حالة من الكساد و الركود الاقتصادي تنعكس على الأفراد والمشروعات الإنتاجية فيتعرضون خلالها للحرج المالي و الخسائر و الإعسار، و عندما تقدم البنوك القروض إلى مثل هؤلاء الأفراد و المشروعات الإنتاجية، فإنها تعمل على إنقاذهم من الانهيار والإفلاس وبذلك تعمل القروض على تقوية ودعم المشاريع الاستثمارية لتجاوز هذه المرحلة.[1]

ثانيا: عيوب القروض المصرفية: بالرغم من وجود مزايا ايجابية للقروض إلا أن الأمر لا يخلو من بعض السلبيات نذكر منها:

– إن سعي البنوك التجارية إلى تحقيق الربح يدفعها إلى زيادة حجم القروض الممنوحة للعملاء بشكل كبير ، فينتج عنه إسراف في هذه العملية إلى مستوى يتجاوز الحد اللازم لتسيير العمليات و المبادلات الاقتصادية ،مما قد يسبب ارتفاعا في المستوى العام للأسعار و يؤدي إلى ظهور التضخم، و ما ينجم عنه من آثار اقتصادية سيئة؛

– إن انخفاض تكاليف الحصول على القروض، و سهولة الحصول عليها يدفعان الأفراد و رجال الأعمال إلى زيادة نفقاتهم الإنتاجية و الاستهلاكية و المبالغة فيها مما يؤدي إلى حالة من الإسراف والتبذير لا مبرر لها. و في أغلب الأحيان يصعب تسديد القرض و الفائدة؛

– قد تمنح قروض بمبالغ نقدية ضخمة للشركات الكبرى التي تتميز بمركز تجاري أو إنتاجي قوي، الأمر الذي ينتج عنه زيادة قوة المركز الاقتصادي الاحتكاري لهذه الفئة، مما يدفعهم لاستغلال مركزهم لخدمة مصالحهم الذاتية دون العمل على تحقيق المصلحة العامة للاقتصاد و المجتمع؛

– إن منح قروض من أجل دعم مشروعات اقتصادية ضعيفة ذات كفاءة إنتاجية ضعيفة ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني و المجتمع ككل .

[1] شامية أحمد زهير، **النقود والمصارف**، الطبعة الاولى، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1993، ص 241.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: السياسة الإقراضية في البنوك التجارية

حتى يستطيع البنك تحقيق أهدافه ويجنب نفسه من المخاطر التي قد تهدده عليه وضع سياسات فعالة ومحكمة وتكون مراعية لجميع النواحي، ومن بين هذه السياسات التي يضعها البنك هي السياسة الإقراضية التي هي أساس تسيير القروض.

المطلب الأول: مفاهيم حول السياسة البنكية

أولا: تعريف السياسة البنكية

تعرف السياسة البنكية بأنها: " مجموعة من القواعد العامة توضع بمعرفة المديرين في المستويات الإدارية العليا لتوجيه و ضبط الأعمال التي تتم في المستويات الإدارية الأدنى، فالسياسة البنكية بمثابة خرائط تبين الطريق أمام المرؤوسين و هي بهذا تقلل من الأسئلة التي توجه إلى الرؤساء في المسائل المماثلة."[1]

ثانيا: الشروط الواجب توافرها في السياسة البنكية

حتى تكون السياسة البنكية فعالة يشترط توافر مجموعة من الشروط أهمها:

- يجب أن تعكس الأهداف الموضوعة وتعمل على تحقيقها؛
- يجب أن تتميز بالواقعية والمرونة وتكون فعالة عند التطبيق، بحيث إذا تغيرت الأهداف أمكن تعديلها وتطويرها؛
- عليها أن تكون واضحة ومحددة بدقة من أجل سهولة فهمها من قبل المعنيين بها؛
- توفير الثقة اللازمة والكافية لمن يقوموا بتطبيقها وذلك من خلال اتصافها بالثبات والاستقرار والعدالة والإنصاف؛
- أن تتصف بالانسجام مع بعضها البعض ومع احتياجات البيئة التي يعمل فيها البنك.

ثالثا: أنواع السياسات في البنوك التجارية

تتمثل السياسات الرئيسية التي تحكم الأنشطة الأساسية للبنوك التجارية في:

[1] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره ، ص 103 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- سياسة جدب الودائع :

الوديعة هي مبلغ من المال يودع لدى البنك ويكون لصاحبه الحق في استرداده في تاريخ لاحق، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الودائع: ودائع تحت الطلب (ودائع جارية)، ودائع التوفير ودائع لأجل.

ويقصد بالودائع الجارية أو ودائع تحت الطلب "تلك الودائع التي يكون لصاحبها حق السحب منها نقدا أو بموجب شيك في أي وقت"[1]، بينما لا يكون له الحق في الحصول على فوائد أما ودائع التوفير وودائع لأجل فلا تعطي لصاحبها الحق في السحب بموجب شيكات غير أنها تعطيه الحق في الحصول على فوائد.

إن سياسة جدب الودائع في البنوك التجارية قد تأثرت بهدف الربحية، فعندما كانت أسعار الفائدة منخفضة على القروض ركزت البنوك على الودائع تحت الطلب التي لا يدفع عنها فوائد، وعندما بدأت الودائع (باعتبارها المصدر الأساسي لتمويل الاستثمارات) في التسرب لجأت البنوك إلى جذب ودائع التوفير والودائع لأجل كما لجأت إلى جذب الودائع من الأفراد، كذلك تأثرت تلك السياسات بهدف السيولة، فالاتجاه إلى جذب ودائع التوفير والودائع لأجل نجم عن رغبة في تحقيق الاستقرار والثبات في حركة الودائع.

2- سياسة الاستثمار في الاوراق المالية:

تؤثر الأهداف الثلاثة للبنوك التجارية (الربحية والسيولة والأمان) على تشكيل السياسات الرئيسية للاستثمار في الأوراق المالية، فعندما يوجه البنك جزء من موارده الى استثمارات قصيرة الأجل فهذا من أجل تحقيق هدفي السيولة والأمان لأن هذه الأوراق يسهل تحويلها إلى نقدية، كما أنها تتعرض لحد أدنى من الخسائر الرأسمالية، وعندما يقوم بشراء أوراق مالية يكون الهدف تحقيق الربحية و السيولة، لأن الحصول على موارد مالية إضافية من مصادر تمويل مستحدثة ناجم عن رغبة في تحسين مركز السيولة الى جانب تحقيق المزيد من الأرباح باستثمار تلك الموارد.

[1] حمزة محمود الزبيدي، **ادارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2004، ص 107

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- سياسة الاقراض:

إن ضخامة حجم الاستثمار في القروض يقتضي ضرورة وضع سياسات مكتوبة للإقراض تضمن سلامة الأموال المستثمرة، كما تضمن تحقيق عائد يتلاءم مع المخاطر التي ينطوي عليها قرار الإقراض. عادة ما تتعلق السياسات الرئيسية للإقراض بمسائل هامة مثل حجم الأموال المتاحة للاقتراض و التشكيلة التي تتكون منها محفظة القروض، و المستويات التي من سلطتها اتخاذ قرار الإقراض، شروط التعاقد، متابعة القروض ... [1]

المطلب الثاني: ماهية السياسة الاقراضية

لابد لكل بنك تجاري عند تعامله مع القروض أن يكون لديه سياسة إقراضية جيدة تعتبر بمثابة المرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف.

أولا: تعريف السياسة الاقراضية

يمكن تعريف سياسة الإاقراض بأنها: " مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها [2] .

ثانيا: أهداف السياسة الإقراضية

- تمنع الاختلاف حول اتخاذ القرارات في البنك، حيث تسمح بتنسيق الفكر و الفهم بين البنك و عملائه؛
- تهدف إلى ترشيد القرار الائتماني للبنك حيث تساعد السياسة على تحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها؛
- تساعد على التقليل من الخسائر و تقوم بضمان العائد المناسب للبنك و زيادة الأرباح وبالتالي تساعد على نموه و استمراره ؛
- تهدف إلى خدمة المجتمع فتساعد بطريقة غير مباشرة في حماية المجتمع من الانحرافات الأخلاقية؛
- تساعد على تنمية الاقتصاد الوطني و إحداث الانسجام بين البنك و الدولة؛

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 215
[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 118

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثالثا: الشروط الواجب توافرها في السياسة الإقراضية الجيدة

حتى تكون السياسة الإقراضية جيدة ينبغي أن تستوفي مجموعة من الشروط أهمها :[1]

- أن تكون مكتوبة حتى يسهل الالتزام بها و الرقابة على تنفيذها؛
- أن تعمل على جذب أكبر قدر من القروض، و من أنواع مختلفة من المقترضين ؛
- أن تضمن سلامة الأموال المستثمرة، و ذلك عن طريق الاختيار الجيد للعملاء؛
- أن تعمل على تحقيق عائد مناسب يتلاءم مع المخاطر الناجمة عن عملية منح التسهيلات؛
- أن توفر السيولة للبنك حتى تضمن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين؛
- أن تتأكد من كفاية التدفقات النقدية الواردة للمشروع من هذه التسهيلات؛
- أن يكون التعامل مع المقترض على أساس علاقة الشراكة بينه و بين المصرف ، و أن لا يتعامل معه بأسلوب المتربص له، فينقض عليه عند عجزه عن الوفاء بالدين بالدعاوى و تصفية الرهونات؛
- أن يعمل المصرف مع العميل المتعثر في السداد على أساس التعاون للخروج من الأزمة، فيقدم له المشورة و النصيحة حتى يتجاوز الأزمة.

المطلب الثالث: مكونات السياسة الإقراضية

تحتوي السياسة الإقراضية على المكونات التالية:

أولا: تحديد الحجم الاجمالي للقروض:

يقصد به إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل، وكذلك إجمالي القروض التي يمكن أن يمنحها للعميل الواحد، وعادة ما تتقيد البنوك في هذا المجال بالتعليمات والقواعد التي يصنعها البنك المركزي[2] .

ثانيا: تحديد المنطقة التي يخدمها البنك :[3]

يتوقف حجم المنطقة التي يغطيها نشاط الاقراض في البنك وفقا لمجموعة من العوامل، في مقدمتها حجم الموارد المتاحة والمنافسة التي يلقاها البنك في المناطق المختلفة، فضلا عن طبيعة

[1] هشام جبر، مرجع سبق ذكره، ص 223-224 .
[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 119.
[3] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **ادارة المنشآت المتخصصة**، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 82

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المناطق المختلفة وحاجة كل منها للقروض، ويضاف الى ذلك مدى قدرة البنك على التحكم في ادارة هذه القروض والرقابة عليها.

ثالثا: تحديد أنواع القروض

من المكونات الأساسية لسياسة الإقراض في البنك التجاري النص على القروض التي يتعامل فيها البنك، وبذلك يتم الفصل المبدئي بين المقبولة أي التي تتماشى مع سياسة البنك تتم دراستها والتركيز عليها أما القروض التي تخالف سياسة البنك لا تتم دراستها أو منحها.

رابعا: تحديد سلطات منح القروض

يتم وضع حد معين للمبالغ التي يكون لكل من المسؤولين عن الإقراض سلطة الموافقة عليها عند المستويات الإدارية المختلفة، و يمكن التفرقة بين نوعين من البنوك:[1]

1- البنوك ذات الوحدة الواحدة : حسب هذا النوع من البنوك فان الموظف المختص بالقروض هو الذي يباشر عملية إقراض العملاء ، حيث يكون مقيد بحد معين لقيمة القرض الواحد و في حالة تجاوز هذا الحد يرجع القرار لكبار الموظفين المختصين في الإقراض.

2- البنوك ذات الفروع : في هذا النوع من البنوك تتدرج سلطة منح القروض من رئيس مجلس الادارة الى مدير الائتمان الى مدير الفرع، أي قدر من اللامركزية وبالتالي يكون لكل مدير فرع حد معين لمبلغ القرض الذي يمكنه الموافقة عليه، وما يزيد عن هذا الحد يرفع إلى المركز الرئيسي سواء كان المختص بالموافقة مدير عام للائتمان أو لجنة القروض أو رئيس مجلس الإدارة.

خامسا: تحديد سعر الفائدة على القروض

يعتبر الدخل المتولد عن عملية الاقراض من الأمور الهامة بالنسبة للبنك، وبالتالي يحظى تحديد سعر الفائدة على القروض بإحكام كبير وتتأثر أسعار الفائدة على القروض بعوامل كثيرة منها، أسعار الفائدة السائدة في السوق، ودرجة المنافسة بين البنوك، وحجم الطلب على القروض وحجم الأموال المتاحة لدى البنوك، وتكلفة إدارة القروض وأسعار الفائدة على الودائع، وسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي المركز المالي للعميل المقترض، درجة المخاطرة التي يتضمنها القرض حجم القرض، أجل القرض، وما إذا كان القرض بضمان أم بدون ضمان.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 120-121

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وعندما يقوم البنك بتحديد سعر الفائدة على القروض التي يمنحها فان ذلك لا يعني بالضرورة أن يحدد نسبة عينية أو نسب عينية لسعر الفائدة على القروض ولكنه قد يكتفي بتحديد أساس حساب هذا السعر، وبعبارة أخرى فان البنك قد يضع مدى معين لسعر الفائدة على القروض استرشادا بسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي بالإضافة إلى سعر الفائدة على الودائع بحيث يختلف سعر الفائدة طبقا لنوعية القرض أو نوعية العميل المقترض.

سادسا: تحديد استحقاق القروض

يعتمد أجل القرض على حاجة المقترض و الظروف الاقتصادية، و كلما طال أجل القرض زادت مخاطره الائتمانية بسبب تأثيره على سيولة البنك. و يجب أن تسمح السياسة الإقراضية بتجديد أجل القروض القصيرة في الحالات الاستثنائية. و على البنك أن يأخذ بعين الاعتبار عند دراسة طلب القرض أن يكون الغرض من القرض قادرا على سداد القرض . [1]

سابعا: تحديد الضمانات التي يقبلها البنك

لغرض تسهيل الإقراض و تقليص المخاطرة و تحقيق نوع من المعاملة السوية فإن السياسة الإقراضية يجب أن تشمل تحديد طبيعة الضمان و أنواعه المقبولة و نسبة القروض إلى قيمة الضمانات المرهونة (حسب أنواعها)، و إجراءات مراقبة تلك الضمانات لئلا تنخفض قيمتها خلال مدة القرض. [2]

ثامنا: معايير أهلية العميل للاقتراض

يعني ذلك تحديد القواعد التي يتم بناء عليها تقييم قدرة العميل على رد القرض والفوائد في مواعيد استحقاقها ومدى رغبته في ذلك، ويعتبر هذا العنصر من أهم عناصر سياسة الاقتراض حيث يتوقف عليه عنصر عملية الاقراض بأكملها من حيث إمكانية استرداد البنك لأمواله من عدمه، والمقصود بقدرة العميل هنا قدرته على سداد القرض وفوائده من إيرادات نشاط هذا المقترض وتشمل القواعد التي تحكم تقييم أهلية المقترض للاقتراض النواحي التالية:

- سمعة العميل؛

- مدى مكانة مركزه المالي؛

[1] هشام جبر، مرجع سبق ذكره، ص 232
[2] محمد سعيد سلطان، **ادارة البنوك**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1993، ص 403

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– مدى كفاية ايراداته لسداد القرض وفوائده؛

تاسعا: سجلات القروض

تقوم سياسة الاقراض بوضع النماذج والسجلات المطلوب استيفاؤها أو الاحتفاظ بها، مثل طلب القرض، مذكرة استعلام عن عميل، ميزانيات العملاء والحسابات الختامية وعدد السنوات، تقارير المراجع الخارجي، سجل تاريخي بنمط العميل في تسديد القروض في الماضي، نمادج متابعة القروض.

عاشرا: نظام متابعة القروض وكيفية معالجة القروض المتعثرة

في هذا الاطار تحدد سياسة الاقراض الاجراءات الواجب اتباعها ليس فقط في منح القرض ولكن أيضا في متابعة تحصيله وتحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط والحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر، والحالات الواجب تحويل الموضوع للقضايا وكيفية عرض وتبويب القروض المتعثرة على الادارة العليا.

إحدى عشر: تحديد نسبة القروض الى الودائع

أي ربط الحجم الكلي للائتمان الذي يرغب البنك في منحه خلال الفترة المقبلة، كأن تقول السياسة بأن حجم التسهيلات المنوي منحها يجب أن لا يتجاوز 70% من الحجم الكلي للودائع، وهذه السياسة تعطي مرونة للبنك فكلما زاد حجم الودائع، كان بمقدور البنك ان يزيد حجم التسهيلات.

إثني عشر: التسهيلات الائتمانية

يقصد بها الحد الأقصى من الأموال التي يمكن البنك أن يمنحها لعملائه خلال فترة زمنية محددة. في حالة تغير الحالة المالية للمقترض أو استخدام الأموال لغير الغرض الممنوح له يحق للبنك إيقاف صرف التسهيلات للعميل .

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية

تتأثر السياسة الإقراضية بمجموعة من العوامل أهمها:

أولا: رأسمال البنك

يستخدم رأسمال البنك و الاحتياطات كحاجز يمنع من تعرض البنك لخسائر، فكلما زاد رأس المال و الاحتياطات زادت قدرة البنك على تحمل الخسائر، و كذلك يساعده على نشر الثقة لدى المودعين و جلب عملاء جدد بحيث يكون قادر على تسديد التزاماته .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: الظروف الاقتصادية العامة

كلما زاد استقرار الاقتصاد القومي و اقتصاد المنطقة التي يعمل فيها البنك، كلما استطاع البنك أن يتساهل في منح القروض، كما تؤثر حالات الرواج و الكساد بشكل مباشر على حجم النشاط البنكي في مجالات الإيداع و الإقراض .

ثالثا: حاجات المنطقة التي يخدمها البنك

إن السياسة الإقراضية تختلف حسب المنطقة التي يتواجد فيها البنك و احتياجات سكانها فالمنطقة يمكن أن تؤثر على نوعية القروض الممنوحة، مثلا وقوع البنك في منطقة زراعية تكون معظم قروضه لتمويل النشاط الزراعي، و بضمان محاصيل زراعية .

رابعا: سياسات البنك المركزي و السلطات النقدية[1]

تؤثر السياسات التي يتبعها البنك المركزي في تحديد نوعية و حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك، ويتبع في ذلك مجموعة من أدوات الرقابة التي تؤثر على حجم الائتمان من أهمها التحكم في نسبتي الاحتياطي القانوني و سعر الخصم، حيث يؤدي زيادة نسبة الاحتياطي إلى تخفيض الأموال المتاحة للبنوك المخصصة للتوظيف و العكس صحيح . هذا و يؤثر سعر الخصم في إمكانية البنك في الحصول على موارد إضافية عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية الموجودة لديه إذ أن رفع الخصم يزيد من تكلفة القروض و يرفع أسعار الفائدة عليها و بالتالي يقلل من قدرة البنك على منح القروض.

خامسا: حجم الودائع و نوعيتها و طبيعتها

استقرار الودائع أهم خاصية تؤثر على سياسة البنك في توظيفها، و بالتالي في سياسته للإقراض حيث أن تاريخ استحقاق الودائع يؤثر في حجم و نوعية القروض، لأن إدارة البنك تسعى لمقابلة القروض طويلة الأجل بودائع طويلة الأجل، و القروض قصيرة الأجل بودائع قصيرة الأجل . فالبنك بحاجة إلى سياسة إقراضية تحافظ على ودائعه في وتيرة مستقرة .

سادسا: احتياجات السيولة في الأجلين القصير و الطويل

تعتبر السيولة من الأهداف ذات الأولوية في البنك، فاحتفاظ البنك بالأموال سواء في صورة نقدية أو في صورة أصول سائلة يكون بذلك قد قلل من حجم الأموال المتاحة للإقراض.

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **اقتصاديات النقود و البنوك (الأساسيات و المستحدثات)** ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2008، ص 147 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

سابعا: متطلبات الربحية[1]

نظرا لأن الأرباح لازمة لنجاح البنك بصفته منظمة أعمال تهدف إلى الربح، فإنها عامل مهم في رسم سياسة الإقراض . فالبنوك التي تسعى إلى زيادة أرباحها أو التي هي بحاجة إلى الأرباح أكثر من غيرها تنتهج سياسة إقراضية متساهلة رغم ما يتحمله البنك لقاء ذلك من مخاطر إضافية . و يجب على مثل هذا البنك تدعيم احتياطاته الثانوية و تقليل آجال استثماراته خاصة إذا ما عزم على زيادة آجال قروضه فوق المعدل المعتاد .

ثامنا: تكلفة الموارد

إن حجم القروض الممنوحة من البنوك تدل على قدرته على توفير الموارد اللازمة، و عليه أن يوافق بين تكلفة الأموال المودعة و العائد المحقق من القروض . و كلما زاد حجم البنك كلما كانت لدى الإدارة مرونة أكبر في توظيف الموارد بصورة أفضل من البنوك الصغيرة .

تاسعا: تنافس البنوك مع بعضها و مع المؤسسات المالية الأخرى

عندما تقل المنافسة بين البنوك يقل تزاحمها للحصول على العملاء و تكون أكثر تشددا في قروضها، و العكس صحيح . و يحدث ذلك أيضا عند المنافسة بين البنوك من ناحية و مؤسسات الوساطة المالية من ناحية أخرى .

عاشرا: قدرة موظفي البنك المسؤولين عن عمليات الإقراض

إن السياسة الإقراضية تأخذ بعين الاعتبار ما يتوفر لدى البنك من قدرات و مهارات و خبرات حيث يستلزم قيام موظفون متخصصون في مجال الإقراض بتحليل وضعية العملاء و منح القروض. وكلما زاد تخصصهم و نمت خبراتهم كلما استطاعوا اختيار عملاء أفضل و توصلوا إلى تقدير أدق للمركز الائتماني للعميل و تمكنوا من مراقبة الإقراض بعد منحه.

[1] محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 394 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: مخاطر القروض المصرفية وضماناتها

على الرغم من أن تقديم القروض يعتبر من الوظائف الأساسية والهامة للبنك وتشكل المصدر الأساسي لدخله، وبقدر ما تكمن أهمية القرض بالنسبة للبنك في هذا المجال بقدر ما يمكن أن تشكل مصدرا للمشاكل المالية التي يمكن أن يقع فيها.

المطلب الأول: مفهوم الخطر المصرفي

هو ذلك الخطر الذي يتعرض له المصرف نتيجة تعامله مع الاخرين أو نتيجة تقديمه الخدمات المصرفية التي منها قبول الودائع ومنح الائتمان، فالخطر المصرفي ينشأ من قبول الودائع والتصرف فيها بمنحها على شكل تسهيلات ائتمانية بأنواعها المختلفة، ومن تم عدم قدرة المصرف على تلبية حاجات المودعين من السحب على الودائع .

المطلب الثاني: أنواع الأخطار المصرفية

بالرغم من الأهمية التي تحظى بها القروض في نشاط البنوك، حيث أنها تمثل المصدر الاساسي لدخلها إلا أنها لا تخلو من المخاطر والتي يمكن إيجازها فيما يلي :[1]

أولا: أخطار مرتبطة بوظيفة الاقراض ذاتها

1- خطر عدم التسديد (خطر عدم القدرة على التحصيل)

يعتبر أهم خطر يتعرض له البنك، فالمقترض قد لا يسدد ما عليه من دين لسبب او لأخر كما يمكن للبنك أن يعجز عن تحصيل أمواله، وتزداد شدة هذا الخطر كلما كانت الاموال مملوكة للغير في شكل ودائع لدى البنك اعتمد عليها في تقديم القروض، وفي هذه الحالة يتحمل البنك تكاليف مضاعفة ناتجة عن عدم تسديد أصل القرض وفوائده، فضلا عن تحمله نفقات عمليات الايداع (الفوائد) والوفاء عند حلول آجالها وهو ما يمكن أن يترتب عليه عسرا ماليا قد يؤدي بالبنك الى حالة الإفلاس أو في أحسن الأحوال قد تسوء سمعته وتهتز ثقته اتجاه زبائنه.

2- خطر تجميد الأموال

وهو الخطر الذي بمقتضاه يجد البنك أمواله مجمدة لدى الغير تبعا لتواريخ استحقاقها ووضعياتها المختلفة فقد يفتح البنك اعتمادا لأحد متعامليه والذي يمكن أن لا يستغل بالكامل وبما أن هذا النوع من

[1] عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-49.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

القروض يعتبر استخداما لأحد موارد البنك والذي تكلفه تسديد فوائد ولأصحابها فانه في مثل هذه الحالة يقع في وضعية تجميد لأمواله، كما أن القرض الممنوح للعميل عادة ما يكون غير قابل لإعادة خصمه لأحد الاسباب التالية:

- موضوع القرض او الغرض من القرض ف حد ذاته؛

- نقص ملف طلب القرض؛

- تأخر في تسديد القرض عن آجاله المحددة مما يترتب عنه تجميد لأموال البنك فضلا عن تحمله نفقات تلك الاموال.

3- خطر السيولة:

وهو خطر النقص في الموارد المالية لدى البنك بحيث يمكن أن يقع البنك في أزمة سيولة مما يترتب عليه عدم قدرته على الوفاء في بالتزاماته المستحقة، وذلك راجع إلى انتهاج سياسة ائتمانية غير رشيدة او لسوء تسيير الموارد المتوفرة لديه، بحيث يحدث عدم توافق زمني بين آجال استحقاق القروض الممنوحة وآجال استحقاق الودائع لدى البنك او بشكل عام يقوم بتوظيف أمواله في أصول ثابتة، أو بالأحرى تتطلب فترة زمنية قد تطول لكي يمكن له ان يحولها بسهولة ويسر الى سيولة كشراء عقارات تقديم قروض طويلة الأجل....)، وفي الوقت ذاته قد يكلف البنك نفسه بتقديم فوائد بمعدلات مرتفعة على الودائع لديه لكسب المزيد من المتعاملين، فضلا عن عدم تمكنه من تدبير الأموال الكافية من السوق النقدي أو المالي عند الحاجة الى ذلك (وضعية أزمة سيولة).[1]

4- خطر معدل الفائدة:

وهو مرتبط بتقلبات سعر الفائدة في الاسواق المالية، فقد يحدث ان يتعاقد البنك على القبول بمعدلات فائدة ثابتة (حاليا) قد تفوق معدلات الفائدة على التوظيفات المالية مستقبلا بالارتباط وتقلبات اسعار الفائدة التي تتحدد في السوق بناء على تفاعل قوى العرض والطلب على الأموال مما قد تكلف البنك خسائر قد تكون فوق طاقته المالية بحيث لا يمكنه تعويضها او تغطيتها بأرباحه الآتية.

[1] فريدة معارفي، صالح مفتاح، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية**، الملتقى الوطني حول مهنة التدقيق في الجزائر- واقع وآفاق- جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 11-12 أكتوبر 2010، ص 6.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5- الخطر الاداري والمحاسبي:

وهو مرتبط بمدى توفر العنصر البشري الكفء في مجال العمل الصيرفي ومدى تتبعه للتكنولوجيا المعاصرة في مجال الصيرفة، او بالأحرى مدى استعداده وقدرته على الصناعة الصيرفية، من حيث الاجراءات الادارية والمحاسبية وقدرته على خلق وتطوير تقنيات التسيير الاداري والمحاسبي وإدخاله للأجهزة المعلوماتية في مجال متابعة وتسيير استخدامات موارد البنك الاساسية بالارتباط والتوقعات حول مستقبل الاوضاع الاقتصادية والمالية، مما يجنبه الوقوع في بعض المشاكل.

6- خطر السحب على المكشوف:

ان السحب على المكشوف يمثل خطر مجحف وهو يؤثر مباشرة على خزينة البنك بالارتباط وحجم وكذا مدة الاموال المجمدة، وعادة ما يتم تقديم هذا النوع من التسهيل (خاصة في الجزائر) دون اي اعتبار لمدى ارتباطه بقضايا الانتاج.

7- خطر البنية المالية للبنك:

وهو ما يمثل خطر التوظيف لأموال البنك في استخدامات مشكوك في تحصيلها او تحويلها الى سيولة بيسر ودون خسارة، او دون عائد او ذات عائد منخفض مما ينعكس سلبا على المصرف ويمثل خطر على الوضعية المالية والتوازن المالي للبنك ذاته.

ثانيا: المخاطر الاقتصادية: إن هذه المخاطر مرتبطة بأحد الأوجه التالية:

1- طبيعة النشاط الممول:

ان البنك قد يمول انشطة مختلفة والخطر هنا يكمن في المتغيرات غير المتحكم فيها في مجال النشاط الممول، كالتغيرات في شروط الاستغلال او الانتاج الناتجة عن تقلبات الاسعار في الاسواق الدولية او الداخلية، نقص التموين بالمواد الاولية أو الوسيطة، ظهور منتجات منافسة (سعر، جودة وكمية) ...الخ وكل ما من شانه ان يؤثر سلبا على نشاط المتعامل موضوع التمويل من طرف البنك، وكل تلك المظاهر تشكل اخطارا بالنسبة للبنك مما تجعله يمتنع عن المخاطرة بأمواله في توظيفات تكون عرضة لعدم قدرتها على السداد.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- العميل أو العملية موضوع التمويل:

هذا الخطر مرتبط بطبيعة العملية المراد تمويلها وكذا مدتها، مبلغها ومدى توفر شروط نجاحها فكلما كانت الشروط مواتية لتنفيذ هذه العملية الممولة كلما قل الخطر الذي يمكن ان يتعرض له البنك كذلك الحال بالنسبة للعميل، والقضية هنا مرتبطة اساسا بالوضعية المالية للعميل وموقعه في السوق الوطني والعالمي فيما يتعلق بنشاطه (صناعة، تجارة، خدمات) وكذا مدى توفره على العنصر البشري النوعي القادر على التسيير وتجنب المخاطر المهنية المتوقعة. فالبنك يكون معرضا للخطر اذا قام بتمويل عميل تنقصه او تنعدم به اغلبية الشروط المنوه عنها، وخاصة ما تعلق بصحته المالية، لذلك فان البنك يكون حذرا جدا في التعامل بالتمويل للعميل او للعملية التي يرى بأنها تتعرض لمثل هذه المخاطر.

3- النشاط البنكي وطبيعة النظام المصرفي:

إن هذا الخطر مرتبط بمدى تمكن البنك من القيام بنشاطه بحرية ودون تدخل السلطات النقدية تمكنه من اتخاذ القرارات بناء على دراسات مالية واقتصادية موضوعية بعيدا عن الاعتبارات الذاتية المحسوبية، كما ان عمل البنك في بيئة مصرفية متطورة وذات ميزة تنافسية كبيرة في النشاط المصرفي تمثل اعظم خطورة للبنك، حيث يكون مهدد في اي لحظة بمغادرة السوق المصرفي او النشاط المصرفي لذلك يجب عليه مسايرة جميع التطورات المصرفية للحفاظ على نصيبه في السوق والعمل جاهدا لتجنب مثل هذا الخطر عن طريق تطوير خدماته المصرفية وقدرته التنافسية في المجال المصرفي.

4- تقلبات اسعار الصرف:

هو ذلك الخطر المرتبط بتقلب او تدهور قيمة ارصدة البنوك من العملات الاجنبية من جهة وكذا تقلب وتدهور قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض، مما يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للقرض عند حلول آجاله كما يمكن أن ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات أو التدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية والتي من شانها ان تؤثر على القيم الحقيقية للقروض الممنوحة كإجراء تخفيض قيمة العملة الذي يمثل خطرا نقديا بالنسبة للبنك، على اعتبار انه يؤدي الى فقدان قيم حقيقية بسبب انخفاض قيمة الوحدة النقدية اداة تقييم القروض.

5- وضعية المستوى العام للأسعار:

ان ارتفاع المستوى العام للأسعار باستمرار يمثل خطرا بالنسبة للبنك على اعتبار انه عند تحديده لسعر الفائدة على القروض الممنوحة يأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم، ومن تم فان عدم استقرار

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

معدلات التضخم تمثل خطرا بالنسبة للبنك قد تؤدي به الى تحمل خسائر كبيرة خاصة اذا ارتفعت معدلات التضخم بنسب تزيد عن معدلات الفائدة على القروض الممنوحة.

ثالثا: الخطر العام

إن هذا النوع من الاخطار يمثل انعكاسا للأوضاع العامة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية سياسية فهو مرتبط بالأزمات مهما كان شكلها أو طبيعتها، فقي قد تؤدي الى وجود صعوبات ومشاكل كبيرة للمتعامل الاقتصادي مع البنك، مما تفقده القدرة على الوفاء بالالتزامات عند حلول مواعيد استحقاها وكذلك الحال بالنسبة للمخاطر المرتبطة بالظروف والأحوال الطبيعية كالزلازل والفيضانات، أو السياسية كالحروب أو الازمات السياسية أو الاجتماعية كالإضرابات. وكل هذه الاحداث العامة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، سياسية أو طبيعية من الصعب عادة التنبؤ بها ومن تم التحكم فيها لذلك يجب أخد الاحتياطات اللازمة لمواجهتها.

المطلب الثالث: اجراءات ووسائل الحد من الاخطار المصرفية

يعمل البنك على ايجاد الوسائل التي من شأنها ان تحد من الاخطار المرتبطة بنشاطه خاصة ما تعلق منها بعمليات الاقراض وذلك باتخاذهم لمجموعة من الاجراءات هي:

أولا: توزيع خطر القرض

اذا كان حجم القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فان البنك يفضل تقديم نسبة او جزء فقط من القرض على ان يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب او لآخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

ثانيا: التعامل مع عدة متعاملين:

تجنبا لما يمكن ان يتعرض له البنك من اخطار فانه يلجا إلى التعامل مع عدة متعاملين حتى إذا وقع احدهم في عسر مالي أو افلس بعضهم فيمكنه تجاوز ذلك دون تحمل خسائر كبيرة.

ثالثا: تمويل انشطة وقطاعات مختلفة:

يلجأ البنك إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة والقطاعات، حتى يمكن له ان يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط أو قطاع معين بأرباحه من نشاط أو قطاع آخر.

رابعا: عدم التوسع في منح الائتمان:

الهدف الأساسي من نشاط البنك التجاري هو تحقيق الربح، لذلك فانه ياخد كل احتياطاته ويعمل على عدم التوسع في منح الائتمان دون حدود بل يقدم ذلك في حدود امكانياته المالية وما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض.

خامسا: العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية:

يكون البنك على علم وإطلاع دائم بقدراته التمويلية حتى يتمكن من تحديد المبالغ الاجمالية التي يمكن له ان يقدمها كقروض بأخذه بعين الاعتبار للأحوال الاقتصادية الاجتماعية، السياسية والطبيعية ما أمكن ذلك عند تقديمه لأي قرض.

سادسا: تطوير انظمة الرقابة الداخلية للبنك:

لكي يتجنب البنك الكثير من الأخطار خاصة ما تعلق منها بالجانب الإداري والمحاسبي، ينبغي عليه ان يدعم ويطور أجهزة الرقابه الداخلية للتمكن من اكتشاف الاخطار الممكن وقوعها خاصة تلك المرتبطة بوظيفة الاقراض واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.

سابعا: التأمين على القروض:

لعل من احدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد هو التامين على القروض الممنوحة للمتعاملين، حيث يلزم البنك متعامليه بالتامين حتى يتمكن من استرداد ما امكن في حالة حصول خطر.

ثامنا: الدقة والحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة:

وذلك عن طريق الدراسة الدقيقة للجانب المالي للمقترض، وقدرته على سداد التزاماته.

تاسعا: تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط المصرفي

تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط المصرفي القادر على التنبؤ بمستقبل الاحوال الاقتصادية والنقدية المحلية والدولية، والذي يمكن ان يجنب البنك مخاطر بتكلفة اقتصادية.

عاشرا: الضمانات

إن القروض المصرفية نادرا ما تكون بدون ضمان، فالأصل في اي قرض بنكي ينبغي ان يكون بضمان، خاصة اذا كان هذا القرض من النوع الطويل أو المتوسط المدى او بالأحرى خاصة اذا كان الخطر كبيرا في تقدير البنك.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- مفهوم الضمان:

الضمان عبارة عن تامين ضد الاخطار المحتملة فيما يتعلق بعمليات الاقراض للبنك وتمكينه من استرجاع كل جزء كل او جزء من اصل قرضه.

2- انواع الضمانات: عادة ما يتم التفرقة بين نوعين من الضمانات:[1]

2-1- الضمانات الشخصية:

والتي تعني تعهد شخص ما ذو سمعة او ملاءة مالية في شخص آخر، بتسديد مستحقاته المالية عند توقفه عن الدفع لسبب أو لآخر، والضمان الشخصي يأخذ عدة اشكال منها:

أ- الكفالة:

والتي تعني ضم ذمة مالية الى اخرى في المطالبة بتنفيد الالتزام المتعهد به، وفي مثل هذه الحالة يعتبر الشخص الضامن كفيل للمقترض عند اخلاله بالتزامه المستحق.

ب- الضمان الاحتياطي:

يلتزم بموجبه الضامن بتوقيع ورقة تجارية بقيمة القرض تمثل تعهدا شخصيا بالوفاء بمبلغ القرض في حالة توقف المقترض عن السداد.

2-2- الضمانات العينية (الحقيقية)

تتمثل هذه الضمانات ما فيما يقدمه المقترض من اصول مادية او مالية للحصول على قرض، كالعقارات، المنقولات وغيرها من السلع والمنتجات المادية، كما ويمكن ان يكون موضوع الضمان اوراق مالية، وغالبا ما توضع هذه الاموال او الاصول تحت تصرف البنك حتى يمكنه ان يسترجع دينه في ميعاده المحدد، وفي الغالب تتخذ الضمانات شكل الرهن العيني، والذي ينقسم الى:

أ- رهن عقاري:

يتم بموجبه الحصول على العقارات محل الضمان (الرهن) لتامين استرجاع الدين عند حلول آجاله في حالة عجز المدين عن الوفاء بالتزاماته اتجاه الدائن، وذلك عن طريق التصرف فيها بالبيع من قبل هذا الاخير.

[1] عبد الحق بوعتروس، نفس المرجع السابق، ص 158-159.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ب- رهن المنقولات:

في هذه الحالة توضع المنقولات محل الرهن تحت تصرف البنك والتي يمكن ان يتصرف فيها بالبيع متى اخل المدين بالتزامه عن الوفاء بمستحقاته في ميعاده، وتتضمن هذه المنقولات جميع وسائل الانتاج من آلات، معدات، سيارات....الخ.

3- الاعتبارات المتعلقة بالضمانات:

3-1- قيمة الضمان:

من بين الاعتبارات التي يتخدها البنك هنا هي اختيار الضمانات التي تكون قيمتها مساوية الى قيمة القرض.

3-2- اختيار الضمان:

يجب على البنك ان يختار الضمان المناسب وذلك بالربط بين اشكال الضمانات المطلوبة ومدة القرض، فاذا كان الامر يتعلق بالقروض قصيرة الاجل فان البنك يكتفي بطلب تسبيق على البضاعة او الكفالة، اما اذا كانت القروض طويلة الاجل فان البنك يلجا الى ضمانات ذات قيمة ملموسة.

المبحث الرابع: مبادئ وإجراءات منح القروض المصرفية

تعتبر عملية تقديم القروض من أهم العمليات المصرفية، والتي تمثل في الوقت ذاته أهم استخدام من استخدامات البنوك للموارد المالية المتاحة لديها، وتقديم أي قرض مهما كانت طبيعته ومهما كان نوعه لأي متعامل اقتصادي سواء كان فردا أو مؤسسة ينبغي أن يتم وفق مبادئ وإجراءات معينة وبناء على عقد مدروس يتضمن شروط عملية الإقراض وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مبادئ منح القروض

إن إقدام البنك على عملية منح القروض ينبغي أن تتم وفق مبادئ متعارف عليها ومعمول بها في النشاط المصرفي وهي:[1]

[1] ليندة صديق، مرجع سبق ذكره، ص 99

أولا: مبدأ السلامة

ويقتضي هذا المبدأ منح البنك ائتمانه لمتعاملين مؤهلين وموثوق بهم لهم مركز مالي جيد وضمانات كافية لتغطية مخاطر الاقراض التي قد يتعرض لها البنك وخاصة منها تلك المتعلقة بعدم تسديد القروض في آجالها المحددة.

2- مبدأ السيولة:

ومفاده، امكانية تحويل استخدامات البنك الى سيولة مطلقة في اقل فترة زمنية ممكنة وبأقل التكاليف لذلك عادة ما تفضل البنوك التعامل بالقروض القصيرة الأجل.

3- مبدأ الربحية:

إن البنك من خلال تقديمه للقروض يحرص على تحقيق عائد ممثلا في سعر فائدة معقول ويغطي تكاليفه في الوقت نفسه، لذلك فهو يعمل جاهدا على توزيع أمواله على استخدامات مختلفة تجنبا لأي طارئ من شانه أن يؤثر على ربحيته.

ان المصرف يراعي عند تقديمه لأي نوع من القروض هذه المبادئ الثلاثة ويحاول التوفيق بين السيولة والربحية، على اعتبار أنها على علاقة عكسية بحيث إذا زادت ربحية الأصل تنخفض سيولته والعكس صحيح.

المطلب الثاني : مضمون عقد القرض

يتم إبرام عقد القرض بين البنك وعميله على أن يتضمن هذا العقد كافة العناصر المشكلة للقرض ذاته، فضلا عن الشروط المتفق عليها، واهم العناصر التي يتضمنها عقد القرض هي:[1]

أولا: مبلغ القرض او مقداره

يستلزم في عقد القرض تبيان قيمة القرض بالتحديد وكذلك العملة المستخدمة في تقييمه؛

ثانيا: مدة القرض

يكون القرض محدد المدة بدقه والهدف من ذلك معرفة آجال استحقاقه ومن تم تاريخ استرجاعه بالنسبة للبنك وكذا تاريخ تسديده بالنسبة للعميل؛

[1] عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، 2000، ص61-62

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثالثا: معدل الفائدة

يستوجب عقد القرض تحديد سعر الفائدة على القرض تجنبا لأي نزاع حول فائدة القرض عند تاريخ الاستحقاق

رابعا: طريقة تسديد القرض

يتضمن عقد القرض طريقة تسديد القرض هل سيتم دفعة واحدة عند تاريخ الاستحقاق أم يتم تسديده على دفعات؟ مما يتطلب تحديد مبلغ وتاريخ كل دفعة، أو يتم تسديد فوائد القرض منفصلة عن أصل القرض.

خامسا: طريقة صرف القرض من قبل المقترض

هل يتم سحبه دفعة واحدة أم على دفعات أم يتم على شكل فتح اعتماد،وكيف يتم حساب الفائدة المستحقة، هل على المبلغ كله أم على المبلغ المسحوب فقط؛

سادسا: الهدف من القرض

ينبغي تحديد الغرض من القرض هل هو لتمويل نشاط استغلالي تم نشاط استثماري؟ والهدف من ذلك هو العمل عل تخصيص الموارد المالية للبنك في المجالات الممنوحة لها فقط تجنبا للمخاطرة ولخسارة أموال البنك.

سابعا: طبيعة ونوع الضمانات المقدمة

حيث يتم تحديد نوع الضمانات التي تتناسب ونوع القرض وكذا قيمته؛

ثامنا: تحديد المحاكم المختصة بالنظر في النزاع في حالة وقوعه

وذلك عن طريق تعيين الكفيل المؤهل للتبليغ في حالة وقوع نزاع.

المطلب الثالث : معايير منح القروض

هناك نماذج مختلفة درست معايير منح الائتمان تختلف في تسمياتها لكنها تنصب في منحى واحد و فيها الكثير من الجوانب المشتركة . و لعل نموذج المعايير الائتمانية المعروفS5C'ابرز منظومة ائتمانية لدى محللي و مانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض و تحتوي على المعايير التالية :

أولا: الشخصية :[1]

هي العنصر الأول و الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية ، و للشخصية التي يتمتع بها من قدم له القرض عدة تحديدات رغم أنها تدور حول خصائص الفرد الأخلاقية التي تؤثر على مدى التزامه بتعهداته أمام البنك ، فالأمانة و الثقة و المصداقية و بعض الخصائص الشخصية الأخرى تشير كلها إلى حجم شعور الفرد بالمسؤولية و بالتالي حجم التزامه بسداد ديونه لذلك تسمى المخاطرة الخاصة بهذا العنصر لدى البعض بالمخاطرة المعنوية .

ثانيا: القدرة

إن قياس المخاطرة في الاقتراض يتم بالمقارنة مع العائد المتوقع الذي سيحصل عليه البنك وهذا يتطلب دراسة لبيان الأرباح و الخسائر و تقييم الطلب المتوقع على منتجات العميل وذلك لغرض تحديد صافي التدفقات النقدية المتوقعة لبيان مدى قدرة العميل على سداد أصل القروض و الفوائد والعمولات في مواعيدها .

ثالثا: رأس المال[2]

من العناصر الأساسية لتحديد درجة مخاطر البنوك التجارية عند تقديمها للقروض و هو ما يمتلكه المقترض من ثروة أو ما يملكه من أسهم و أملاك و قروض طويلة الأجل قد منحها للغير ويقصد برأس المال جميع الموجودات المنقولة و غير المنقولة التي يمتلكها المقترض و مطروحا منها المطلوبات التي بذمته. لهذا يسمى هذا الجزء من المخاطر بمخاطر الملكية و عادة ما تتأثر قدرة المقترض في سداد قرضه على قيمة رأس المال الذي يملكه ، وكلما زاد رأس المال كلما انخفضت مخاطرة البنك و العكس بالعكس . إذ أن رأس المال يمثل قوة المقترض المالية، و أيضا هو الضمان الإضافي في حالة التسديد

رابعا: الضمان

هو جميع الموجودات سواء المنقولة أو غير منقولة ، التي يقوم المقترض برهنها لتوثيق القرض المصرفي ، و قد يكون شخص ضامن له كفاءة مالية و سمعة جيدة تأهله ليعتمد عليه البنك التجاري كضمان لتسديد القرض المقدم للعميل، فالبنك لا يشترط ملكية الضمان .

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف** ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 ، ص 217.
[2] جلدة سامر ، مرجع سبق ذكره، ص 144 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خامسا: الظروف المحيطة

يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة و الخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله ، و يقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع ، و كذلك الإطار التشريعي و القانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره.[1]

المطلب الرابع : إجراءات منح القروض

إن عملية الإقراض من قبل البنوك تمر بثلاثة مراحل، المرحلة الاولى مرتبطة بتكوين الملف ودراسته من الناحية الإدارية، بينما المرحلة الثانية تتعلق بتحليل وتحديد وضعية المقترض (المالية، الاقتصادية)، أما في المرحلة الثالثة تتمثل في الموافقة على منح القرض، وبعدها تأتي عملية متابعة وتسيير القرض المقدم وعليه يمكن توضيح هذه المراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى: تكوين الملف

يتم خلال هذه المرحلة جمع البيانات اللازمة عن المقترض من أجل تكوين ملف القرض و دراسته.

1- مكونات ملف القرض (المرحلة الإدارية)

يتكون ملف القرض من مجموعة وثائق تتمثل في طلب القرض الذي يقدمه العميل يوضح فيه نوع القرض المطلوب وغالبا ما يكون في شكل نموذج مسحوب من البنك. عقد القرض الذي بموجبه يتفق الطرفان على جميع شروط العقد. بالإضافة إلى مستند كفالة في حالة قرض مضمون بكفالة شخصية أو وثائق الرهن إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بضمانات عقارية أو أصول مالية. وأيضا على العميل تقديم وثيقة تبين التطورات الدائنة و المدينة لرصيده بالبنك. تحفظ هده الوثائق في ملف خاص يفتح باسم العميل.

2- الدراسة القانونية و الإدارية للملف

من خلال هذه الدراسة يتم التأكد من صحة الوثائق المقدمة و مدى قانونيتها مثلا صحة السجل التجاري، نشاط المؤسسة، التأكد من صحة البيانات المالية المقدمة من طرف العميل ...

[1] عشيش حسن سمير، **التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 63

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- استعلامات عن العميل

يسعى البنك إلى الإلمام بجميع المعلومات حول العميل بحيث يأخذ بعين الاعتبار الوقت المستغرق في البحث و تكلفة ذلك البحث و يجب عليه الحصول على اكبر قدر ممكن من المعلومات في اقصر فترة ممكنة و بأقل تكلفة حتى لا يضيع عليه فرصة توظيف أمواله و تحقيق الربح .و يعتمد البنك في جمع المعلومات على مصادر عديدة منها : البنوك و المؤسسات المالية الأخرى، رجال الأعمال، القوائم المالية والمحاسبية والمقابلات الشخصية .

المرحلة الثانية: الدراسة الاقتصادية و المالية لملف القرض

بعد تكوين ملف القرض المتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالعميل تتم عملية الدراسة الاقتصادية و المالية كالتالي:

1- الدراسة الاقتصادية

إن الدراسة الاقتصادية لملف القرض تشمل ما يلي:

1-1- العامل البشري

فالدراسة ترتكز على أهم عنصر في الائتمان ألا و هو الثقة في العميل المقترض، هذه الثقة تعتمد أساسا على مدى نزاهة والتزام العميل بتعهداته و عقوده اتجاه متعامليه في مجال نشاطه مع مرور الزمن، إن تكرار المعاملات بين البنك و عميله يمكنه من تقدير هذا الجانب المعنوي من عقد القرض.

1-2- العامل الاقتصادي

يقوم البنك بدراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من حيث طبيعة القطاع أو نشاطه و ذلك من أجل التنبؤ بالمستقبل الاقتصادي لنشاط العميل.

1-3- العامل النقدي

على البنك أن يكون على علم بالسياسة النقدية العامة للدولة فيما يخص معدل الخصم و إعادة الخصم ، معدل الفائدة ...

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-4- العامل الاجتماعي

يشمل هذا العامل الظروف الاجتماعية التي يعيشها العميل سواء في مجال نشاطه إذا كانت هناك منازعات عمل تهدد نشاطه أو وضعيته مع السلطات العامة .

1-5- دراسة المنتوج

يتم دراسة المنتوج من حيث طبيعته إذا كان كمالي أو ضروري و كذا من حيث قدرته التنافسية فيما يخص الجودة و التكلفة و الكمية.

2- الدراسة المالية

تتم عملية التحليل و التشخيص للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، اعتمادا على الوثائق المالية و المحاسبية المتمثلة في الميزانيات و جدول حساب النتائج ، و ذلك بحساب مؤشرات مالية تعطي للبنك فكرة واضحة عن الوضعية المالية للعميل و استقلاله المالي و قدرته على الوفاء.

بعدما يتم تكوين ملف القرض وتدقيق شروطه القانونية والإدارية وتحليل الوضعية المالية لطالب القرض يتم اتخاذ القرار المناسب بشأن منح القرض ام لا فإذا اتخذ البنك قرار بعدم منح القرض لسبب معين، ينبغي عليه تبليغ المتعامل في أقرب وقت ممكن مع ذكر اسباب الرفض وهنا تتوقف عملية دراسة القرض. أما في حالة ما إذا اتخذ البنك قرار بمنح القرض المطلوب الى العميل تأتي عملية المتابعة والتسيير للقرض الممنوح.

علما بأن قرار منح القرض بالبنوك التجارية الجزائرية يكون عن طريق لجان خاصة تعمل على اتخاذ قرار منح القرض بالاعتماد على النصوص التنظيمية والتشريعية المعمول بها وبالارتباط بطبيعة القرض وحجمه، فكل وكالة بنكية ليست لديها الحرية الكاملة والمطلقة بشأن الفصل في جميع طلبات القروض فإذا كان القرض المعني داخل في أطار مهام الوكالة، فلها مهلة أسبوعين لإقرار ذلك، أما إذا كان هذا القرض خارج عن مهامها، أي لا يمكن الفصل فيه بمفردها، تقوم بإرسال الملف الى الجهة العليا منها أي إلى الادارة المركزية أو الجهوية، وذلك في ظرف أسبوعين من استلام الملف، وبعد الفصل في قرار منح القرض يتم تبليغ ذلك في أسرع فترة ممكنة الى الوكالة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المرحلة الثالثة : تسيير و متابعة القروض

اعتمادا على الدراسة الاقتصادية و المالية للعميل طالب القرض و في حالة الوصول إلى نتائج إيجابية يتم اتخاذ قرار قبول منح القرض و هذا يتطلب:

1- تحديد الاحتياجات المالية الفعلية

يتم الوصول إلى الاحتياجات الفعلية للعميل من خلال التحليل الدقيق لوضعيته المالية، و ذلك بتحديد تكلفة القرض الإجمالية التي تشمل مبلغ الفائدة التي قد تكون ثابتة طيلة فترة القرض خاصة إذا كانت الفترة قصيرة، كما يمكن أن يكون عرضة للمراجعة باستمرار حسب الظروف الاقتصادية، وكذلك العمولة التي يتقاضاها البنك لقاء أتعابه عند فتحه لملف طلب القرض.

2- المتابعة المالية للقرض :[1]

إن هذه المتابعة تهدف أساسا للتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها القرض، و لذلك تجد البنك حذرا جدا في مجال تحديد كيفية صرف القرض و متابعة ذلك بكل دقة، بحيث يتم الاتفاق على كيفية استخدام القرض و كيفية تسديده ، و هل سيتم دفعة واحدة أو على دفعات و ينبغي هنا تحديد تواريخها، و كذلك الحال للتسديد ، هل يتم تسديد أصل القرض و فائدته دفعة واحدة أم على أقساط بعدها يتم متابعة ذلك ميدانيا و بكل دقة، ضمن الاستراتيجيات العامة للبنك.

3- تسيير ملف القرض

تجمع جميع الوثائق المتعلقة بالقرض الممنوح في ملف واحد ، و هو أساس عملية تسيير ومتابعة القرض ميدانيا أي تجسيد ما تم الاتفاق عليه في عقد القرض على أرض الواقع ، حيث يركز على طريقة صرف القرض و استخدامه، كيفية التسديد و تواريخها، متابعة الضمانات .

4- المتابعة القانونية للأخطار

قد يترتب عند تنفيذ عقد القرض و متابعته بعض النزاعات ، نتيجة إخلال أحد الطرفين بشروط العقد المتفق عليها ، أو نتيجة عدم التزام المقترض بالوفاء بقرضه عند حلول آجاله ، أو أي شيء من هذا القبيل، في هذا المجال إن بنك الجزائر قد نص على ضرورة المتابعة القانونية للأخطار في تعليمته

[1] عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 79 .

رقم 74- 94، هذه التعليمة التي تتركز أساسا على الخلافات الناشئة بين البنك و عملائه بحيث يسهر على أن تكون العلاقة بين البنك و العميل قانونية و دقيقة .[1]

[1] عبد الحق بوعتروس، نفس المرجع السابق، ص 80

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن القروض المصرفية بمختلف أنواعها تؤدي وظائف هامة وتلعب دورا فعالا في النشاط الاقتصادي بشكل عام بما توفره للأفراد والمشروعات الإنتاجية من مبالغ مالية سواء كانت في صورة نقود حاضرة أو نقود مصرفية لتمويل العمليات الإنتاجية المختلفة وتطويرها، وفق سياسة ائتمانية حكيمة تأخذ بعين الاعتبار مصالح البنك من جهة ومصالح العملاء والمودعين من جهة أخرى، بمعنى تلبية احتياجات العملاء والحفاظ على سلامة الودائع لديها والحصول على إيراد كافي لتغطية نفقاتها المختلفة وتحقيق ربح في صورة فوائد تضمن للمصارف مسار الاستمرار في تقديم الائتمان لمن يطلبه ويحتاج إليه.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثالث

اعتماد التحليل المالي لتقرير منح قرض إستثماري لدى البنك الوطني الجزائري

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الجانب النظري إلى البنوك التجارية وما مدى مساهمتها في تمويل مختلف نشاطات المؤسسة سواء كانت استغلالية أو استثمارية، وأهمية السياسة الإقراضية للبنك و مدى أهميتها في حماية البنك من المخاطر خاصة خطر عدم السداد من طرف العملاء وكذلك الإجراءات المتبعة من طرف البنك في إطار منح القروض سنحاول إسقاط ما درسناه من خلال دراسة طلب قرض استثماري من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة 744 سكيكدة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: بطاقة فنية لتقديم البنك الوطني الجزائري

ورثت الجزائر سنة 1962 نظاما مصرفيا مبنيّا بالأساس على قواعد وأنظمة فرنسيّة أين كانت فرنسا تحتكر البنوك، وبعد حصول الجزائر على استقلالها رفضت البنوك الأجنبيّة الدخول في عمليات تمويل الاقتصاد الوطني وهو الأمر الذي خلق أزمة ماليّة ومصرفية حادة أثرت وبشكل كبير على الأداء المالي للمنظومة المالية في الجزائر وامتد الأثر إلى الأداء الاقتصادي بشكل عام. ورغبة منها في الخروج من هذه الأزمة المتفاقمة أعطت السلطات العمومية في البلاد الأولوية التامة لعملية تأميم واسعة النطاق مست بصورة جادة كل البنوك وتم بموجب ذلك إنشاء جهاز مصرفي جزائري بحت.

إن المتتبع لمسار المنظومة المصرفية في الجزائر يلاحظ بشكل دقيق أن أبرز عناصر الجهاز البنكي هو البنك الوطني الجزائري، هذا الأخير يمثّل الركيزة الأساسيّة في تمويل الاقتصاد الوطني ومحاولة النّهوض به نحو الازدهار. بناء على ما سبق سوف نتعرّض في هذا الفصل إلى البنك الوطني الجزائري، مهامّه والدّراسة التّحليليّة التي يقوم بها قبل منحه للقروض لتمويل المؤسسات الاقتصادية بهدف تجنّب الأخطار ومحاولة التّصدي لها في حالة مواجهتها.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن البنك الوطني الجزائري

تأسس البنك الوطني الجزائري بموجب الأمر رقم 66/178 الصادر في 13 جوان 1966م، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري وقد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية:

- القرض العقاري للجزائر وتونس الذي يحتوي على 133 وكالة، والذي أدمج في 01جويلية 1966م.
- القرض الصناعي والتجاري الذي يحتوي على 03 وكالات والذي أدمج في 01 جويلية 1967م.
- بنك باريس وهولندا الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في ماي 1968م.
- مكتب معسكر للخصم، والذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في جوان 1968م.

وباعتباره بنكا تجاريا فإنه يقوم بجمع الودائع ومنح القروض، وتبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري فقد تكفل هذا البنك بمنح القروض للقطاع الفلاحي والتجمعات المهنية للاستيراد(R.P.I) والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص. وقد اكتسب البنك الوطني الجزائري منذ نشأته إلى يومنا هذا تجربة تجعله يخوض غمار التّأقلم في المحيط الاقتصادي والذي يعرف تطوّرات هائلة لاسيما في مجال

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المعاملات الماليّة وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف سطّرها البنك الوطني الجزائري قصد نيل ثقة واحترام المتعاملين الاقتصاديين والأفراد على حدّ السّواء. ونجد من بين هذه الأهداف ما يلي:

- تمويل المؤسسات الصّغيرة والمتوسّطة؛

- رفع مساهماته في تمويل الاقتصاد الوطني؛

- تنفيذ المخططات والبرامج المُعَدّة لتحقيق الأهداف المتعلّقة بالهياكل والنّشاطات الخاصّة بمهامّ البنك؛

- كسب ثقة واحترام الزبائن من خلال تحسين نوعيّة الخدمات؛

- تحقيق مرودية وجودة الإنتاج والإنتاجيّة، ضمن إطار تحقق المُخطّطات الوطنيّة.

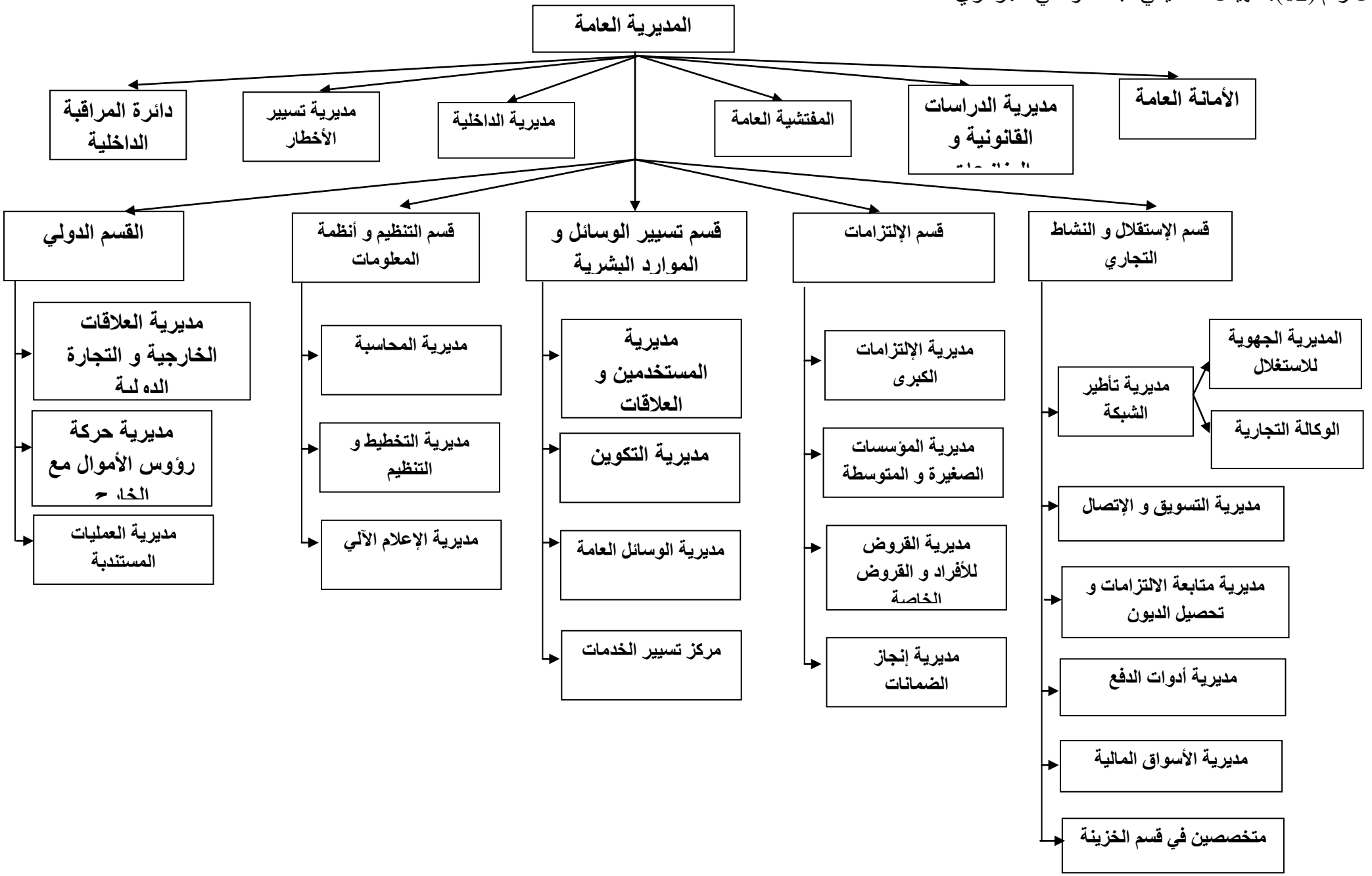
المطلب الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري ومهامه

أولا: تعريف البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري هو أول بنك تجاري وطني، تم تأسيسه في 13 جوان 1966، وقد مارس البنك كل عمليات البنوك التقليدية كما كلف بتمويل القطاع الفلاحي، وفي 1988 تم إعادة هيكلة البنك وقد تم تأسيس بنك تجاري جديد انبثق عن البنك الوطني الجزائري تخصص في تمويل وتنمية الريف وهو (بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، وقد كان للقانون 88-01 الصادر بتاريخ 1988/01/12 والمتعلق باستقلالية المؤسسات تأثيرات على مهام وتنظيم البنك الوطني الجزائري منها: انسحاب الخزينة العمومية من الحلقة المالية، وكذلك حرية توطين المؤسسات لدى البنوك، أما القانون 90-10 الصادر بتاريخ 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض فقد أجرى تغييرات جذرية عميقة على النظام البنكي انسجاما مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد وقد وضعت نصوص أساسية ضمنها الانتقال إلى استقلالية المؤسسات، والبنك الوطني الجزائري على غرار البنوك الأخرى قد تحولت الى شخصية معنوية وظيفتها الاعتيادية العمليات المتعلقة باستقبال الودائع من العملاء، تقديم القروض للاقتصاد والأفراد ووضع تحت تصرف العملاء وسائل الدفع وتسييرها. وفي جوان 2009 تم رفع رأسمال البنك ليصل الى 41.6 مليار دينار عن طريق اصدار 27000 سهم جديد بقيمة اسمية 1 مليون دينار للسهم مكتتبة تحوزها الخزينة العمومية، كما تبنى البنك الوطني الجزائري إستراتيجية تطوير من أجل مواكبة تطور القطاع البنكي وقد اعتمدت سياسة التحديث على تطوير أنظمة الإعلام الآلي استحداث منتجات حديثة (آلية)، تطبيق مخطط تطهير للقروض، فتح وكالات جديدة من بينها وكالة 744 سكيكدة

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

شكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



المصدر: البنك الوطني الجزائري

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثالثا: مهام البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر المستقلة مما يخول له إمكانية:

– جلب الودائع وتقديم القروض، إذ يقبل أنواع مختلفة من الودائع مثل ودائع تحت الطّلب وودائع لأجل ادّخاريّة، وغيرها سواء من الأفراد أو منشآت الأعمال، كما يقدم القروض المختلفة إلى الوحدات الاقتصاديّة التي بحاجة إلى أموال من خلال شرائها للأسهم أو السّندات (أوراق ماليّة أوّليّة)؛

– تقديم مجال للادّخار سواء للأفراد أو منشآت الأعمال أو المنشآت الحكوميّة من خلال تقديم عوائد على الودائع، تقديم وسائل للدّفع أو لشراء السّلع مثل الودائع تحت الطّلب أو الحسابات الجارية،

– تقديم خدمات ماليّة عالميّة وذلك من خلال دخول البنك في التّجارة والتّمويل الدّولي، فالبنك التّجاري يضمن الشّركات المستوردة حتّى يتمّ الاستيراد وتسويق المنتجات؛

– متابعة استعمال القروض، إذ لابدّ أن يتابع بدقّة واستمرار استعمال القروض من طرف المستفيدين وهذا بواسطة تأسيس لائحة تشمل كلّ المعلومات المتعلّقة بالمستفيد من القرض وكذلك أشكال القروض الممنوحة ومبالغها؛

– تحديد تاريخ الاستحقاق وشروط استعمال القروض الممنوحة والضّمانات؛

– متابعة تسيير حساب الزّبون وهذا من خلال متابعة حركات الحساب، إذ على البنكي أن يقوم بمراقبة دائمة لسير الحسابات؛

كما يلزم مدير الوكالة البنكيّة بمراجعة حسابات الزبائن يوميّا حتّى يُعطي نظرة حول نشاط المؤسّسة، فإذا كانت الحسابات في حركة يوميّة، هذا دليل على نشاط جيّد في المؤسّسة، كما عليه متابعة العلاقات مع الزّبائن في إطار تسيير القروض، فعلى البنكي أن يتساءل عن السّير الحسن للمؤسّسة وهذا من خلال:

– متابعة تطوّر نشاط المؤسّسة وحالتها المالية وتحديد مكانة المؤسّسة داخل القطاع؛

– يستلزم مراقبة دفاتر الحسابات وتحديد وضعيّة وسائل الإنتاج من حيث الاستهلاك وما إذا كانت جديدة أو مستعملة من قبل.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني : تقديم وكالة البنك الوطني الجزائري

تقوم وكالة البنك الوطني الجزائري بتقديم قروض للعملاء تتنوع حسب احتياجاتهم التمويلية حيث تقدم هذه القروض وفق شروط معينة، وإجراءات تتبعها.

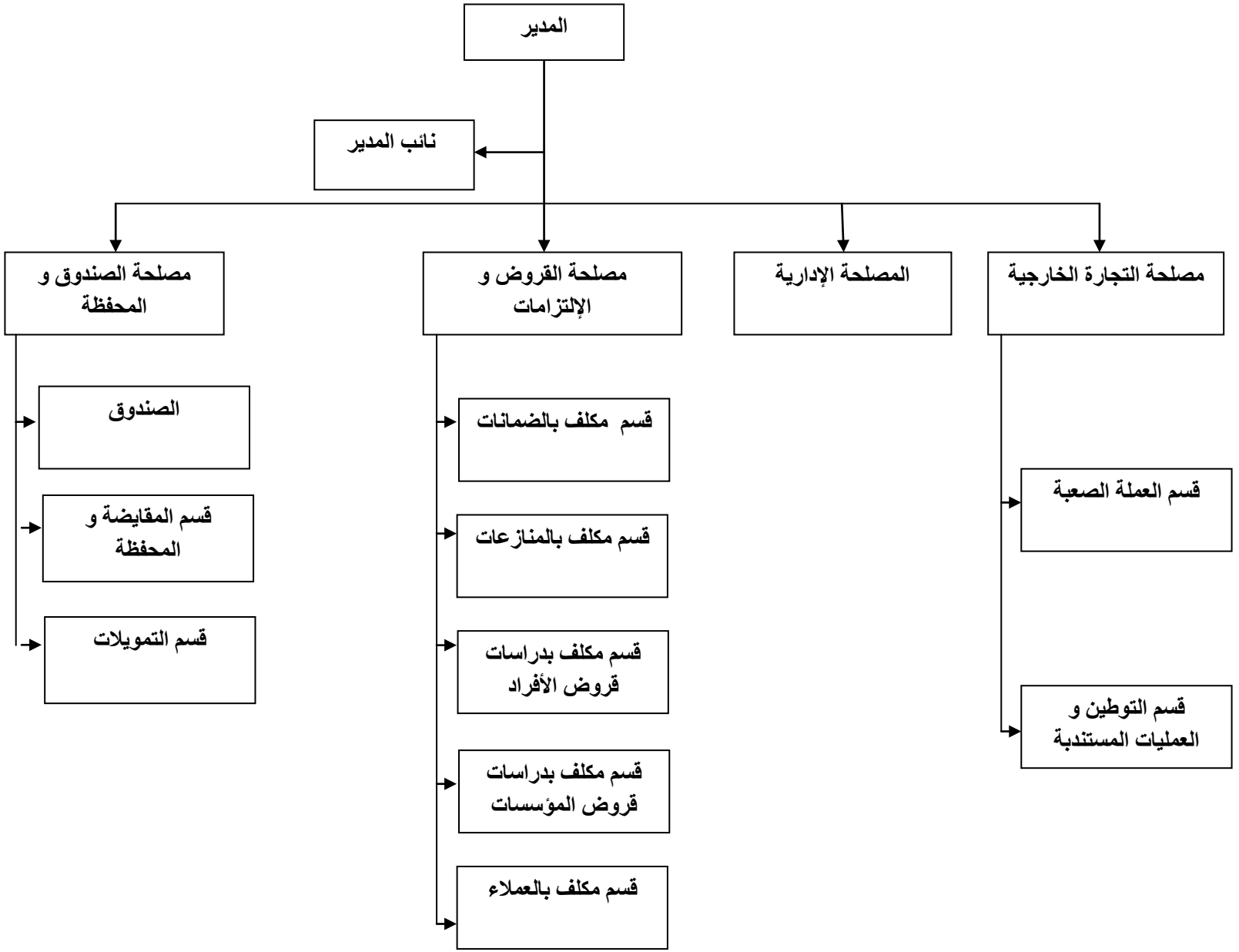
المطلب الأول: تعريف وكالة البنك الوطني الجزائري ومهامها

أولا: تعريف وكالة البنك الوطني الجزائري

وكالة البنك الوطني الجزائري بسكيكدة، تقع بـ 26 شارع ديدوش مراد سكيكدة، تحمل الرقم 744 بدأت في النشاط في 16 جوان 2009، بعد عملية تحويل للوكالة الرئيسية رقم 743 و تجديد و إعادة تهيئة للمقر الحالي للوكالة، توظف حاليا 09 موظفين من مختلف المستويات و تقوم بمختلف العمليات المصرفية للبنوك التجارية لفائدة العملاء.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

شكل رقم (.03..): الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري 744 بسكيكدة



المصدر: البنك الوطني الجزائري – وكالة 744 سكيكدة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثالثا: مهام مصالح وكالة البنك الوطني الجزائري

تتمثل مهام مصالح وكالة البنك الوطني الجزائري في:

1- مصلحة الصندوق والمحفظة:

تتمثل مهام المصلحة فيما يلي:

- معالجة عمليات الصندوق (السحوبات والايداعات)؛
- التحويلات؛
- الشيكات المؤشرة (الصكوك البنكية لفائدة العملاء)؛
- المقاصة الالكترونية؛
- تسيير الشيكات والبطاقات الائتمانية ومختلف وسائل الدفع؛
- خدمات مختلفة للعملاء

2- مصلحة القروض

تتمثل مهام المصلحة في:

- دراسة طلبات القروض ومعالجة الملفات الخاصة بها؛
- متابعة الملفات الممولة؛
- تجسيد مختلف الضمانات وتحيينها في الآجال؛
- تحصيل الديون مع مراعاة تسلسل الإجراءات من معالجة ودية مع العميل وصولا إلى المتابعة القضائية وتنفيذ الضمانات؛
- تقديم التوجيه والاستشارات للعلاء؛
- رفع التقارير لمستويات المسؤولية العليا؛

3- مصلحة التجارة الخارجية

تتمثل مهام المصلحة في:

- توطين عمليات التجارة الخارجية (استيراد وتصدير)؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- تسيير الإعتمادات المستندية؛

- تحصيل عوائد عمليات التصدير لصالح العملاء؛

- تسيير الحسابات بالعملة الصعبة؛

- رفع التقارير للمستويات العليا دوريا والتي تتولى بدورها رفع هذه التقارير المتعلقة بالعمليات الخارجية للبنك المركزي؛

4- المصلحة الإدارية

تتمثل وظيفة هذه المصلحة في تسيير شؤون الموظفين والوسائل الخاصة بالوكالة وكذا تسيير العلاقات مع الموردين.

المطلب الثاني: القروض الممنوحة من طرف الوكالة

أولا: قروض الاستغلال

قروض الاستغلال عبارة عن قروض قصيرة الأجل يمنحها البنك من أجل تمويل أنشطة المؤسسات خلال دورة الاستغلال وتنقسم قروض الاستغلال الممنوحة من طرف الوكالة الى قسمين رئيسيين هما: قروض بالصندوق وقروض بالإمضاء.

1- قروض بالصندوق:

وهي عبارة عن تسهيلات ائتمانية قصيرة المدة تتجسد في الأنواع التالية:

1-1- تسهيلات الصندوق:

هي عبارة عن قروض قصيرة الأجل يمنحها البنك للعميل لمواجهة الاختلال المؤقت في التوازن بين النفقات والإيرادات، فقد تقوم المؤسسة بطلب تسهيلات الصندوق لتغطية النفقات نظرا لتأخر الايرادات لفترة زمنية قصيرة تكون عادة شهر واحد.

ومن أجل منح تسهيلات الصندوق يقوم البنك بمراقبة العميل منذ بداية الشهر الاول حتى نهايته حيث أن سقف تسهيلات الصندوق لا يتجاوز 100% من رقم الأعمال شهريا، إلا أنه يمنح 50% فقط من رقم الاعمال.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-2- السحب على المكشوف:

يتم السحب على المكشوف من أجل تمويل السيولة بشكل مؤقت حيث لا يتعدى السنة وقابل للتجديد لفترة من سنة الى 18 شهريا ولضمان البنك استرجاع القرض يقوم بإجراء دراسة لمخطط السيولة لمعرفة هل العجز المتوقع هو عبارة عن عجز دائم أومؤقت في السيولة.

1-3- القروض الموسمية:

يمنح هذا النوع من القروض للمؤسسات التي يتميز نشاطها بالموسمية وذلك من أجل تمويل دورة استغلالها وتكوين المخزون ويمنح البنك هذه القروض عن طريق السحب على المكشوف أو خصم كمبيالة مقبولة من طرف الزبون، ومن أجل تحديد مبلغ ومدة القرض يقوم البنك بتحديد مخطط تمويل للموسم وتكون مدة استخدام القرض خلال عدة شهور من السنة، ويسدد مبلغ القرض من المبيعات.

1-4- تسبيقات على البضائع:

يسمح البنك بتمويل مخزون من البضاعة مقابل رهن هذه البضاعة لفائدة البنك إلى غاية حلول ميعاد الاستحقاق وتسديد القرض.

1-5- الخصم التجاري:

حيث يقوم البنك بخصم الاوراق التجارية التي بحوزة العملاء قبل تاريخ استحقاقها عن طريق تظهيرها ونقل ملكيتها إلى البنك، ويدفع للعميل مبلغ الخصم بعد تخفيض الخصم.

1-6- تسبيقات على الفواتير:

يمنح البنك هذا النوع من القروض من خلال ضمان تسديد الفواتير في فترة لاحقة، وذلك لوجود سيولة غير جاهزة لدى العميل، حيث يمنح البنك 60% من قيمة الفاتورة التي يجب أن تؤشر من طرف الزبون (صاحب المشروع) كحد أقصى في حدود مستوى يحدد على أساس مخطط الخزينة وعلى أساس الحركة الدائنة لحساب العميل.

1-7- تسبيقات على الصفقات:

يمنح هذا النوع من القروض لمواجهة المصاريف الكبيرة التي تصاحب انطلاق الأشغال خاصة في المشاريع الكبرى، ويشترط توطين الصفقة على مستوى الوكالة المسيرة لملف القرض وتكون في حدود 60% من قيمة الصفقة، ويتم تسديدها عن طريق الدفعات في حساب العميل من طرف صاحب المشروع.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- قروض بالإمضاء:

وفيها يتعهد البنك للعميل من أجل حصوله على تمويل للخزينة، وهي تشمل الكفالات والضمانات التي يمنحها البنك من أجل ضمان حسن سير الصفقات أو لضمان دفع الأوراق التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين.

ثانيا: قروض الاستثمار:

يمنح البنك قروض الاستثمار من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية من أصول ثابتة ووسائل إنتاج وتنقسم قروض الاستثمار الممنوحة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري الى:

1- قروض متوسطة الأجل:

تمنح هذه القروض لمدة تتراوح بين سنتين الى7 سنوات من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية كتمويل الانتاج ومعدات النقل.....الخ. وتنقسم الى:

1-1- قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب : ANSEJ

من أجل التخفيض من حدة البطالة التي يعاني منها أغلب الشباب الجزائري لجأت الدولة الى ابرام اتفاقية بين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والبنوك بهدف تمويل مشاريع الشباب، والميزة الأساسية لهذا الإجراء هو دعم وتكوين مؤسسات مصغرة.

1-2- قروض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة :CNAC

هو آلية تمويل مكملة ومدعمة لقرض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب هدفه هو محاربة البطالة وخلق وتكوين مؤسسات مصغرة، و يخص الفئة العمرية من 30 إلى 50 سنة وهذا النوع من القروض بدأ تطبيقه سنة 1996 وقد طور وجدد سنة 1999 أما تطبيقه عمليا فكان سنة 2004.

1-3- قروض الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة

هو آلية مماثلة للآليتين السابقين موجه لإنشاء مؤسسات مصغرة (عادة حرفية) في حدود مبلغ 1 مليون دينار.

2- قروض استثمار طويلة الأجل

تمنح هذه القروض لمدة سبع سنوات فأكثر وقد تصل إلى 20 سنة وتوجه لتمويل المشاريع الكبرى.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثالثا: الاعتماد المستندي

تتعامل الوكالة بواسطة الاعتماد المستندي من أجل تمويل التجارة الخارجية، حيث تقوم بمنح الاعتماد للمصدرين والضمانات للمستوردين ويفرض البنك على العميل تقديم الوثائق اللازمة التي تثبت انتقال البضاعة فعلا كوثائق الشحن، الجمارك...الخ

المطلب الثالث: شروط عملية الإقراض في وكالة البنك الوطني الجزائري

إن عملية الاقراض في وكالة البنك الوطني الجزائري تحكمها عدة شروط يجب العمل بها من أجل استفادة العميل من القرض من جهة وضمان السير الحسن لعمل الوكالة من جهة أخرى وهذه الشروط تتمثل أساسا فيما يلي:

أولا: شروط الحصول على قرض

من أجل حصول العميل على قرض من الوكالة يجب أن يقوم بتقديم ملف طلب الحصول على القرض الذي يجب أن يحتوي على الوثائق الأساسية التي يحددها البنك كميزانيات السنوات الثلاثة السابقة وجدول حسابات النتائج وغيرها من الوثائق اللازمة في ملف طلب القرض.

وبموجب الاتفاقية المبرمة بين البنك والعميل والتي عادة ما تكون في قروض الاستثمار يتم تحديد واجبات كل طرف كما يلي:

- نوع القرض والمبلغ وتاريخ الاستحقاق؛
- الوثائق المطلوبة قبل استخدام القرض؛
- الشروط الخاصة بمنح مختلف القرض، كسعر الفائدة المطبق والضريبة....الخ؛
- الضمانات الواجب على العميل تقديمها للبنك؛
- أسباب فسخ عقد التسليف كالتصريح غير الصحيح من طرف العميل أو في حالة عدم إبراء ذمة العميل لدى مصلحة الضرائب.

كما يقوم البنك بطلب ضمانات من العميل إلا أنه عادة ما يسمح للعملاء الممتازين بتكوين الضمانات خلال استعمال القرض غير أن الأساس المعمول به من أجل سلامة البنك هو أنه يجب تكوين الضمانات قبل استعمال القرض والضمان الأول بالنسبة للوكالة البنكية هو المشروع في حد ذاته والذي قامت بتمويله، بالإضافة الى ضمانات حقيقية تتمثل أساسا في الرهن العقاري أو الحيازي.

ثانيا: شروط استعمال مختلف القروض

– يقوم البنك بالتأكد في كل مرة يمنح فيها القرض من الغرض وراء الاموال المقترضة وفيما يتم استعمالها خاصة فيما يخص قروض الخزينة، ولذلك يجب على العميل توضيح الغرض من القرض؛

– فيما يخص الخصم التجاري يقوم المصرفي بالتأكد من سلامة الورقة المالية قانونا وعدم وجود أي عيب في الورقة التجارية وقبولها من طرف المسحوب عليه؛

– في حالة القروض المستعملة في التجارة الخارجية يجب التأكد من أن البضاعة قد شحنت فعلا وذلك بتقديم العميل للوثائق التي تثبت ذلك كوثائق الشحن والجمارك..الخ؛

– لا يمكن استعمال التسبيقات على البضائع إلا إذا كان العميل قد تنازل عن البضائع ويقوم البنك بالتأكد من وجود البضاعة فعلا بالكمية والنوعية وكل الخصائص المرتبطة بها؛

– تستعمل التسبيقات على المخزون بعد تأكد البنك من صحة جرد المخزون فعلا في المخازن وذلك عن طريق توفر أوراق الجرد المقدمة من طرف العميل بالإضافة إلى تفحص المخزون الموجود في مخازن المؤسسة.

المطلب الرابع : خطوات منح القروض في البنك الوطني الجزائري

إن عملية الاقراض في البنك الوطني الجزائري تمر بعدة مراحل مترابطة مع بعضها البعض ابتداءا من تقديم العميل لملف القرض إلى غاية اتخاذ القرار النهائي بالموافقة بمنح القرض أم لا وحتى بعد اتخاذ القرار بمنح القرض فإنه يجب على البنك أن يقوم بمتابعة تسيير القرض من أجل التأكد من توظيفه في الغرض الذي منح من أجله وبصفة عامة فان الخطوات العملية الأساسية لمنح قرض في البنك الوطني الجزائري هي كالتالي:

أولا: الكشف على طالب الائتمان

إن دراسة المخاطر هي خطوة حساسة عند قيام البنك بعملية الإقراض فأي خطأ أو إهمال في هذا المجال قد ينعكس سلبا على البنك لذلك يجب أن تكون الوثائق المقدمة كاملة وشاملة وفق الشروط المعمول بها في البنك باحتوائها على مجموعة من المعلومات الاقتصادية والتقنية من أجل الكشف على العميل طالب القرض، ويمكن تلخيص المعلومات التي تهم البنك عند دراسته الأولية لملف القرض فيما يلي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– يقوم البنك بالكشف عن ملف مركزية عدم الدفع وذلك من أجل معرفة ما إذا كان العميل قد منع من الحصول على دفتر الشيكات، كما يقوم البنك بالتحري عن معاملات العميل مع البنوك الاخرى من خلال مركزية المخاطر؛

– يقوم البنك بجمع معلومات حول المعاملات التجارية للعميل، كما بإمكان البنك القيام بإرسال موظفين في زيارة ميدانية للمؤسسة طالبة القرض من أجل التأكد من صحة المعلومات المصرح بها في ملف طلب القرض.

ثانيا: التقييم المالي للمؤسسة طالبة القرض

تتميز هذه المرحلة بتحليل الوضع المالي للمؤسسة طالبة القرض وهي تعتبر مرحلة مهمة من أجل اتخاذ القرار بمنح أو عدم منح القرض ولذلك فان الدراسة الدقيقة للتركيبة المالية للمؤسسة طالبة القرض يخفض من نسبة الخطر التي يتعرض لها البنك وفي هذه المرحلة يقوم البنك بتحليل الميزانيات المقدمة وجدول حسابات النتائج وحساب مؤشرات رأس مال العامل واحتياجات رأس مال العامل ومقارنتها من أجل تحديد خزينة المؤسسة.

المبحث الثالث: دراسة حالة منح قرض استثمار من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري 744

بغية الوقوف عند عملية منح القروض في وكالة البنك الوطني الجزائري والتعرف على أهم الإجراءات التي تتخذها الوكالة عند قيامها بعملية الاقراض بدءا بالتعرف على العميل إلى غاية تسديد القرض سيتم إجراء دراسة لإحدى طلبات القروض لدى الوكالة البنكية ومحاولة اتباع نفس الخطوات الأساسية المعمول بها من طرف الوكالة ولذلك سوف يتم في هذا المبحث دراسة طلب قرض استثمار من مختلف الجوانب القانونية والاقتصادية والمالية بغرض اتخاذ قرار الموافقة بمنح القرض او لا.

المطلب الأول: الدراسة الأولية لطلب قرض

تتميز هذه المرحلة بدراسة ومعالجة مختلف الوثائق المقدمة من طرف العميل والتأكد من سلامتها وموافقتها للشروط المعمول بها لدى البنك، فعندما يتقدم العميل بطلب قرض لدى وكالة البنك الوطني الجزائري يجب عليه تكوين ملف يحتوي على مجموعة من الوثائق المتعارف عليها والتي تخص المؤسسة أو العميل طالب القرض وعلى أساس هذا الملف وما يحتويه من معلومات يقوم البنك بدراسة طلب القرض من مختلف الجوانب التي تساهم في صياغة القرار بالموافقة أو رفض الطلب، وفي حالة المؤسسة محل الدراسة هي مؤسسة خاصة تنشط في مجال الأشغال العمومية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وبصفة عامة فان ملف القرض المقدم من طرف المؤسسة يحتوي أساسا على الوثائق التالية:

- طلب خطي للقرض حيث قام العميل بكتابة طلب خطي يوضح فيه رغبته في الحصول على القرض يحتوي على معلومات حول العميل وأسباب طلب القرض، نوع القرض والقروض التي سبق للعميل أن تحصل عليها وذلك مزودا بإمضاء المعني؛

- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها في الغرفة التجارية (CNRC)؛

- ميزانيات السنوات الثلاثة السابقة (2012/2011/2010)، بالإضافة الى الميزانية التقديرية للخمس سنوات التالية (2013 – 2017) باعتبار أن القرض استثماري موجه لاقتناء عتاد.

- جدول حسابات النتائج للسنوات (2012/2011/2010)؛ بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج التقديري للخمس سنوات الموالية (2013 – 2017)،

- وثائق تبين الوضعية اتجاه مصلحة الضرائب؛

- مجموعة من الوثائق التي توضح حالة المؤسسة وتعاملاتها.

وبعد استلام البنك لملف القرض يتم التأكد من شمولية وسلامة الوثائق المطلوبة التي يتكون منها الملف، ثم القيام بدراسة أولية للملف تمس مختلف جوانب طلب القرض وذلك من خلال دراسة ما يلي:

أولا: الدراسة القانونية

يقوم البنك بدراسة المؤسسة طالبة القرض دراسة قانونية والتعرف عليها بجمع معلومات خاصة بها وذلك من خلال تحديد العناصر التالية:

1- اسم المؤسسة: x

2- العنوان: xx

3- النشاط: مؤسسة الأشغال العامة كل هياكل الدولة

4- صنف المؤسسة: مؤسسة صغيرة.

5- حالة المؤسسة: يتم فيها تحديد ما يلي:

5-1- الصفة القانونية للمؤسسة: شركة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة

5-2- **تاريخ الإنشاء:** 20 مارس 2007

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5-3- **الرقم التسلسلي للمؤسسة:** xxx

6- رأسمال المؤسسة: يتم فيه تحديد رأس المال الحالي للمؤسسة والمقدر بـ **100 000,00** دينار جزائري.

7- المسير: الشريك الوحيد

ثانيا: الدراسة الاقتصادية

تهدف الدراسة الاقتصادية التي يقوم بها البنك الى التعريف بالمؤسسة اقتصاديا من خلال تحديد العناصر التالية:

1- نشاط المؤسسة

يتمثل نشاط المؤسسة في الأشغال العمومية و الري

2- مواصفات الاستثمار

يهدف المشروع إلى توسيع إمكانيات المؤسسة من أجل مواجهة حجم الصفقات التي أبرمتها هذه الأخيرة مع الإدارت والهيآت العمومية من أجل إنجاز مشاريع لفائدة هذه الأخيرة.

3- مميزات السوق

يتميز سوق الأشغال العمومية بتوسع كبير بفضل المشاريع الكبيرة التي أطلقتها الدولة، والمؤسسة موضوع طلب القرض تواجه صعوبة في مواجهة تطور الطلب على خدمات المؤسسات المنجزة، ولهذا لجأت المؤسسة إلى تدعيم طاقاتها للإنجاز بفضل اقتناء عتاد للأشغال العمومية .

4- العملاء الأساسيين

العملاء الرئيسيين يتمثلون في الإدارات و الهيآت العمومية (أصحاب المشاريع).

5- الموردين الأساسيين

يتمثل موردو المؤسسة عادة في مؤسسات توريد مواد البناء و الأشغال العمومية الخاصة منها و العمومية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

6- وسائل وأدوات الاستغلال

يقوم البنك بتحديد نوع وخصائص أدوات ووسائل المؤسسة المستعملة في الاستغلال وقيمتها الصافية وكذا التأمينات التي تتوفر عليها وتحتوي المؤسسة طالبة القرض على ما يلي:

- آلات الأشغال العمومية؛
- وسائل نقل؛
- مكاتب؛

7- الموارد البشرية

تحتوي المؤسسة على مجموعة من الموارد البشرية موزعة بين إطارات، وعمال يقدر عددهم بـ 25 عامل تعمل داخل المؤسسة.

3- الكشف عن معاملات العميل

يقوم البنك بجمع معلومات حول معاملات العميل مع البنوك الاخرى من حيث حجم وسلامة المعاملات، وتحركات أرصدته البنكية، ويتحصل البنك على هذه المعلومات من:

3-1- مركزية عدم الدفع

يقوم البنك بالكشف عن حالة التسوية بالنسبة للقروض المطلوبة من طرف العميل أي أنه في حالة تقديم العميل لشيك بدون رصيد يتم الابلاغ عنه في الدفع في مركزية عدم الدفع وتطبق عليه عقوبة تتمثل في منعه من الحصول على دفتر شيكات نهائيا.

3-2- مركزية المخاطر

يقوم البنك بتقديم وثيقة للعميل ويطلب منه الامضاء عليها من أجل الابلاغ عنه في مركزية المخاطر للحصول على المعلومات اللازمة عن معاملاته مع البنوك الاخرى.

كما يقوم موظف البنك بزيارة ميدانية للمؤسسة من أجل الحصول على المعلومات من بينها نذكر ما يلي:

- التحري عن إمكانيات عمال المؤسسة؛
- مشاكل الدفع؛
- التأكد من رقم الأعمال المصرح به؛
- نوعية الضمانات المقدمة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4- القرض المراد الحصول عليه:

يقوم البنك بدراسة القرض الذي تقدمت المؤسسة بطلبه وذلك من خلال تحديد مبلغ القرض المطلوب ونوعية وطريقة استعماله وتحديد نسبة الفائدة المطبق عليه حيث تقدمت المؤسسة محل الدراسة بطلب قرض بمبلغ يقدر بـ 7125000 دينار جزائري على مدى خمس سنوات ضمنها سنة تأجيل بالإضافة قرض استغلال (تسبيق على الصفقات) تحدد قيمته حسب القيمة المتبقية للمشاريع قيد التنفيذ.

5- الضمانات المتوفرة

يقوم البنك بدراسة الضمانات التي تتوفر عليها المؤسسة من حيث قيمتها والتأكد من سلامتها حيث تشترط الوكالة على المؤسسة من أجل حصولها على قرض توفر ضمانات هي:

5-1- الرهن الحيازي

ويخص المنقولات من معدات وتجهيزات ووسائل نقل وذلك من أجل ضمان القرض الممنوح للعميل وهذه الضمانات تستعمل في القروض متوسطة الأجل.

5-2- رهن الصفقات

تتم العملية عن طريق الزام المؤسسة بتقديم النسخة الوحيدة للاتفاقية مع توطين المشروع على مستوى الوكالة، وتنفيذ إجراءات رهن الصفقة لدى صاحب المشروع.

5-3- التأمين عن كل الأخطار مع أولوية البنك في تحصيل عوائد التعويض في حالة حصول الأخطار.

المطلب الثاني: الدراسة المالية لطلب قرض استثماري من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري

بعد استيفاء الخطوات السابقة والتأكد من سلامة المؤسسة من الناحية القانونية والاقتصادية ودراسة مختلف العناصر الواجب توافرها لمنح القرض تأتي مرحلة الدراسة المالية لطلب القرض وهي خطوة حساسة ومهمة جدا من أجل منح قرض، حيث يقوم المحلل المالي بدراسة الوثائق المحاسبية والمالية المقدمة من طرف المؤسسة طالبة القرض وذلك قصد تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وجدارتها الائتمانية من خلال تشخيص وتحليل الحالة المالية للمؤسسة وذلك قصد تقليص حجم الخطر المحتمل.

المؤسسة محل الدراسة تقدمت إلى وكالة البنك البنك الوطني الجزائري 744 بسكيكدة من أجل الحصول على قرض استثماري لاقتناء عتاد، حيث تقدم المؤسسة نسبة 60% من قيمة القرض المراد الحصول

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

عليه، وقد قدرت المؤسسة قيمة هذا القرض بناء على قيمة العتاد واحتياجاته من التمويل على النحو التالي:

تكلفة المشروع = قيمة العتاد(بناء على الفواتير) + الاحتياجات التمويلية

إذن تكلفة المشروع = 11242488 + 63300 = 11875000 دج.

مبلغ القرض يقدر بـ 11875000 × 60% = 7125000 دج على مدى خمس سنوات ضمنها سنة تأجيل أي في السنة الأولى يتم تسديد فوائد القرض فقط.

أولا: تحليل النشاط والوضعية المالية للمؤسسة في الفترة الممتدة (2010-2012)

1- تحليل النشاط:

جدول رقم(4): ملحق نسب النشاط للفترة (2010-2012)

الوحدة: 1000 دج

السنة	2010	2011	2012
رقم الأعمال	25815	19353	34231
حركة الحساب الجاري الدائنة	17734	9956	24673
القيمة المضافة	4905	5632	7881

المصدر: وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري (وكالة 744)

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن نشاط المؤسسة ممثلا برقم الأعمال قد تراجع نسبيا خلال سنة 2011 وهذا راجع لتأخر تسوية مستحقات المؤسسة من طرف الإدارات العمومية المتعاقدة، على عكس سنة 2012 أين يلاحظ تطور في رقم أعمالها بنسبة 76%، نفس الشيء يمكن ملاحظته بالنسبة لرقم الأعمال الذي تم توطينه لدى الوكالة من خلال الحركة الدائنة للحساب الجاري للمؤسسة والذي قارب نسبة 72% من رقم أعمالها وهو مؤشر على وفاء المؤسسة لوكالتها البنكية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

كما أن القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسة قد عرفت تطورا بنسبة 40 % سنة 2012 وهذا راجع لارتفاع رقم الأعمال.

2- تحليل الوضعية المالية للمؤسسة للفترة الممتدة من (2010-2012)

2-1- التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

يقوم المحلل الائتماني بتحليل عناصر الميزانيات المالية للفترة (2010-2012) للمؤسسة طالبة القرض عن طريق استخدام مؤشرات التوازن المالي من أجل معرفة مدى قدرة المؤسسة على تغطية احتياجات المالية، ويقوم بحساب ما يلي:

أ- **حساب رأس مال العامل:** يحسب بطريقتين

من أعلى الميزانية= أموال دائمة – أصول ثابتة

من أسفل الميزانية= أصول متداولة – د ق أ.

الجدول رقم (5): تطور رأس المال العامل الصافي للمؤسسة

الوحدة: 1000دج

البيانـــات	2010	2011	2012
الأموال الدائمة (1)	4745	6242	9296
الأصول الثابتة (2)	3366	2939	6671
ر م ع ص= (1)-(2)	1379	3303	2625

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للفترة (2010-2012).

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس مال العامل للمؤسسة طالبة القرض موجب على مستوى سنوات الدراسة الثلاثة مما يدل على أن المؤسسة قد احترمت قاعدة التوازن المالي والتي مفادها أن الأصول الثابتة تمول بالأموال الدائمة، ويشهد رأس مال العامل للمؤسسة تذبذب من سنة لأخرى حيث ارتفع سنة 2011 ب 71% ثم عاود الانخفاض سنة 2012 .

ب- حساب الإحتياج من رأس مال العامل

إ ر م ع= إحتياجات الدورة- موارد الدورة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم (6): تطور إحتياجات رأس مال العامل للمؤسسة

الوحدة:1000دج

البيانات	2010	2011	2012
المخزونات (1)	00	1176	30552
الزبائن (2)	15518	30222	20139
د.ق.أ (3)	16540	28854	85344
إ ر م ع = (1+2)-(3)	(1022)	2544	34653

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق(1،2،3)

من خلال الجدول نلاحظ أن الاحتياج من رأس مال العامل للمؤسسة سالب خلال لسنة 2010 هذا يعني أن الموارد القصيرة الأجل أكبر من احتياجات الدورة، الذي يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بمواردها القصيرة الأجل، والسبب ارتفاع الديون القصيرة الأجل لدرجة اعتماد المؤسسة عليها في تمويل الأصول الثابتة منها والمتداولة، ليرتفع خلال السنتين المواليتين، مما يدل على أن احتياجات الدورة الاستغلالية، لا يمكن تغطيتها بما تتوفر عليه من موارد، وهذا ما يبين حاجة المؤسسة إلى أموال لتغطية احتياجات الخزينة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ج- حساب الخزينة الصافية

الخزينة الصافية= ر م ع – إ ر م ع

جدول رقم (7): تطور الخزينة الصافية للمؤسسة

الوحدة: 1000دج

البيانات	2010	2011	2012
ر م ع (1)	1379	3303	2625
إ ر م ع (2)	(1022)	2544	34653
الخزينة الصافية = (1)-(2)	2401	759	(32028)

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق (1،2،3).

من خلال الجدول السابق نلاحظ وجود خزينة موجبة خلال سنتي 2010،2011 وهذا راجع لكون رأس مال العامل استطاع تغطية احتياج رأس مال العامل، وهذا يعني أن هامش الأمان يغطي احتياجات دورة الاستغلال، لكن سنة 2012 نلاحظ وجود خزينة سالبة وهذا راجع لارتفاع المخزونات

2-2- التحليل المالي بواسطة النسب المالية:

يقوم المحلل المحلل الإئتماني بحساب بعض النسب المالية المعبرة عن الوضعية المالية للمؤسسة خلال السنوات الثلاث 2010-2011-2012.

المؤسسة محل الدراسة لم تقم بحساب كل النسب المالية بل اكتفت بحساب النسب التي سنبينها لاحقا لأن كل بنك هناك نسب معينة يقوم بحسابها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم (8):حساب بعض النسب المالية

الوحدة: 1000دج

النسبة	طريقة الحساب	2010	2011	2012
التوازن المالي (التمويل الدائم)	$\frac{\text{أموال دائمة}}{\text{أصول ثابتة}} \times 100$	%140	%212	%91
الإستقلالية المالية	$\frac{\text{أموال خاصة}}{\text{أموال دائمة}} \times 100$	%100	%100	%100
القدرة على السداد	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$	%77	%82	%85
المردودية المالية	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$	%59	%23	%27
المردودية التجارية	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \times 100$	%10	%7	%7

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الميزانيات المالية للفترة (2010-2012).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر للثلاث سنوات أكبر 50% وهي تبين مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها للأصول الثابتة على أموال دائمة، كذلك نلاحظ أن المؤسسة قادرة على سداد ديونها ومن تم بامكانها الحصول على قروض، أما نسبة المردودية المالية والتي تبين لنا مردودية وحدة نقدية واحدة تم استثمارها في نشاط معين فهي متذبذبة من سنة لأخرى.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-3- حساب قدرة التمويل الذاتي:

جدول رقم (9): تطور الخزينة، قدرة التمويل الذاتي والنتيجة الصافية

الوحدة: 1000دج

	2010	2011	2012
رأس مال العامل	1379	3303	2625
ا ر م ع	(1022)	2544	34653
الخزينة	2401	759	(32028)
قدرة التمويل الذاتي	3260	1933	3845
النتيجة الصافية	2825	1497	3054

المصدر: البنك الوطني الجزائري بالإعتماد على الملحق (4).

ميزانيات هذه المؤسسة تظهر أن وضعيتها المالية إيجابية وفي تحسن من سنة لأخرى والذي يترجمه رأس مال العامل المسجل خلال سنة 2012 والمقدر بـ: 2625000 دج والمحقق من تراكم النتائج السنوية .

رأس مال العامل يغطي احتياجات رأس مال العامل ويحقق فائض في الخزينة خلال سنتي2010 و2011 على عكس سنة 2012 أين سجل عجزا وهذا ناتج عن ارتفاع المخزونات.

المؤسسة سجلت نتائج إيجابية خلال سنة 2010 رغم تراجع بنسبة 47% سنة 2011، إلا أن النتائج عاودت المنحنى التصاعدي لتصل إلى 3054000 دج خلال سنة 2012 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على الميزانيات التقديرية للفترة (2013-2017)

1- حساب قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة محل الدراسة بالإعتماد على الميزانيات التقديرية

قدرة التمويل الذاتي= النتيجة الصافية + مخصصات الإهتلاكات والمؤونات

جدول رقم: (10) الإهتلاكات

الوحدة: 1000 دج

الفترات			2013	2014	2015	2016	2017	مجموع الإهتلاكات	ق م
العتاد الحالي	2715	05 سنوات	543	543	543	543	543	2715	00
العتاد المراد اقتناؤه	11875								
المجموع	14590		3729	3729	3729	1550	1240	13937	612

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة 744 سكيكدة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم (11): ملحق القدرة التمويلية للفترة (2013-2017)

	2013	2014	2015	2016	2017
رقم الأعمال	50000000	55000000	60000000	66000000	70000000
الإستهلاكات	(35300000)	(38900000)	(43000000)	(47700000)	(50800000)
مصاريف المستخدمين	(2025429)	(2086350)	(2155895)	(2364530)	(2642710)
ضرائب ورسوم	(1000000)	(1100000)	(1200000)	(1320000)	(1400000)
مصاريف مالية	(500000)	(600000)	(600000)	(700000)	(800000)
إهتلاكات	3728986	3728986	3728986	1550074	1240386
النتيجة الصافية قبل الضريبة	7445585	8584664	9315119	12365396	13116904
الضرائب على أرباح الشركات 25%	(1414661)	(1631086)	(1769873)	(2349425)	(2492212)
النتيجة الصافية	6030924	6953578	7545246	10015971	10624692
قدرة التمويل الذاتي	9759910,19	10682563,8	11274232 ,39	11566044,76	11865078,24

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة 744 سكيكدة بالإعتماد على الملحق(5،6،7،8،9)

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم (12): ملخص لحساب قدرة التمويل الذاتي

الوحدة: 1000دج

	2013	2014	2015	2016	2017
النتيجة الصافية	3031	6953	7545	10016	10625
مخصصات الإهتلاكات	3729	3729	3729	1550	1240
ق ت د	9760	10682	11274	11566	11865

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة 744 سكيكدة

2- التغير في احتياجات رأس مال العامل

جدول رقم (13): تغير احتياجات رأس مال العامل

الوحدة: 1000 دج

إ ر م ع			44	6030	4750	3891
التغير	-	44	5986	-1280	-859	

المصدر: وثائق البنك الوطني الجزائري- وكالة سكيكدة 744.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- تدفقات الخزينة المحينة للفترة (2017/2013)

جدول رقم (14): جدول الموارد والإستخدامات

الوحدة:1000دج

السنوات		2013	2014	2015	2016	2017
الموارد						
قدرة التمويل الذاتي		9760	10682	11274	11566	11865
إسترجاع القيمة المضافة						612
إسترجاع إ ر م ع						3891.00
مجموع الموارد (1)		9760	10682	11274	11566	16368
الإستخدامات						
الاستثمارات	14590					
التغير في إ ر م ع		44	5986	(1280)	(859)	-
مجموع الإستخدامات (2)	14590	44	5986	(1280)	(859)	-
تدفقات الخزينة	(14590)	9716	4696	12554	12425	16368
تدفقات الخزينة المتراكمة	(14590)	(4874)	(178)	12376	24801	41169
معدل التحيين 10%		0,909091	0,826446	0.751315	0.683013	0,620921
تدفقات الخزينة المتراكمة المحينة		(4430,91)	(147,11)	9298,27	16939.41	25562,70

المصدر: وثائق البنك الوطني الجزائري – وكالة سكيكدة 744 بالإعتماد على الميزانيات المالية التقديرية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مدة استرجاع رأس المال المستثمر تقدر ب 3 سنوات و 7 أشهر

أي إبتداءا من السنة الثالثة تتغير القيمة من السالب إلى الموجب أي تم تغطية تكاليف المشروع المستثمر وبدأت المؤسسة في تحقيق الربح.

$$\frac{147,11-6298.27}{14590} \times 12 = 7 \text{ أشهر}.$$

4- حساب القيمة الحالية الصافية للفترة (2017/2013)

$$VAN = -F_0 + \sum_{t=1}^{n} \left(\frac{Ft}{(1+k)^n} \pm \frac{VR}{(1+K)^n} \right)$$

جدول رقم (15): حساب القيمة الحالية الصافية للفترة (2017/2013)

الوحدة: 1000دج

السنوات	تدفقات الخزينة التسيير	معدل التحيين 10%	
		معامل التحيين	تدفقات الخزينة للتسيير محينة
0	(14590)	1	(12837)
2013	(4874)	0,909091	(4430,91)
2014	(178)	0,826446	(147,11)
2015	12376	0,751315	9296,02
2016	24801	0,683013	16939,41
2017	41169	0,620921	25562,70
	59060	**القيمة الحالية الصافية**	32924,32

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة 744 سكيكدة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تدفقات الخزينة المتراكمة الناتجة عن نشاط المؤسسة تبين أن هذه الأخيرة تكون إيجابية إبتداءا من السنة الثالثة لإنطلاق الإستغلال، والناتج الصافي بعد إسترجاع تكاليف الإستثمار تقدر بـ 32924320 دج خلال السنة الخامسة للمشروع.

5- تطور الأموال الخاصة، رقم الأعمال للفترة (2017/2013)

جدول رقم (15):ملحق الأموال الخاصة، رقم أعمال المؤسسة للفترة2017/2013

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأموال الخاصة	9296	21665	28618	36163	46180	56804
رقم الأعمال	34231	50000	55000	60000	66000	70000
النتيجة	3053	6031	6953	7545	10016	10625

المصدر: البنك الوطني الجزائري- وكالة 744- سكيكدة

من خلال الجدول نلاحظ أن رقم أعمال المؤسسة في تحسن مستمر من سنة لأخرى وهو ما إنعكس بالإيجاب على النتيجة والتي تزداد من سنة لأخرى على مدى فترة الدراسة.

6- حساب نسب المردودية للفترة 2017/2013

تحسب كل من المردودية التجارية والمردودية المالية حسب العلاقتين التاليتين:

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (16):ملحق نسب المردوديّة للفترة (2017/2013)

السنوات / المردودية	2013	2014	2015	2016	2017
المردودية التجارية	%12,06	%12,64	%12,57	%15,17	%15,17
المردودية المالية	%27,83	%24,29	%20,86	%21,68	%18,70

من خلال النتائج التي يبينها الجدول السابق يتضح أن مرودية المشروع مشجعة وتتراوح بين33% و18% أما نسبة المردودية التجارية فتظهر أقل من سابقتها لكنها تأخذ منحى تصاعدي لتصل حدود 15% وهذا ناتج عن تحسن رقم الأعمال والنتائج المحققة.

بالإضافة إلى القرض الاستثماري فإن المؤسسة تقدمت بطلب قرض استغلال(تسبيق على الصفقات) والذي تحدد قيمته على أساس القيمة المتبقية للصفقات قيد التنفيذ والتي يظهرها الجدول التالي:

جدول رقم(17): الصفقات قيد الإنجاز

	قيمة الصفقة	نسبة الإنجاز	الـــــــدفعات المحصلة	نسبة الإنجاز المتبقة	القيمة المتبقية
إنجـاز قاعـة متعـــــــددة الرياضات	28988088,48	%30	8900000	%70	20088088
إنجـاز معهـد التكـــــــوين المهني	6012776,33	%75	4500000	%25	1512776
إنجـاز مركـز للتكـــــــوين المهني	70405086,76	00	00	%100	70405086
إنجاز سكنات وظيفيـة تابعـة لمعهد التكوين المهني	13858507,25	00	00	%100	13858507,25
إنجاز سكنات أخرى	16153980,45	00	00	%100	16153980,45

المصدر: البنك الوطني الجزائري– وكالة 744– سكيكدة

يظهـر الجـدول أن القيمـة المتبقيـة للمشـاريع قيـد التنفيـد المبرمـة مـن طـرف المؤسسـة تقـدر 210250000 دج لفترة التسع شهور القادمة، ومنه فإن الاحتياجات الشهرية هي:

210250000÷9 = 23361000 دج

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وبالتالي خط القرض السنوي على أساس 70%هو: 23361000 × 70% = 16352700 دج.

المطلب الثالث: إتخاذ القرار

أظهر التحليل المالي للميزانيات الثلاث السابقة للفترة (2012/2010) أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة والفائض يمول الاحتياجات من رأس مال العامل وهذا ما يفسر وجود خزينة صافية موجبة في السنتين 2010 و2011، أما سنة 2012 فكانت خزينة سالبة وذلك لزيادة المخزونات.

أما فيما يخص النسب المالية فإن البنك لم يستعمل كل النسب بل ركز فقط على نسب التمويل الدائم القدرة على السداد لأن المؤسسة لا تحتوي على ديون متوسطة أو طويلة الأجل.

أما التحليل المالي للميزانيات التقديرية المستقبلية للفترة (2017/2013) فقد أظهرت أن المؤسسة قادرة على تمويل نفسها ذاتيا وهو مؤشر جيد يسمح لها بالاقتراض من البنك وكذلك فإنها تسترجع المال المستثمر خلال ثلاثة سنوات وسبعة أشهر، والناتج الصافي بعد استرجاع تكاليف الاستثمار تقدر بـ 32924320 دج خلال السنة الخامسة للمشروع.

كما أن المؤسسة تعتبر زبون وفي للبنك حيث سبق وأن اقترضت منه وتقيدت بكل الإجراءات والشروط التي وضعها البنك عند قيامه بعملية الإقراض.

ومنه قرر البنك منح القرض الاستثماري للمؤسسة حيث قام بإعداد تسريح بالالتزام وهو عبارة عن وثيقة يعطي فيها البنك للمؤسسة حق الالتزام ويتم فيها تحديد طبيعة وقيمة القرض الممنوح ويتم منح مبلغ القرض بعد احتساب الآجيو، حيث يتم حساب الفائدة المطبقة على القرض الممنوح بمعدل 5,5% بالنسبة لقرض الاستثمار والمقدر بـ 7125000دج والضريبة 17%، لمدة 5 سنوات ضمنها سنة تأجيل ويتم تسديد القرض كل 6 أشهر بواسطة سند لآمر. وكذلك معدل فائدة يقدر بـ 7,7% بالنسبة لقرض الاستغلال والمقدر بـ 16352700 دج (أنظر الملحق10)

جدول تسديد القرض:

تقوم المؤسسة بتسديد القرض عن طريق سند لأمر بدفعات ابتداءا من السنة الثانية أما السنة الأولى فتقوم بدفع الفوائد فقط علما أن الدفع يكون كل ستة أشهر، أما معدل الفائدة يقدر ب 5,5% و الرسم على القيمة المضافة 17%.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويتم تسديد القرض كما هو موضح في الشكل التالي:

جدول رقم (19): تسديد القرض

المدة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
قيمة القرض	7125000	7125000	7125000	6234375	5343750	4453125	3562500	2671875	1781250	890625
القيمة المسددة	-		890625	890625	890625	890625	890625	890625	890625	890625
الفائدة	195937,50	195937,50	195937,50	171445,31	146935,13	122460,94	97968,75	73476,56	48984,38	24492,19
الرسم على القيمة المضافة	33309,83	33309,83	33309,38	29145,70	24982,03	20818,36	16654,69	12491,02	8327,34	4163,67
الدفعة المسددة	229246,88	229246,88	1119871,88	1091216,02	1062560,16	1033904,30	1005248,44	976592,58	947936,72	919280,86
باقي التسديد	7125000	7125000	6234375	5343750	4453125	3562500	2671875	1781250	890625	-

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على المعلومات المقدمة من طرف البنك

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل :

يعتمد البنك الوطني الجزائري على التحليل المالي عند دراسته للوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض حيث يقوم بحساب مختلف المؤشرات المالية للميزانيات المالية للثلاث سنوات الماضية وكذلك الميزانيات التقديرية للخمس سنوات الموالية وعلى أساسها يتمكن من معرفة الصحة المالية للمؤسسة ويتخذ القرار بمنح القرض من عدمه.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خاتمة

خاتمة:

على إثر الدراسة التي تعرضنا فيها لتمويل المؤسسات الاقتصادية عن طريق القروض المصرفية يمكن أن نخلص إلى نتيجة هامة مفادها أن مصادر التمويل بمختلف أشكالها تعد المحرك الأساسي لنشاط المؤسسات مهما كانت طبيعتها، خاصة إذا كانت هذه المصادر ذات تكلفة منخفضة، كما أن هذه المصادر تتنوع حسب طبيعة، شكل والنشاط الممارس من قبل المؤسسة، فمثلا تعتمد المؤسسات الصغيرة على مصادر داخلية وبعض المصادر الخارجية القصيرة والمتوسطة الأجل، عكس المؤسسات الكبيرة التي تعتمد على مصادر تمويل واسعة جدا داخلية وخارجية، ويمكن ان تتعداها إلى طرح أوراق مالية من أسهم وسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور أو الأعوان الاقتصادية ذات الفوائض المالية.

إن اعتماد المؤسسات الاقتصادية على مصادر خارجية للتمويل يمكن أن يكون في صالحها ويعود عليها بالإيجاب وذلك من خلال اعتمادها على قروض مصرفية بمعدلات فائدة منخفضة، تساعدها على الحصول على مردودية مرتفعة، وذلك من خلال دراسة اختيارات التمويل بتجنب التمويل الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف المالية، واختيار التمويل الذي يؤدي إلى توسيع حجم استثماراتها ونشاطها وتحقيق أرباح مرتفعة، بالعكس من ذلك فإنه إذا كان معدل الفائدة مرتفعا فسوف يؤدي إلى زيادة التكاليف المالية، وبالتالي انخفاض مستويات المردودية، وهو ما يشكل عبء على المؤسسة، إلى درجة أنه قد يؤدي بها إلى الوصول إلى حافة الإفلاس.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ونظرًا لأهمية جانب التمويل في وجود المؤسسات الاقتصادية واستمراريتها، فقد أولت الحكومة الجزائرية ومنذ بدايات الألفية الثالثة اهتماما منقطع النظير لعمليات التمويل في الاقتصاد الوطني حتى تتمكن من تطبيق برامجها التنموية الواسعة والكبيرة، وكان ذلك من خلال العمل الميداني المستمر عبر توسيع دور البنوك العمومية، فتح المجال أمام البنوك الخاصة والأجنبية للاستثمار وفتح فروع لها، وتنشيط المؤسسات المالية أكثر وتسهيل منح القروض المصرفية للمؤسسات الاقتصادية، وبمعدلات فائدة جد مجزية ومحفزة للنشاط الاستثماري، وهذا كله لأجل تمكينها من لعب دورها الكامل في الحياة الاقتصادية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- النتائج

- يعتبر التمويل الذاتي والمتمثل في تمويل المؤسسات من خلال مواردها الداخلية المصدر الأول الذي تلجأ إليه لتمويل احتياجاتها والذي يعتبر مصدر قليل التكلفة والمخاطرة؛

- تعتبر الأسهم العادية والأسهم الممتازة حقوق ملكية تلجأ إليها المؤسسات لفتح رأسمالها من جهة والاستفادة التمويلية من جهة أخرى.

- يقوم البنك بتمويل نشاطات المؤسسات الاقتصادية سواء كانت استغلالية أو استثمارية، لكن على البنك أن يوضع سياسة إقراضية فعالة تجنبه من عدة مشاكل؛

- يمنح البنك القرض للمؤسسة وذلك بنسبة مئوية من رقم الأعمال، بالنسبة لقروض الإستغلال 70% قيمة القرض المراد منحه، أما قروض الإستغلال تمثل 60% من رقم الأعمال؛

يعتمد البنك على التحليل المالي لدراسة الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض بهدف معرفة الصحة للمالية للمؤسسة وذلك من خلال مختلف المؤشرات المالية.

2- التوصيات:

- السماح ببروز سوق مالي في مرحلة أولى يهتم بالاستجابة لاحتياجات التمويل المؤسسات غير المصنفة في البورصة عن طريق تدخل مباشر للدولة بتحسين المحيط القانوني، هذا التدخل يجب أن يركز على المشاكل الخاصة بإنشاء المؤسسة، حيث يكون مبررا بشكل كبير، وذلك مثل إيجاد ما يسمى بالقرض الشرفي للمؤسسات المبتكرة، وحاملي أفكار مشاريع مجددة حيث تنخفض المخاطر بفعل التصديق الذي قد يحضى به المشروع من قبل هيئات وشبكات متخصصة في المساعدة على إنشاء المشاريع، وبفعل الضمان الذي قد تستفيد منه بعض المشاريع من قبل هيئات الضمان المتخصصة، إضافة إلى التكفل ببعض المصاريف الإعدادية التي تبقى معتبرة في مثل هذا النوع من المشاريع؛

2- إيجاد بعض صيغ التمويل المتلائمة مع المؤسسات الاقتصادية مثل رأس مال المخاطر le capital-risque الذي شهد اتساع كبير في الدول المتطورة حيث تكون المخاطر متقاسمة بين المؤسسة والمقرض مع وجود مصاحبة جادة للمشاريع الاستثمارية من قبل المقرضين، وفي هذا الشأن يجب تحفيز المؤسسات المالية على الاستثمار في هذا المجال؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– وضع محفزات جبائية للمستثمرين–المدخرين من أجل استقطاب ادخار العائلات وتوجيهه مباشرة لتمويل نشاطات المؤسسات الاقتصادية، حيث يستدعي الأمر هنا وضع الآليات الضرورية من اجل تحقيق هذا المسعى؛

– دفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل السبل إلى الدخول في البورصة، باعتبار أن الأسواق المالية لا يمكن تنشيطها إلا بالمؤسسات الخاصة، و ذلك بإجبار المؤسسات التي وصل رأس مالها إلى مستوى معين بأن تتحول من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة مساهمة، و إجبار بعد ذلك شركات المساهمة هذه إذا بلغت رقم أعمال ورأس مال معين فتح رأس مالها و الدخول إلى البورصة، وهو أمر يتطلب تعديل في القانون التجاري الجزائري؛

– إعادة التنظيم القانوني بالشكل المشار إليه سابقا يجب أن يصب في إمكانية قيام بعض المؤسسات بالتوجه المباشر للجمهور قصد الحصول على قروض مستندية عن طريق إشراف مؤسسات مالية متخصصة و وفق إجراءات أكثر تبسيط و تحفيز لكل الأطراف؛

– القيام ببعض الدراسات الميدانية حول العوامل المحددة لقرار التمويل لدى أصحاب المؤسسات في الجزائر و ذلك بهدف التأكد من وجود العامل الديني والثقافي المحدد لقرار الاستدانة، و في هذه الحالة يتطلب الأمر تحفيز هيئات الإقراض التي تتلاءم أكثر مع هذه الخصوصية.

3– صعوبات الدراسة:

في الوقت ذاته نسجل على هذا العمل المتواضع بعض النقائص المرتبطة بدراسة حالة تمويل المؤسسة وكذلك بأدوات التحليل المستعملة، إذ يمكن أن نذكر المشاكل التالية:

– مشكل استعمال المعلومات المحاسبية في المؤسسة؛

– صعوبة مراقبة والتأكد من صحة الكشوفات المحاسبية المقدمة؛

– صعوبة قياس مختلف مكونات هيكل التمويل في المؤسسة؛

– صعوبة الحصول على المعلومات وتحفظ البنك بتزويدي بالوثائق الضرورية اللازمة للعمل بها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا : الكتب

الكتب بالعربية:

1- الدسوقي حامد أبو زيد، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة مصر، 1994.

2- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

3- إسماعيل عرباجي، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

4- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي(الادارة المالية)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.

5- بخراز يعدل فريدة، **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي** ، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

6- جبر هشام، **إدارة المصارف**، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة مصر، 2010.

7- جمعة أحمد حلمي، **المحاسبة الإدارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن2011.

8- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عما ن الأردن، 2004 .

9- حمزة محمود الزبيدي، **ادارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان** ، الطبعة الاولى مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004.

10-خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

11- دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة**، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2007

12- زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

13- سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2009.

14- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1992.

15- شامية أحمد زهير، **النقود والمصارف**، الطبعة الاولى، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع الاردن، 1993.

16- شيحة مصطفى رشدي، **النقود والمصارف والائتمان**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية مصر، 1999.

17- طارق الحاج، مبادئ التمويل، **مبادئ التمويل**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

18- عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، مطبوعات جامعة قسنطينة، الجزائر،2000.

19- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **ادارة المنشآت المتخصصة**، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009.

20- عبد الغفارحنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية ، بيروت لبنان،1991.

21- عبد القادر بحيح، **الشامل لتقنيات أعمال البنوك**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر، 2013.

22- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وادارتها** ، الدار الجامعية، البراهيمية مصر2008.

23- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود و البنوك (الأساسيات و المستحدثات)** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009 .

24- عشيش حسن سمير، **التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

25- عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006

26- قاسم نايف علوان،، **ادارة الاستثمار(بين النظرية والتطبيق)**، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.

27- محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية مصر، 2007 .

28- محمد سعيد سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005

29- محمد سمير أحمد، **الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية** ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2009.

30- محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان ، الإدارة المالية والتمويل، الإسكندرية، مصر1999.

31- محمد صالح الحناوي، نهال مصطفى فريد، **الادارة المالية(التحليل المالي لمشروعات الأعمال**) المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر،2008

32- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.

33- محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والصرفية -عمليات البنوك-** ، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

34- محمود حسين الوادي وآخرون، **النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

35- مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007.

36- منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرارات**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002.

37- ميلود بوشنقير، مليكة زغيب، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

38- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

39- ناصر دادي عدون، وآخرون، **مراقبة التسيير في المؤسسة الإقتصادية- حالة البنوك** ، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004.

الكتب باللغة الفرنسية:

1-Jean Marie, **Ressources humaines**, 7éme ed Vuibert, paris, 2002

2- Farouk Bouyacoub, **l'entereprise et le financement bancaire**, casbah 2 édition, Alger, 2001

3-Xavier Bradey, Christian Descamps, **Monnaie, Banque, Financement**, Hypercoyrs Dallos, paris, 2005

ثانيا: المذكرات

1- مليكة زغيب، **إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف،2006.

2- فضيلة زواوي، **تمويل المؤسسات الإقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوع الإقتصادية، ع التسيير، ع تجارية، 2009.

3- ليندة صديق، **التمويل المصرفي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، ع التسيير، ع تجارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2011.

4- نظيرة قلادي، **علاقة السياسة الجبائية على الهيكل المالي للمؤسسة**، مذكرة ماجستر، كلية العلوم الإقتصادية، ع التسير، ع تجارية، جامعة20 أوت 1955، سكيكدة، 2011.

5- سوسن زيرق، **الإفصاح المحاسبي عن قرض الإيجار في النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير كلية ع الإقتصادية، ع التسيير، ع تجارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2012.

6- سمير آيت عكاش، **تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية** ، مذكرة ماجستير، كلية ع اقتصادية، ع التسيير، ع تجارية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.

الملتقيات:

1- مليكة زغيب، نعيمة غلاب، تحليل أساليب تمويل المؤسسات الإقتصادية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، 21-22 نوفمبر، 2006.

2- فريدة معارفي، صالح مفتاح، دور التدقيق الداخلي في أدارة المخاطر المصرفية، الملتقى الوطني حول مهنة التدقيق في الجزائر- الواقع والآفاق- جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 12/11 أكتوبر 2010.

القوانين:

1- المادة رقم 10 من الأمر 96-09 المتعلق بالإعتماد الإيجاري في الجزائر

الملاحق

الملحق 1

Exercice clos le	31/12/10

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	2 180 903	717 066	1 463 837	1 900 017
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	1 902 135		1 902 135	172 996
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**4 083 039**	**717 066**	**3 365 973**	**2 073 014**
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	0		0	145 796
Créances et emplois assimilés				
Clients	12 155 680		12 155 680	3 613 894
Autres débiteurs				
Impôts et assimilés	3 361 821		3 361 821	12 839
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	2 402 333		2 402 333	1 758 364
TOTAL ACTIF COURANT	**17 919 836**		**17 919 836**	**5 530 895**
TOTAL GENERAL ACTIF	**22 002 875**	**717 066**	**21 285 809**	**7 603 909**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Exercice clos le	31/12/10

BILAN (PASSIF)

	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	100 000	100 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	2 825 364	452 491
Autres capitaux propores - Report à nouveau	1 819 843	1 367 352
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**4 745 208**	**1 919 843**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financieres		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		2 469 867
Impôts	4 932 396	832 996
Autres dettes	11 608 204	2 381 201
Trésorerie passif		
TOTAL III	**16 540 600**	**5 684 065**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**21 285 809**	**7 603 909**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Exercice du | 01/01/10 | au | 31/12/10

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		N		N-1	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services		25 815 362		6 418 091
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			**25 815 362**		6 418 091
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			**25 815 362**		6 418 091
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		20 850 578		4 390 846	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances				
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	1 800			
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		57 760		68 681	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		**20 910 138**		**4 459 528**	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			**4 905 223**		1 958 563
Charges de personnel		1 144 710		1 096 585	

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر
../.. la suite sur la page suivante

Exercice du	01/01/10	au	31/12/10

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Impôts et taxes et versements assimilés	546 968		128 601	
IV-Excédent brut d'exploitation		3 213 544		733 377
Autres produits opérationnels		48 000		
Autres charges opérationnelles				
Dotations aux amortissements	436 180		280 886	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		2 825 364		452 491
Produits financiers				
Charges financières				
VI-Résultat financier				
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		2 825 364		452 491
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 825 364		452 491

(*) A détailler sur état annexe à joindre

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Exercice du	01/01/10	au	31/12/10

5/Tableau des amortissements et pertes de valeurs :

Rubriques et Postes	Dotations Cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice (1)	Diminutions éléments sortis	Dotations cumulées en fin d'exercice	Dotations fiscales de l'exercice (2)	Ecarts (1)-(2)
Goodwill						
Immobilisations incorporelles						
Immobilisations corporelles	280 886	436 180		717 066	436 180	
Participations						
Autres actifs financiers non courants						
TOTAL	280 886	436 180		717 066	436 180	

6/Tableau des immobilisations créées ou acquises au cours de l'exercice :

Rubrique (Nature des immobilisations (créees ou acquises à détailler)	Montants bruts	TVA déduite	Montant net à amortir
Goodwill			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles			
Participations			
Autres actifs financiers non courants			
TOTAL			

NEANT

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق 2

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2011			2010
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	2 180 903	1 153 246	1 027 657	1 463 837
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	1 911 503		1 911 503	1 902 135
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**4 092 406**	**1 153 246**	**2 939 160**	**3 365 973**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	1 176 137		1 176 137	0
Créances et emplois assimilés				
Clients	23 586 638		23 586 638	12 155 680
Autres débiteurs	2 788 382		2 788 382	
Impôts et assimilés	3 846 993		3 846 993	3 361 821
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	759 519		759 519	2 402 333
TOTAL ACTIF COURANT	**32 157 671**		**32 157 671**	**17 919 836**
TOTAL GENERAL ACTIF	**36 250 078**	**1 153 246**	**35 096 832**	**21 285 809**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Exercice clos le	31/12/11

BILAN (PASSIF)

	2011	2010
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	100 000	100 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	1 497 354	2 825 364
Autres capitaux propores - Report à nouveau	4 645 208	1 819 843
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**6 242 562**	**4 745 208**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	-0	
Impôts	6 621 119	4 932 396
Autres dettes	22 233 150	11 608 204
Trésorerie passif		
TOTAL III	**28 854 269**	**16 540 600**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**35 096 832**	**21 285 809**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Exercice du	01/01/11	au	31/12/11

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2011		2010	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services		19 352 799		25 815 362
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			19 352 799		25 815 362
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			19 352 799		25 815 362
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		13 598 270		20 850 578	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances	49 819			
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires			1 800	
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		71 937		57 760	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		13 720 027		20 910 138	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			5 632 772		4 905 223

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر
../.. la suite sur la page suivante

Exercice du	01/01/11	au	31/12/11

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2011		2010	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	2 827 004		1 144 710	
Impôts et taxes et versements assimilés	388 432		546 968	
IV-Excédent brut d'exploitation		2 417 336		3 213 544
Autres produits opérationnels				48 000
Autres charges opérationnelles	107 382			
Dotations aux amortissements	436 180		436 180	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		1 873 773		2 825 364
Produits financiers				
Charges financières				
VI-Résultat financier				
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		1 873 773		2 825 364
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	376 419			
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 497 354		2 825 364

(*) A détailler sur état annexe à joindre

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Exercice du	01/01/11	au	31/12/11

5/Tableau des amortissements et pertes de valeurs :

Rubriques et Postes	Dotations Cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice (1)	Diminutions éléments sortis	Dotations cumulées en fin d'exercice	Dotations fiscales de l'exercice (2)	Ecarts (1)-(2)
Goodwill						
Immobilisations incorporelles						
Immobilisations corporelles	717 066	436 180		1 153 246	436 180	
Participations						
Autres actifs financiers non courants						
TOTAL	717 066	436 180		1 153 246	436 180	

6/Tableau des immobilisations créées ou acquises au cours de l'exercice :

Rubrique (Nature des immobilisations (créees ou acquises à détailler)	Montants bruts	TVA déduite	Montant net à amortir
Goodwill			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles			
Participations			
Autres actifs financiers non courants			
TOTAL			

NEANT

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق 3

Exercice clos le	31/12/12

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2012			2011
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	7 224 585	2 034 194	5 190 391	1 027 657
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	4 256 877		4 256 877	1 911 503
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**11 481 462**	**2 034 194**	**9 447 268**	**2 939 160**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	29 007 577		29 007 577	1 176 137
Créances et emplois assimilés				
Clients	9 353 500		9 353 500	23 586 638
Autres débiteurs	3 125 566		3 125 566	2 788 382
Impôts et assimilés	3 830 752		3 830 752	3 846 993
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	30 353 679		30 353 679	759 519
TOTAL ACTIF COURANT	**75 671 076**		**75 671 076**	**32 157 671**
TOTAL GENERAL ACTIF	**87 152 538**	**2 034 194**	**85 118 344**	**35 096 832**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Exercice clos le	31/12/12

BILAN (PASSIF)

	2012	2011
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	100 000	100 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	2 399 672	1 497 354
Autres capitaux propores - Report à nouveau	6 142 562	4 645 208
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**8 642 235**	**6 242 562**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	3 704 000	
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**3 704 000**	
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	43 995 218	-0
Impôts	5 355 731	6 621 119
Autres dettes	22 875 883	22 233 150
Trésorerie passif	545 275	
TOTAL III	**72 772 109**	**28 854 269**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**85 118 344**	**35 096 832**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Exercice du	01/01/12	au	31/12/12

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2012 DEBIT (en Dinars)	2012 CREDIT (en Dinars)	2011 DEBIT (en Dinars)	2011 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services		34 231 053		19 352 799
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			34 231 053		19 352 799
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			34 231 053		19 352 799
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		26 384 800		13 598 270	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance	4 862			
	Primes d'assurances			49 819	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		239 844		71 937	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		26 629 507		13 720 027	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			7 601 545		5 632 772

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

../.. la suite sur la page suivante

Exercice du	01/01/12	au	31/12/12

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2012		2011	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	2 521 979		2 827 004	
Impôts et taxes et versements assimilés	1 090 449		388 432	
IV-Excédent brut d'exploitation		3 989 117		2 417 336
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles	58 802		107 382	
Dotations aux amortissements	880 948		436 180	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		3 049 366		1 873 773
Produits financiers				
Charges financières	86 808			
VI-Résultat financier	86 808			
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		2 962 558		1 873 773
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	562 886		376 419	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 399 672		1 497 354

(*) A détailler sur état annexe à joindre

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Exercice du	01/01/12	au	31/12/12

3/Charges de personnel, impôts, taxes et versements assimilés, autres services :

Rubrique	Montants
Autres services	
Charges locatives et charges de copropriété	
Etudes et recherches	
Documentation et divers	
Transports de biens et transport collectif du personnel	
POSTE, TELEGRAPHE, TELEPHONE	20 307
FRAIS DE BANQUE ET DE RECOUVR.	219 537
AUTRES FRAIS DIVERS	
TOTAL (1)	239 844
Charges de personnel	
Rémunération du personnel	2 048 190
Rémunération de l'exploitant individuel	
Cotisations aux organismes sociaux	473 789
Charges sociales de l'exploitant individuel	
Autres charges sociales	
Autres charges de personnel	
TOTAL (2)	2 521 979
Impôts, taxes et versements assimilés	
Impôts, taxes et versements assimilés sur rémunérations	
Impôts et taxes non récupérables sur chiffre d'affaires	684 621
Autres impôts et taxes (hors impôts sur les résultats)	405 828
TOTAL (3)	1 090 449
TOTAL (1)+(2)+(3)	3 852 273

4/Autres charges et produits opérationnels :

Autres charges opérationnelles	Montants
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels, droits et valeurs similaires	
Moins values sur sortie d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présence	
Pertes sur créances irrécouvrables	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
AMENDES ET PENALITES	58 802
Charges exceptionnelles de gestion courante	
Autres charges de gestion courante	
TOTAL	58 802
Autres produits opérationnels	**Montants**
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	
Plus values sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présences et rémunérations d'administrateurs ou de gérant	
Quotes-parts de subventions d'investissement virées au résultat de l'exercice	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
Rentrées sur créances amorties	
Produits exceptionnels sur opérations de gestion	
Autres produits de gestion cou	
TOTAL	

NEANT
WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Exercice du	01/01/12	au	31/12/12

1/Tableau des mouvements des stocks

Rubrique	Solde de début d'exercice	Mouvements de la période		Solde de fin d'execrice
		Débit	Crédit	
Stocks de marchandises				
Matières et fournitures	1 176 137	54 216 239	26 384 800	29 007 577
Autres approvisionnements				
Encours de production de biens				
Encours de production de services				
Stocks de produits				
Stocks provenant d'immobilisations				
Stocks à l'extérieur				
TOTAL	1 176 137	54 216 239	26 384 800	29 007 577

2°/Tableau de la fluctuation de la production stockée

Débit	Crédit	Solde de fin d'exercice	
		Débiteur	Créditeur

NEANT

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق 4

BILAN (en milliers de dinars) KDA

	2010	2011	2012
Fonds (Social	100	100	100
(Personnel			
Réserves			
Résultats reportés	1820	4645	6143
Actif net			
Résultats nets de l'exercice (+) ou (-)	2825	1497	3054
Emprunts bancaires à terme			
Autres emprunts à terme			
C/C associés bloqués			
Ressources permanentes	4745	6242	9296
Investissements	2181	2181	4654
Investis. Hors exploitation			
Val. temp. immob. (V.T.I.)	1902	1911	3956
Amortissements	[illegible]	1153	1944
Immobilisations nettes Total	3366	2939	6671
Fonds de roulement	1379	3303	2625
Stocks	00	1176	30552
Réalisable	15518	30222	26139
Disponible	2402	759	43770
Exigible à vue dont Dette à court terme	(16540)	28854	85344
C/C associés			
et passif privilégié RE Passif			2790
Besoin en Fonds de roulement	1022	2544	34653
Capacité d'autofinancement	3260	1933	3845
Actif hors bilan			
Actif fictif non amorti.			

Avis du responsable des engagements

Autres banques et crédits accordés

RATIOS

Dettes / Fds prop.	F.R. / S+R	C.A. / Stocks
Dis+R+S / Dettes à CT	Résultats / CA	Résultats / Fds prop.

SCAR au .....

Crédits bancaires	Total autor.	Total Util.	Nos autor.	Notre %
Par caisse				
Par escpte				
Par OCD				
Par Aval. - Caut.				
Par CMT				

	2010	2011	2012
Chiffre d'Affaires	25815	19353	34231
Notre part	17794	9956	24473

Mouvements (mob. exclues)	cpte	Escompte	% imp.
Semestre			
Semestre précédent			

Cautions	Surface	Date

Contentieux	Garanties	fiscal
en règle oui - non	en règle oui - non	en règle oui - non

Décision du directeur de la succursale

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق 5

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2013			2012
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments					
Autres immobilisations corporelles		24 847 468,69	10 257 681,00	14 589 787,69	18 318 773,69
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		24 847 468,69	10 257 681,00	14 589 787,69	18 318 773,69
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		7 700 000,80		7 700 000,80	8 000 000,80
Créances et emplois assimilés					
Clients					14 135 472,04
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		13 722 237,54		13 722 237,54	7 718 916,53
TOTAL ACTIF COURANT		21 422 238,34		21 422 238,34	29 854 389,37
TOTAL GENERAL ACTIF		46 269 707,03	10 257 681,00	36 012 026,03	48 173 163,06

BELLAOUI Salah
EXPERT COMPTABLE
COMMISSAIRE AUX COMPTES
Cité du 20 Août 55 Bt. 30
Skikda Fax Tél. : 08/74.10.80

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

EURL EL OUASSAA EL KABIR CONST

AIN CHARCHAR AIN CHARCHAR DAIRA DE AZZABA

N° D'IDENTIFICATION:000721069001846

EDITION_DU:17/12/2012 14:13

EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2013	2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		100 000,00	100 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		6 030 924,42	5 821 287,50
Autres capitaux propores - Report à nouveau		15 533 967,22	9 712 679,72
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		21 664 891,64	15 633 967,22
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II			
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés			18 241 235,45
Impôts		1 414 661,00	1 365 487,00
Autres dettes		12 932 473,39	12 932 473,39
Trésorerie passif			
TOTAL III		14 347 134,39	32 539 195,84
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		36 012 026,03	48 173 163,06

SELLACUI Salah
EXPERT COMPTABLE
COMMISSAIRE AUX COMPTES
Cité du 20 Aout 55 Bt. 30
Skikda Fax Tél. : 08/74.10.80

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

EURL EL OUASSAA EL KABIR CONST

AIN CHARCHAR AIN CHARCHAR DAIRA DE AZZABA

N° D'IDENTIFICATION:000721069001846

EDITION_DU:17/12/2012 14:14

EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2013	2012
Ventes et produits annexes		50 000 000,00	40 271 400,00
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		50 000 000,00	40 271 400,00
Achats consommés		-35 300 000,00	-24 162 000,00
Services extérieurs et autres consommations			-1 680 000,00
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-35 300 000,00	-25 842 000,00
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		14 700 000,00	14 429 400,00
Charges de personnel		-2 025 428,58	-1 982 032,50
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 000 000,00	-805 428,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		11 674 571,42	11 641 939,50
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-3 728 986,00	-3 728 986,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V-RESULTAT OPERATIONNEL		7 945 585,42	7 912 953,50
Produits financiers			
Charges financières		-500 000,00	-726 179,00
VI-RESULTAT FINANCIER		-500 000,00	-726 179,00
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V-VI)		7 445 585,42	7 186 774,50
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-1 414 661,00	-1 365 487,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		50 000 000,00	40 271 400,00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-43 969 075,58	-34 450 112,50
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 030 924,42	5 821 287,50
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		6 030 924,42	5 821 287,50

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق 6

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments					
Autres immobilisations corporelles		24 847 468,69	13 986 667,00	10 860 801,69	14 589 787,69
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		24 847 468,69	13 986 667,00	10 860 801,69	14 589 787,69
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		7 300 000,80		7 300 000,80	7 700 000,80
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		17 802 310,01		17 802 310,01	13 722 237,54
TOTAL ACTIF COURANT		25 102 310,81		25 102 310,81	21 422 238,34
TOTAL GENERAL ACTIF		49 949 779,50	13 986 667,00	35 963 112,50	36 012 026,03

SELLACUI Sa...
EXPERT COMPTABLE
COMMISSAIRE AUX COMPTES
Cité du 21 Août 55 Bt. 30
Skikda Fax Tel. : 08/74.10.80

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		100 000,00	100 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		6 953 577,84	6 030 924,42
Autres capitaux propores - Report à nouveau		21 564 891,64	15 533 967,22
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		28 618 469,48	21 664 891,64
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II			
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôts		1 631 086,16	1 414 661,00
Autres dettes		5 713 556,86	12 932 473,39
Trésorerie passif			
TOTAL III		7 344 643,02	14 347 134,39
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		35 963 112,50	36 012 026,03

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

SELLAOUI Sa...
EXPERT COMPTABLE
COMMISSAIRE AUX COMPTES
Cité du 20 Août 55 Bt 30
Skikda Fax Tél. : 09/74.10.80

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

			20	
	Ventes et produits annexes		55 000 000,00	50 000 000,00
	Variation stocks produits finis et en cours			
	Production immobilisée			
	Subventions d'exploitation			
I	PRODUCTION DE L'EXERCICE		55 000 000,00	50 000 000,00
	Achats consommés		-38 900 000,00	-35 300 000,00
	Services extérieurs et autres consommations			
II	CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-38 900 000,00	-35 300 000,00
III	VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		16 100 000,00	14 700 000,00
	Charges de personnel		-2 086 350,00	-2 025 428,58
	Impôts, taxes et versements assimilés		-1 100 000,00	-1 000 000,00
IV	EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		12 913 650,00	11 674 571,42
	Autres produits opérationnels			
	Autres charges opérationnelles			
	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-3 728 986,00	-3 728 986,00
	Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V	RESULTAT OPERATIONNEL		9 184 664,00	7 945 585,42
	Produits financiers			
	Charges financières		-600 000,00	-500 000,00
VI	RESULTAT FINANCIER		-600 000,00	-500 000,00
VII	RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		8 584 664,00	7 445 585,42
	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-1 631 086,16	-1 414 661,00
	Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		55 000 000,00	50 000 000,00
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-48 046 422,16	-43 969 075,58
VIII	RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 953 577,84	6 030 924,42
	Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
	Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX	RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X	RESULTAT NET DE L'EXERCICE		6 953 577,84	6 030 924,42

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق 7

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2015	20
Ventes et produits annexes		60 000 000,00	55 000 000,00
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		60 000 000,00	55 000 000,00
Achats consommés		-43 000 000,00	-38 900 000,00
Services extérieurs et autres consommations			
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-43 000 000,00	-38 900 000,00
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		17 000 000,00	16 100 000,00
Charges de personnel		-2 155 895,00	-2 086 350,00
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 200 000,00	-1 100 000,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		13 644 105,00	12 913 650,00
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-3 728 986,00	-3 728 986,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V-RESULTAT OPERATIONNEL		9 915 119,00	9 184 664,00
Produits financiers			
Charges financières		-600 000,00	-600 000,00
VI-RESULTAT FINANCIER		-600 000,00	-600 000,00
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		9 315 119,00	8 584 664,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-1 769 872,61	-1 631 086,16
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		60 000 000,00	55 000 000,00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-52 454 753,61	-48 046 422,16
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 545 246,39	6 953 577,84
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		7 545 246,39	6 953 577,84

SELARL Sa... EXPERT COMPTABLE COMPTES ... COMMISSAIRE ... Cité ... Fax ...

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

BILAN (PASSIF) -copie provisoire-

	NOTE		
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		100 000,00	100 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		7 545 246,39	6 953 577,84
Autres capitaux propores - Report à nouveau		28 518 469,48	21 564 891,64
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		36 163 715,87	28 618 469,48
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II			
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôts		1 769 872,61	1 631 086,16
Autres dettes			5 713 556,86
Trésorerie passif			
TOTAL III		1 769 872,61	7 344 643,02
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		37 933 588,48	35 963 112,50

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

SELLAOUI Sa
EXPERT COMPTABLE
COMMISSAIRE AUX C[illegible]PTES
Cité d. 2. Août 55 bt. [illegible]0
Skikda Fax Tél. : 08/74.10.80

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ACTIF	NOTE	2015			
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments					
Autres immobilisations corporelles		24 847 468,69	17 715 653,00	7 131 815,69	10 860 801,69
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		24 847 468,69	17 715 653,00	7 131 815,69	10 860 801,69
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		7 800 000,80		7 800 000,80	7 300 000,80
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		23 001 771,99		23 001 771,99	17 802 310,01
TOTAL ACTIF COURANT		30 801 772,79		30 801 772,79	25 102 310,81
TOTAL GENERAL ACTIF		55 649 241,48	17 715 653,00	37 933 588,48	35 963 112,50

SEL AOUI Sa
EXPERT COMPTABLE
COMMISSAIRE AUX CC. PLES
Cité du 20 Août 55 Bt. 30
Skikda Fax Tél. : 08/74.1[illegible]

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ACTIF	NOTE	2015			
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments					
Autres immobilisations corporelles		24 847 468,69	17 715 653,00	7 131 815,69	10 860 801,69
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		24 847 468,69	17 715 653,00	7 131 815,69	10 860 801,69
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		7 800 000,80		7 800 000,80	7 300 000,80
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		23 001 771,99		23 001 771,99	17 802 310,01
TOTAL ACTIF COURANT		30 801 772,79		30 801 772,79	25 102 310,81
TOTAL GENERAL ACTIF		55 649 241,48	17 715 653,00	37 933 588,48	35 963 112,50

SEL « AOUI Sa
EXPERT COMPTABLE
COMMISSAIRE AUX CC. PLES
Cité du 2e Août 55 Bt. 30
Skikda Fax Tél. : 08/74.14.8

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق 8

ACTIF	NOTE	2016 Montants Bruts	2016 Amortissements Provisions et pertes de valeurs	2016 Net	2015 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments					
Autres immobilisations corporelles		24 847 468,69	19 265 727,00	5 581 741,69	7 131 815,69
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		24 847 468,69	19 265 727,00	5 581 741,69	7 131 815,69
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		7 100 000,80		7 100 000,80	7 800 000,80
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		35 847 369,38		35 847 369,38	23 001 771,99
TOTAL ACTIF COURANT		42 947 370,18		42 947 370,18	30 801 772,79
TOTAL GENERAL ACTIF		67 794 838,87	19 265 727,00	48 529 111,87	37 933 588,48

BELLAOUI Si
EXPERT COMPTABLE
COMMISSAIRE AUX COMPTES
Cité d. 2. Août 55 Bt. 0
Skikda Fax Tél. : 03/74.10.80

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		100 000,00	100 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		10 015 970,76	7 545 246,39
Autres capitaux propores - Report à nouveau		36 063 715,87	28 518 469,48
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		46 179 686,63	36 163 715,87
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II			
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôts		2 349 425,24	1 769 872,61
Autres dettes			
Trésorerie passif			
TOTAL III		2 349 425,24	1 769 872,61
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		48 529 111,87	37 933 588,48

SELLAOUI Sa
EXPERT COMPTABLE
COMMISSAIRE AUX COMPTES
Cité d. 20 Août 55 Bt. 30
Skikda Fax Tél. : 08/74.10.80

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

COMPTE DE RESULTAT

Ventes et produits annexes		66 000 000,00	60 000 000,00
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		66 000 000,00	60 000 000,00
Achats consommés		-47 700 000,00	-43 000 000,00
Services extérieurs et autres consommations			
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-47 700 000,00	-43 000 000,00
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		18 300 000,00	17 000 000,00
Charges de personnel		-2 364 530,00	-2 155 895,00
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 320 000,00	-1 200 000,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		14 615 470,00	13 644 105,00
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-1 550 074,00	-3 728 986,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		13 065 396,00	9 915 119,00
Produits financiers			
Charges financières		-700 000,00	-600 000,00
VI-RESULTAT FINANCIER		-700 000,00	-600 000,00
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V-VI)		12 365 396,00	9 315 119,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-2 349 425,24	-1 769 872,6
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		66 000 000,00	60 000 000,0
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-55 984 029,24	-52 454 753,6
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		10 015 970,76	7 545 246,3
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		10 015 970,76	7 545 246,

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2017 Montants Bruts	2017 Amortissements Provisions et pertes de valeurs	2017 Net	2016 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments					
Autres immobilisations corporelles		24 847 468,69	20 506 113,00	4 341 355,69	5 581 741,69
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON-COURANT		24 847 468,69	20 506 113,00	4 341 355,69	5 581 741,69
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		6 300 000,80		6 300 000,80	7 100 000,80
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		48 571 288,34		48 571 288,34	35 847 369,38
TOTAL ACTIF COURANT		54 871 289,14		54 871 289,14	42 947 370,18
TOTAL GENERAL ACTIF		79 718 757,83	20 506 113,00	59 212 644,83	48 529 111,87

SELLAOUI
EXPERT COMPTABLE
COMMISSAIRE AUX COMPTES
Cité [illegible] Août 55 Bt. 30
Skikda Fax Tel. : 08/74.10.80

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		100 000,00	100 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		10 624 692,24	10 015 970,76
Autres capitaux propores - Report à nouveau		46 079 686,63	36 063 715,87
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		56 804 378,87	46 179 686,63
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II			
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôts		2 408 265,96	2 349 425,24
Autres dettes			
Trésorerie passif			
TOTAL III		2 408 265,96	2 349 425,24
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		59 212 644,83	48 529 111,87

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

EXPERT COMPTABLE
COMMISSAIRE AUX COMPTES
Cité d. 20 Août 55 Bt 30
Skikda Fax Tél. : 08/74.10.80

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
Ventes et produits annexes		70 000 000,00	66 000 000,00
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		70 000 000,00	66 000 000,00
Achats consommés		-50 800 000,00	-47 700 000,00
Services extérieurs et autres consommations			
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-50 800 000,00	-47 700 000,00
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		19 200 000,00	18 300 000,00
Charges de personnel		-2 642 710,00	-2 364 530,00
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 400 000,00	-1 320 000,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		15 157 290,00	14 615 470,00
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-1 240 386,00	-1 550 074,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		13 916 904,00	13 065 396,00
Produits financiers			
Charges financières		-800 000,00	-700 000,00
VI-RESULTAT FINANCIER		-800 000,00	-700 000,00
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V-VI)		13 116 904,00	12 365 396,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-2 492 211,76	-2 349 425,24
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		70 000 000,00	66 000 000,00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-59 375 307,76	-55 984 029,24
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		10 624 692,24	10 015 970,76
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		10 624 692,24	10 015 970,76

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
Succursale AG [redacted]

AUTORISATION D'ENGAGEMENT à classer au dossier du bénéficiaire au Siège rattaché

DESTINATAIRE DRE ANNABA 186 — ECHEANCE

Le [redacted] Votre demande de [redacted] en date du [redacted]

BENEFICIAIRE [redacted]

CREDIT ACCORDE FORME	MONTANT	CONDITIONS	GARANTIES ET OBSERVATIONS
- CMT sur 05 ans dont une année de différé.	7 125 000,00	T.I.D 5,5%	- Nantissement du matériels - Gage sur Mat roulant - Assurance tous risques - Nantissement des marchés.
- A.D.M	16 345 000,00	T.I.D 7%	

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

ARCHL 5 ST. 124 Imp. ENA 1

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملخص:

تعتمد المؤسسات الاقتصادية في تمويل نشاطاتها على مصادر التمويل الداخلي وفي مقدمتها التمويل الذاتي وذلك لانخفاض تكاليفها، ولكن في حالة زيادة احتياجاتها التمويلية فإنها تلجأ إلى مصادر تمويل خارجية وفي مقدمتها البنوك التجارية خاصة في حالة ما إذا كانت شروطها تتماشى مع السياسة الإقراضية للبنك.

تلعب البنوك التجارية دورا هاما في تمويل نشاطات المؤسسات الاقتصادية سواء كانت استغلالية أو استثمارية من خلال القروض الممنوحة لها حيث يقوم البنك بإتباع مجموعة من المبادئ والإجراءات بداية بالتعرف على العميل حتى تسديد القرض وللتعرف أكثر على الآليات والإجراءات المتبعة من طرف البنك في إطار منح القروض قمنا بإجراء دراسة قرض استثماري في البنك الوطني الجزائري وكالة 744 سكيكدة.

الكلمات المفتاحية : البنوك التجارية، المؤسسات الاقتصادية ، التمويل، القروض المصرفية، السياسة الإقراضية .

Résumé :

Les entreprises économiques se basent dans le financement de ses activités sur des ressources de financement interne et en particulier l'autofinancement à cause de baisse de ses dépenses, elles s'adressent aux ressources externes telles que, les banques commerciales, surtout en cas d'accord entre ses conditions et la politique de crédit de la banque.

Les banques jouent un rôle important dans le financement des Activités des entreprises économiques que se soient d'exploitation ou bien d'investissement , selon les crédits allouées.

La banque procède à un ensemble de principes depuis l'identification du client jusqu'à le règlement de credit, et pour bien connaitre les procédures suives par la banque dan le cadre d'octroi des crédits, nous avons procédé à une étude d'un credit d'investissement au niveau de la banque nationale d'Algerie agence 744 Skikda.

Les mots clés :

Les banques commerciale, les entreprises économiques

le financement, les crédits bancaires, politique de crédit.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر